منظمة العمل الدولية

ADWA' النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا

تقرير نتائج للتحليل السريع للأوضاع بشأن الروابط بين التشغيل والبيئة والمساواة بين الجنسين:

تحديد سياسات الانتقال العادل مع التركيز على تنمية ريادة المرأة للأعمال في مصر

٢٣ أبريل ٢٠٢٤

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2024
الطبعة الأولى 2024

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي. للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة الموقع التالي https://creativecommons.org/licences/by/4.0/. ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي: *تقرير نتائج للتحليل السريع للأوضاع بشأن الروابط بين التشغيل والبيئة والمساواة بين الجنسين: تحديد سياسات الانتقال العادل مع التركيز على تنمية ريادة المرأة للأعمال في مصر*، جنيف: مكتب العمل الدولي، 2024. © منظمة العمل الدولية.

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.*

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواه ودقته. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.*

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يُحال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى وحدة مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) على البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. ويمكن العثور على معلومات حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الرابط التالي: www.ilo.org/publns

---

(web PDF) 9789220412374

كما يتوفر أيضاً بالانجليزية: *Rapid Situational Analysis of the employment-environment-gender equality nexus: Identifying just transition policies with a focus on Women's Entrepreneurship Development in Egypt*، ISBN: 9789220412367 (web PDF)

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا عرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية أو وجهات نظرها أو السياسات التي تتبعها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

طُبع في مصر

شكر وتقدير

يقدم الفريق خالص الشكر والتقدير للمستشار الدولي كالي هام التي تولت إعداد هذا التقرير بمساعدة الفريق الوطني من مكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية، بقيادة مروة حسين (المستشار الوطني الرئيسي)، ونهى البلكي، وسارة محمد. وتولت منظمة العمل الدولية، ممثلة في جريتا كارتوشيتي، وكاميلا تولى رومان، وجيداء صقر، وفالنتينا فيرزي، التنسيق والمساعدة الفنية.

ويُعرب الفريق عن امتنانه لكل من ساهم في المراجعات والمساهمات الفنية المقدمة من سارة أندرسون، وسينابو ضيوف، وفريد حجازي، وخوسيه مانويل ميدينا تشيكا، ورولاند سارتون، وجوديث فان دورن. كما يُعرب الفريق كذلك عن تقديره العميق لكافة الأفراد وممثلي المنظمات الذين تفضلوا بالمشاركة في المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز في مختلف أنحاء مصر. ويشمل هذا الشكر أعضاء الهيئات الحكومية وجمعيات وشبكات الأعمال والمؤسسات المالية ورائدات الأعمال وغيرهم ممن شاركوا بآرائهم وخبراتهم القيمة مع فريق البحث.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ٣

الملخص التنفيذي ٥

١- المقدمة ٧

٢- المنهجية ٧

٣- الاقتصاد والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين ٨

- ٣,١ لمحة عامة عن مصر ٨
- ٣,٢. العمل اللائق والمساواة بين الجنسين في سوق العمل ١٥
- ٣,٣ لمحة عن رائدات الأعمال في مصر ٢٣
- ٣,٤ آثار تغير البيئة والمناخ على الأنشطة الاقتصادية والمساواة بين الجنسين وفرص العمل ٣٠
- ٣,٥ آثار الأنشطة الاقتصادية والوظائف على البيئة والمناخ ٣٢

٤- تحليل دقيق للقطاعات ٣٦

- ٤,١ الزراعة ٣٦
- ٤,٢ الطاقة المتجددة ٣٩
- ٤,٣ إدارة المخلفات ٤٢

٥- مراجعة إطار السياسات الوطنية ٤٤

٦- توصيات بشأن نقاط الدخول المحتملة لسياسات وتدخلات الانتقال العادل مع التركيز على تنمية ريادة المرأة للأعمال ٤٨

٧- الخاتمة ٥٢

٨- المراجع ٥٣

الملحق الأول: المبادرات البارزة المتعلقة بتنمية ريادة المرأة للأعمال والانتقال العادل ٥٥

الملحق الثاني: تجميع البيانات الأولية ٥٧

الملحق الثالث: مصفوفة تقييم اختيار القطاع ٥٨

الملحق الرابع: جدول أعمال ورشة العمل بشأن التحقق من صحة المعلومات ٦٠

الملخص التنفيذي

يختلف تحقيق الانتقال العادل إلى اقتصادات أكثر استدامة بيئيًا من بلد لآخر، إذ يعتمد على السياق الوطني لكل بلد. ويُقصد بالانتقال العادل تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد أخضر على نحو عادل وشامل للجميع، إذ يتم خلق فرص عمل لائقة، وعدم ترك أحد خلف الركب. ويتطلب ضمان انتقال عادل اتباع نُهج مُستهدفة لمختلف الفئات، ورائدات الأعمال هن إحدى هذه الفئات التي تواجه مجموعة فريدة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتطلب إدماجهن في انتقال عادل اتخاذ عدة إجراءات مُستهدفة.

ولكي يكون الانتقال العادل ناجحًا، لا بد من وجود تكامل وتناسق بين السياسات الاقتصادية والعمالية والاجتماعية والبيئية. إن تحقيق أهداف تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية لا يمكن تحقيقه على المدى الطويل دون اتباع نهج متكامل.

تمثل استضافة مصر للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف(COP٢٧) في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فرصة محورية للتعاون والتحرك العالمي نحو بناء القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية. كما تُعد هذه الاستضافة دليلاً على التزام مصر بريادة الجهود نحو مواجهة التحديات البيئية المُلحة.

تتناول هذه الدراسة تحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الراهن في مصر، وتقييم مدى دعم إطار السياسات الحالي لانتقال عادل، وتحديد مجالات تعزيزه على المستوى العام والمستوى الخاص برائدات الأعمال. الهدف العام من الدراسة هو تزويد الحكومة المصرية وشركائها الوطنيين برؤى ثاقبة ومحورية لتكييف إطار السياسات الوطنية والاستفادة منه لتحقيق انتقال عادل.

وتُعد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر محركًا رئيسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار في مصر، إلا أن هذه المشروعات أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ وتدهور البيئة والصدمات الخارجية الأخرى. كما تتأثر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء تأثرًا أكبر بتغير الظروف المناخية والبيئية وظروف السوق، وذلك بسبب محدودية فرص حصولهن على الموارد، لا سيما الأراضي والأصول الإنتاجية، إلى جانب صعوبة الحصول على الخدمات المالية وخدمات تطوير الأعمال، بالإضافة إلى وجود قيود على حرية الحركة وقوة صنع القرار بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية. كما أن النساء تعد أقل تمكينا من الناحية الاقتصادية وأكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، تُسهم المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة التي تقودها النساء في خلق فرص العمل، وتقديم وجهات نظر فريدة لبيئة الأعمال، وتُلهم نساء أخريات ليصبحن رائدات أعمال أو يدخلن سوق العمل. ومِن ثَمَّ، فإن دعم رائدات الأعمال باعتبار ذلك جزء من عملية الانتقال العادل يمكن أن يساعد في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، إلى جانب تمكين النساء ليصبحن مبتكرات في مجال الاقتصاد الأخضر وعنصرًا فاعلًا في التصدي لتغير المناخ.

ومِن ثَمَّ، يجب أن تتضمن سياسات الانتقال العادل تدابير عدة لتعزيز قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الصمود، كما يجب أن تكون هذه السياسات مُراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي إلى التحول من خلال تضمين تدابير تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، مع إزالة العقبات الأساسية والقائمة التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل.

ومع اتساع آفاق السوق الجديدة في الاقتصاد الأخضر، تقل احتمالية قدرة النساء مقارنة بالرجال على الاستفادة منها، مما يجعل من الضروري للغاية النظر في احتياجات رائدات الأعمال من النساء. ويشمل ذلك تحسين وصول المرأة إلى الموارد وعمليات صنع القرار، وإدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في جوانب تعزيز ريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضمن سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية. ومن خلال معالجة التحديات المتداخلة التي تواجه رائدات الأعمال، وتمكينهن ليصبحن جزءًا من عملية انتقال عادل، يُمكن لمصر بناء مجتمع أكثر شمولًا وقُدرة على الصمود خلال مرحلة انتقالها إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا.

يتضمن الإطار الوطني للسياسات في مصر مجموعة من السياسات التي تغطي مجموعة واسعة من القضايا التي تمثل جوانب حاسمة لانتقال عادل، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ وتدابير التخفيف من آثاره، واستراتيجيات تعزيز القطاعات الخضراء وتحسين الاستدامة البيئية، وخلق فرص العمل، وتعزيز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومعالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجنسين. على الرغم من ذلك، ثَمَّة مجال كبير لجعل هذه السياسات أكثر اتساقًا. وتُعَد رؤية مصر ٢٠٣٠ أقوى وثيقة سياسية من حيث الجمع بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بطريقة مُنظمة، إلا أنها تحتاج المزيد من التركيز فيما يتعلق بقدرة الدولة على تعزيز الأعمال التجارية التي تقودها المرأة في اقتصاد المستقبل الأخضر. تتمتع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والتي هي قيد المراجعة حاليًا، بالقدرة على الجمع بين أهداف التشغيل والأهداف البيئية في البلاد وتوجيه خلق فرص العمل وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحقيق النمو الاقتصادي نحو الاقتصاد الأخضر الذي تتطلع إليه مصر، ولكن لم يتم الانتهاء من نشرها حتى وقت كتابة هذا التقرير.

وخلص البحث إلى أن التحديات الأساسية التي تواجه رائدات الأعمال في مصر تشمل عدم كفاية تنسيق السياسات حول مبادرات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومحدودية الوصول إلى الخدمات المالية وتطوير الأعمال والخدمات التكنولوجية والتدريبية، ومحدودية فرص الوصول إلى السوق، وصعوبة الحصول على الأراضي، وعدم كفاية الشبكات الداعمة لرائدات الأعمال والتمثيل وفرص المشاركة فيها، والأعراف الثقافية والاجتماعية التمييزية، وصعوبة إيجاد التوازن بين الحياة الشخصية والعمل.

ثَمَّة عدة نقاط دخول يُمكن لمصر الاستفادة منها لتحقيق ذلك، وتشمل دمج أولويات الانتقال العادل وتنمية ريادة المرأة للأعمال في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وتحسين التنسيق بين الوزارات المعنية بتعزيز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوسيع نطاق التثقيف المالي – لا سيما لرائدات الأعمال، وتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمراكز الرقمية التي تستهدف النساء على وجه التحديد في سياقاتهن الاجتماعية والاقتصادية، وإدخال سياسات الشراء المراعية للنوع الاجتماعي، وتعزيز التعاونيات التي تقودها النساء، وإجراء أبحاث السوق حول منتجات المخلفات عالية القيمة غير المستغلة، وتحسين البنية التحتية لإدارة المخلفات، والاستثمار في الشبكات وفرص التوجيه وبرامج الانتقال من مرحلة التعليم إلى سوق العمل للنساء، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM، وتحسين آليات الحوار الاجتماعي لإشراك رائدات الأعمال وتمكينها.

يعتبر تعزيز دور رائدات الأعمال من الأمور الضرورية لتحقيق انتقال عادل وشامل لا يتخلف فيه أحدٌ عن الركب. من خلال تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد الأخضر، يمكننا إطلاق العنان لإمكاناتها باعتبارها محركات التغيير ومبتكرات وقائدات في مجال التنمية المستدامة. وللمضي قدمًا، يُعدّ من الضروري إعطاء الأولوية للسياسات والبرامج والاستثمارات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والمُفضيه إلى التحول، والتي تُعزز تنمية ريادة المرأة للأعمال، وتُزيد من قدرتها على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ، وتُعزز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ومن خلال إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في سياسات المناخ والاقتصاد، لن يكون الانتقال إلى مستقبل مستدام عادلاً فحسب، بل سيكون أيضًا شاملًا ومنصفًا للجميع.

١- المقدمة

وفقًا لما تم اعتماده خلال الدورة الحادية عشر بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي في يونيو ٢٠٢٣، فإن «الانتقال العادل يُعزز الاقتصادات المستدامة بيئيًا بطريقة شاملة، وذلك من خلال خلق فرص العمل اللائق والحد من عدم المساواة وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.»[١]

وفي إطار تغير المناخ، يحتل الانتقال العادل مكانة بارزة في اتفاق باريس، الذي يؤكد على «أهمية الانتقال العادل للقوى العاملة وخلق فرص العمل اللائق والوظائف الجيدة وفقًا لأولويات التنمية المُحددة وطنيًا.» وقد أقرت الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية البالغ عددها ١٨٧ دولة **المبادئ التوجيهية لتحقيق انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع**[٢] باعتبارها المرجع الرئيسي لصنع السياسات، وهي تحدد المبادئ التوجيهية ونقاط الدخول السياسية المحتملة لصياغة وتنفيذ تدابير الانتقال العادل، وفقا للظروف الوطنية.

وضعت منظمة العمل الدولية منهجية التحليل السريع للأوضاع (RSA) لتحديد نقاط الدخول ذات الإمكانات العالية لسياسات وتدخلات الانتقال العادل على المستوى الوطني، وذلك بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات المُحددة لكل بلد وعملياته الخاصة بالسياسات. وتم توسيع نطاق هذه المنهجية على نحو أكبر للتركيز على كيفية تعزيز تنمية ريادة المرأة للأعمال تعزيزًا أفضل في سياسات وتدخلات الانتقال العادل.

وبناء على **استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز تنمية ريادة المرأة للأعمال وتقييم تنمية ريادة المرأة للأعمال**[٣]، تم دمج المكونات والمؤشرات المنهجية في الدراسة من أجل فهم العوائق الرئيسية التي تؤثر على رائدات الأعمال في مواجهة تغير المناخ، وكيفية معالجة هذه القيود من خلال سياسات وتدخلات الانتقال العادل. يُقدم هذا التقرير نتائج دراسة التحليل السريع للأوضاع في مصر لاختبار هذه المنهجية الجديدة.

٢- المنهجية

استخدم التحليل السريع للأوضاع في البداية أبحاثًا مكتبية لتحليل الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين في سوق العمل وتأثيرات التغيرات البيئية والمناخية على الأنشطة الاقتصادية والوظائف والمساواة بين الجنسين وتأثيرات الأنشطة الاقتصادية والوظائف على البيئة، بالإضافة إلى بيانات أولية عن الحالة الراهنة لريادة المرأة للأعمال في مصر.

بعد إجراء الأبحاث المكتبية، تم تحليل ٨ قطاعات باستخدام مجموعة مُعدلة من المؤشرات من مجموعة أدوات التحليل السريع للأوضاع. تُمثل هذه المؤشرات خمسة أبعاد: ١) البعد الاقتصادي، ٢) العمل اللائق وخلق وظائف، ٣) البيئة، ٤) الصلة بريادة المرأة للأعمال، ٥) السياسات، وتهدف مجتمعة إلى تحديد القطاعات الأكثر أهمية لتحقيق انتقال عادل في البلاد. وتمت صياغة مجموعة من الأسئلة التوجيهية الرئيسية لكل مجموعة من مجموعات المؤشرات وتم تقييمها بالتشاور مع منظمة العمل الدولية (انظر الملحق الثالث).

وفي النهاية، تم اختيار قطاعات الزراعة والطاقة المتجددة وإدارة المخلفات لتحليلها تحليلًا دقيقًا، مع اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعًا شاملًا. وقد تم اختيار قطاع الزراعة بسبب أهميته الكبيرة للاقتصاد والتشغيل، وقابليته للتأثر بتغير المناخ، وإمكانية معالجة أوجه القصور في العمل اللائق، والمشاركة العالية نسبيًا للمرأة في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما تم اختيار قطاع الطاقة المتجددة بسبب أهميته في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وأهميته المتوقعة في تعزيز الاقتصاد والتشغيل في المستقبل، ومستوى أولويته العالية في إطار السياسة الوطنية، والفرص المتاحة للمرأة في المناصب القيادية في هذا القطاع. كما تم اختيار قطاع إدارة المخلفات بسبب أهميته في الحفاظ على البيئة، وإمكانية الحد من أوجه القصور في العمل اللائق، وفرص دعم مشاركة المزيد من رائدات الأعمال، ومستوى أولويته العالية في إطار السياسة الوطنية. وشملت القطاعات الأخرى التي تم النظر فيها المواد الكيميائية والبناء والمنسوجات والسياحة والنقل.

١ منظمة العمل الدولية، قرار بشأن انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع، الدورة الحادية عشر بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي (ILC. ١١١/V، ٢٠١٥)
٢ منظمة العمل الدولية، نتائج لجنة المناقشة العامة بشأن الانتقال العادل، مؤتمر العمل الدولي-ILC. ١١١/Record No. VA، ٢٠٢٣.
٣ منظمة العمل الدولية، تقييم تنمية ريادة المرأة للأعمال، ٢٠٢٠.

كما تم إجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز في ٤ محافظات وهي الإسكندرية والقاهرة والفيوم والمنيا - والتي تم اختيارها بناءً على تنوعها الاقتصادي والجغرافي والبيئي والثقافي (انظر الملحق الثاني). وشملت الأطراف المعنية التي تمت مقابلاتها رائدات أعمال ومسؤولين حكوميين وجمعيات وشبكات الأعمال ومؤسسات مالية ومقدمي التدريب ومنظمات دولية ومؤسسات ومنظمات غير ربحية وأعضاء الأوساط الأكاديمية. وكان الهدف من مقابلات مُقدمي المعلومات الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز تحديد القيود الرئيسية والفرص المتاحة لرائدات الأعمال العاملات في القطاعات المختارة وكذلك في جميع جوانب الاقتصاد، ثم تم دمج هذه الرؤى في توصيات السياسات لاقتراح كيف يُمكن لمصر تعزيز الانتقال العادل على نحو أفضل مع التركيز على ريادة المرأة للأعمال.

٣- الاقتصاد والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين

٣,١ لمحة عامة عن مصر

تُعد مصر بلدًا متوسط الدخل من الشريحة الأقل وتسعى حاليًا إلى معالجة التضخم وتسريع النمو.

السكان

بلغ عدد سكان مصر في عام ٢٠٢٣ ما قدره ١٠٤,٤٦٢,٥٤٥ نسمة، منهم ٥٠,٧٤١,٢٧٩ أو ٤٨,٦٪ من النساء، ويقيم حوالي ٤٣٪ من السكان في المناطق الحضرية، بينما يعيش ٥٧٪ في المناطق الريفية. وانخفض معدل النمو السكاني خلال العقد الماضي، من ٢,٣% في عام ٢٠١٣ إلى ١,٥% في عام ٢٠٢٢ [٤] [٥] ومن المتوقع أن ينخفض بشكل أكبر إلى ما بين ٠,٥٪ و١% خلال العقد المقبل[٦]. وتُعد القاهرة والجيزة من المحافظات الأكثر كثافة سكانية، تليهما الشرقية والدقهلية والبحيرة. متوسط العمر المتوقع في عام ٢٠٢٣ بلغ ٧٣,٦ عامًا للنساء و٦٩ عامًا للرجال[٧].

الجدول ١: السكان حسب الجنس والحضر/الريف، ٢٠٢٢

	الحضر		الريف		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الرجال	٢٢,٧٨٣,٠٩٤	٥١,٢٪	٣٠,٥١٣,٧٠٧	٥١,٦٪	٥٣,٢٩٦,٨٠١	٥١,٤٪
النساء	٢١,٦٨٤,٠٢٨	٤٨,٨٪	٢٨,٦٢٤,٢١٠	٤٨,٤٪	٥٠,٣٠٨,٢٣٨	٤٨,٦٪
الإجمالي	٤٤,٤٦٧,١٢٢	١٠٠٪	٥٩,١٣٧,٩١٧	١٠٠٪	١٠٣,٦٠٥,٠٣٩	١٠٠٪

٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٢.
٥ البنك الدولي- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).
٦ التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة OECD-FAO ٢٠٢٣-٢٠٣٢.
٧ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٣.

الشكل ١: السكان حسب المحافظة ٢٠٢٣

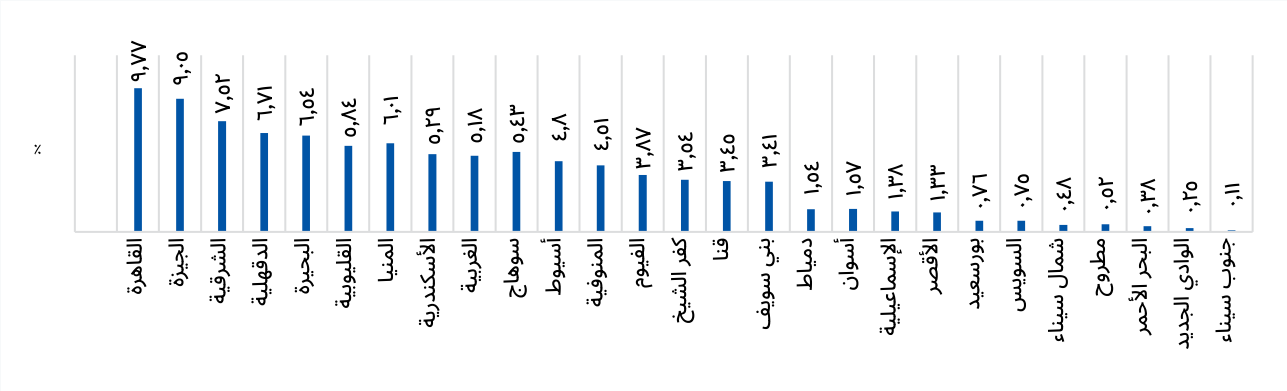

المصدر: السكان – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢

معدلات التعليم ومحو الأمية

مستويات التعليم متقاربة نسبيًا بين الرجال والنساء: في عام ٢٠٢١ ، أكمل ٩٧٪ من النساء والرجال على حد سواء التعليم الابتدائي، وأكمل ٨٧٪ من النساء و٨٦٪ من الرجال التعليم الإعدادي، ٨٧٪ من الشابات يعرفن القراءة والكتابة، مقارنة بـ ٨٩٪ من الشباب، مع وجود فجوة أكبر بين البالغين: ٦٦٪ من النساء البالغات يعرفن القراءة والكتابة، بينما ٧٦٪ من الرجال البالغين يعرفون القراءة والكتابة[٨]. ٦٦٪ من رائدات الأعمال الإناث حاصلات على تعليم ما بعد الثانوي، مقارنة بـ ٥٣,١٪ من الرجال، و٢,١٪ من رائدات الأعمال الإناث حاصلات على دراسات عليا، مقارنة بـ ٢,٣٪ من الرجال[٩].

الناتج المحلي الإجمالي والهيكل الاقتصادي

في عام ٢٠٢٢، بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٧٦,٧ مليار دولار أمريكي، أي ٤٢٩٥ دولارًا أمريكيًا للفرد، بعد أن ارتفع من ٢٦٢,٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، أي ٢٥٣١ دولارًا أمريكيًا للفرد. في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، انخفض معدل النمو الاقتصادي في مصر من ٥,٦% في عام ٢٠١٩ إلى ٣,٣% في عام ٢٠٢١ لكنه تعافى ليصل إلى ٦,٦% في عام ٢٠٢٢. [١٠] يُعزى النمو الاقتصادي في أعقاب الجائحة بشكل رئيسي إلى القطاعات كثيفة رأس المال مثل البترول والبناء والاتصالات، والذي تحقق في نفس الوقت الذي تأثر فيه قطاعا الصناعات غير النفطية والسياحة سلبًا، مما يفسر ضعف خلق فرص العمل خلال تلك الفترة. [١١] ومع ذلك، أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا وسلسلة من عمليات خفض قيمة العملة، إلى ارتفاع التضخم إلى مستوى قياسي بلغ ٣٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٢[١٢][١٣].

[٨] البنك الدولي، «مؤشرات التنمية العالمية: إكمال التعليم ونتائجه»، بدون تاريخ.
[٩] اتحاد المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM، تقرير ٢٠٢٢/٢٣ لريادة المرأة للأعمال: تحدي التحيز والقوالب النمطية، ٢٠٢٣.
[١٠] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.
[١١] محب سعيد وشهير زكي، نحو المزيد من النمو الغني بفرص العمل: حالة مصر. (منتدى البحوث الاقتصادية-منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٣)
[12] https://oecd-ilibrary.org/sites/cd6acfd-8en/index.html?itemId=/content/component/cd6acfd-8en
[13] https://www.reuters.com/world/africa/egypts-annual-urban-consumer-price-inflation-slows-dec-capmas10-01-2024-/

الشكل ٢: الناتج المحلي الإجمالي

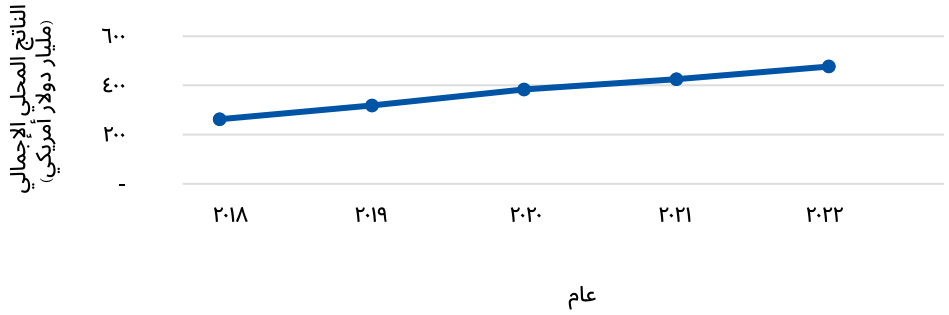

المصدر: البنك الدولي- مؤشرات التنمية العالمية

الشكل ٣: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

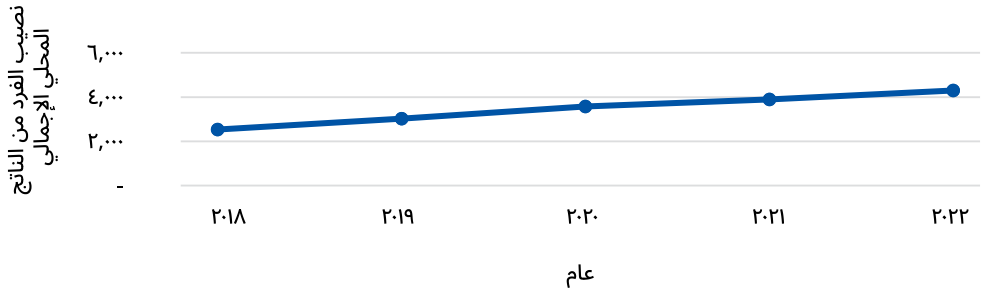

المصدر: حسابات خاصة بناء على بيانات مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالبنك الدولي

الشكل ٤: نمو الناتج المحلي الإجمالي

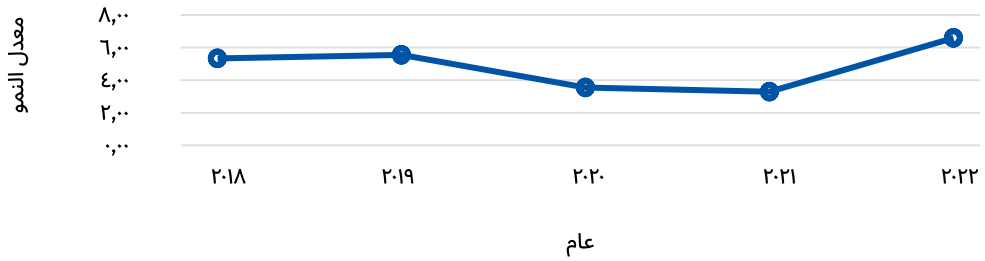

المصدر: البنك الدولي- مؤشرات التنمية العالمية

الشكل ٥: التضخم

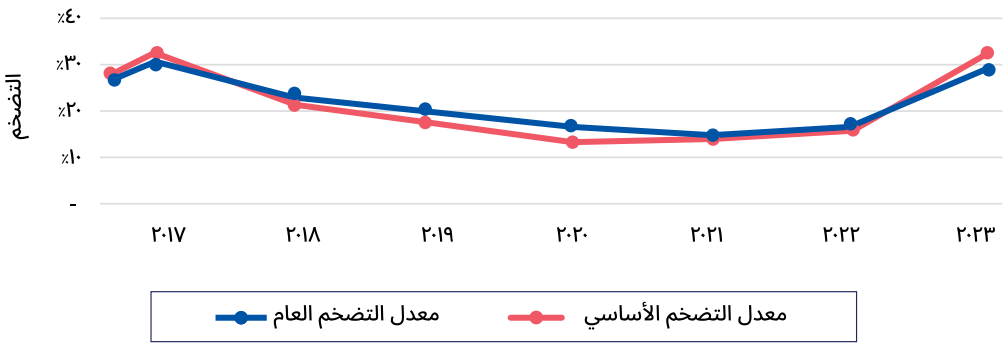

المصدر: البنك المركزي المصري

التكوين القطاعي

كانت القطاعات الأكثر مُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠-٢٠٢١ هي التصنيع (١٦%)، وتجارة الجملة والتجزئة (١٥%)، والزراعة (١٢%)[١٤]. وفي قطاع التصنيع، أكبر القطاعات الفرعية هي الأغذية والمشروبات والتبغ، والمواد كيميائية، والمنسوجات والملابس.[١٥]

[١٤] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
[١٥] البنك الدولي- مؤشرات التنمية العالمية

الشكل ٦: حصة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، ٢٠٢١/٢٠٢٠

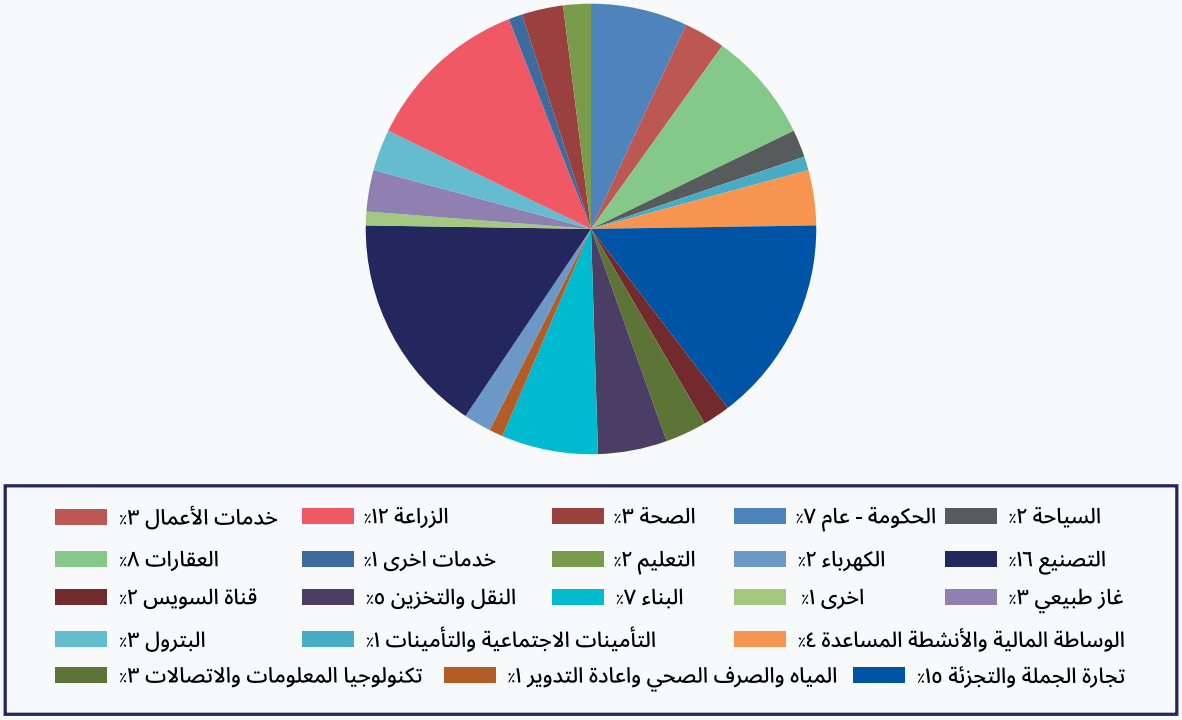

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

واستحوذ قطاع النقل والتخزين على الحصة الأكبر من إجمالي الاستثمارات خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة ١٥,٦%، يليه قطاع الأنشطة العقارية بنسبة ٨%، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٧,٨%، وقطاع الزراعة بنسبة ٦,٨%..

مرحلة التطوير

تُصنف مصر باعتبارها بلدًا متوسط الدخل من الشريحة الأقل، إذ يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٤,١٠٠ دولار أمريكي[١٦]. وفي عام ٢٠١٩، بلغ معدل تعداد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني ٢٩,٧%، ارتفاعًا من ٢٤,٦% في عام ٢٠١٥.[١٧] ويمكن أن يعزى ارتفاع معدل الفقر إلى ارتفاع التضخم في أعقاب انخفاض قيمة العملة في عام ٢٠١٦، والذي أدى إلى انخفاض استهلاك الأسر بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ وفقًا لمسوحات أجريت على الأسر.[١٨]

ويتركز الفقر في المناطق الريفية وفي صعيد مصر. وفي ٢٠١٨/٢٠١٧، بلغ معدل الفقر ٣٧,٧% في المناطق الحديثة تُظهر ارتفاعًا في معدلات الفقر في المناطق الحضرية. ويعيش في صعيد مصر نحو ٤٠% من سكان البلاد، ولكن يعيش به ٥٠٪ من فقراء مصر.

[١٦] البنك الدولي،٢٠٢٢.
[١٧] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.
[١٨] كاميلا كورتيز رودريجيز وآخرون. (تقرير المناخ والتنمية القطري الخاص بمصر): مذكرة معلومات أساسية (البنك الدولي، ٢٠٢٢).

باستخدام مؤشر جيني، انخفض مؤشر عدم المساواة تدريجيًا بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٢، إذ انخفض المعامل من ٣٢,٨ إلى ٢٨,٣، ولكنه ارتفع منذ ذلك الحين ليصل إلى ٣١,٩ في عام ٢٠١٩.

التجارة

في عام ٢٠٢٢، شكلت الصادرات ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت الواردات ٢٢%. أكبر شركاء التصدير لمصر هم تركيا (٦,٥%)، وإيطاليا (٦,٢٤%)، والهند (٥,٧٢%)، والولايات المتحدة (٥,٣%). وأكبر مستورد للمنتجات والخدمات المصرية هي الصين (١٣,٥٧%)، تليها المملكة العربية السعودية (٨,٤٧%)، والولايات المتحدة (٦,٩٢%)، وألمانيا (٤,٤٧%). وتمثل المنتجات البترولية حوالي ٢٧% من إجمالي الصادرات، أي حوالي ١٢ مليار دولار أمريكي. وأكبر مستوردي منتجات الوقود المصرية هم الهند ومالطا واليونان وإيطاليا والصين وتركيا. ويبلغ الميزان التجاري -٣٧,٠٩٤ مليون دولار أمريكي، أو -٨,٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي[١٩][٢٠].

الشكل ٧: التجارة ونسبتها المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

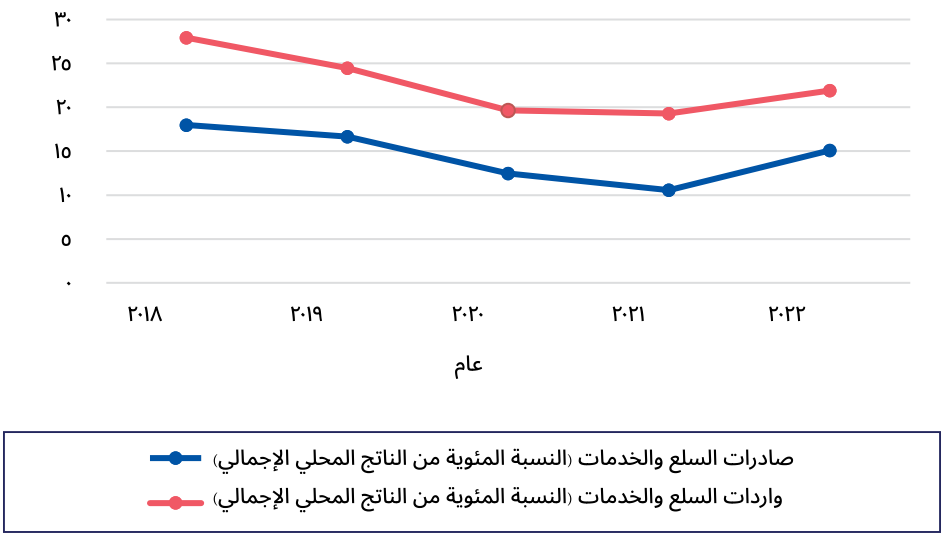

المصدر: البنك الدولي- مؤشرات التنمية العالمية.

أعلى الصادرات المصرية هي منتجات البترول والمنتجات الغذائية والحديد والصلب. في عام ٢٠٢٣، شكلت منتجات البترول ٣٨٣ مليون دولار أمريكي من الصادرات، مقابل ١,٢ مليار دولار أمريكي في العام السابق. ارتفعت صادرات المنتجات غير النفطية خلال نفس الفترة، من ٢,٣ مليار دولار أمريكي إلى ٢,٧ مليار دولار أمريكي: شكلت المنتجات الغذائية ٤٩٧ مليون دولار، والحديد والصلب ٢٧٨,٨ مليون دولار، والملابس ٢٠٧,٦ مليون دولار، والمنسوجات ٧٩,٨ مليون دولار[٢١].

[١٩] مرصد التعقيد الاقتصادي OEC.٢٠٢١.
[٢٠] الحلول العالمية المتكاملة للتجارة (WITS) ٢٠٢١.
[٢١] هيئة الجمارك، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

الشكل ٨: الصادرات الرئيسية، ٢٠٢٣

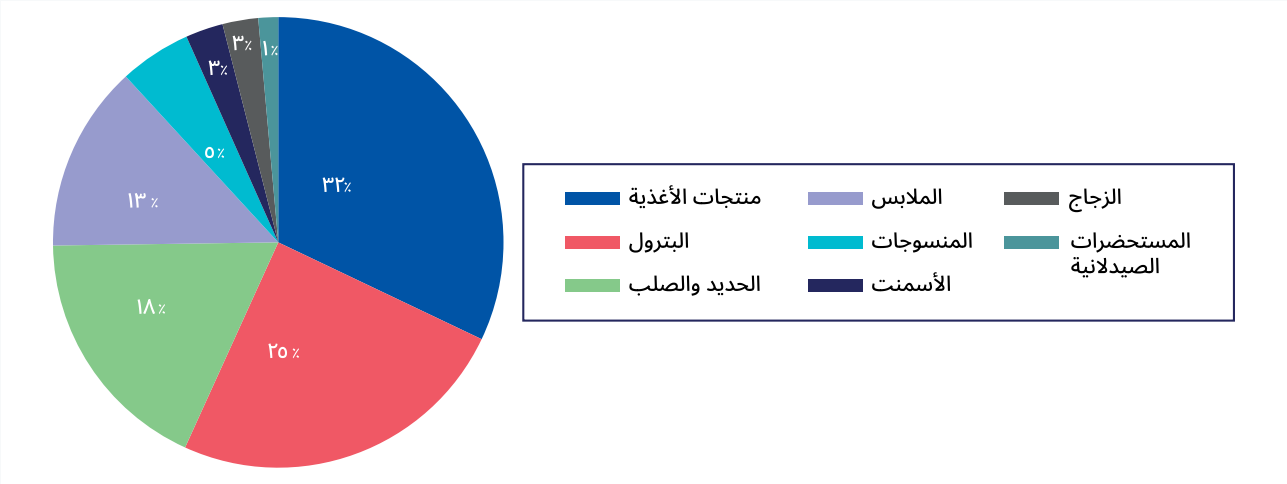

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ١٤٠، أكتوبر ٢٠٢٣

وتشمل أهم الواردات الزيوت البترولية بقيمة ٨٩٦ مليون دولار أمريكي، والمنتجات الغذائية بقيمة ٩٧١,٣ مليون دولار أمريكي، والحديد والصلب بقيمة ٤٤٢ مليون دولار أمريكي، والمنسوجات بقيمة ٢٠٢,٣ مليون دولار أمريكي، والأدوية بقيمة ٢٠٩,٥ مليون دولار أمريكي. وانخفضت الواردات البترولية وغير النفطية من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٣.

الشكل ٩: الواردات الرئيسية، ٢٠٢٣

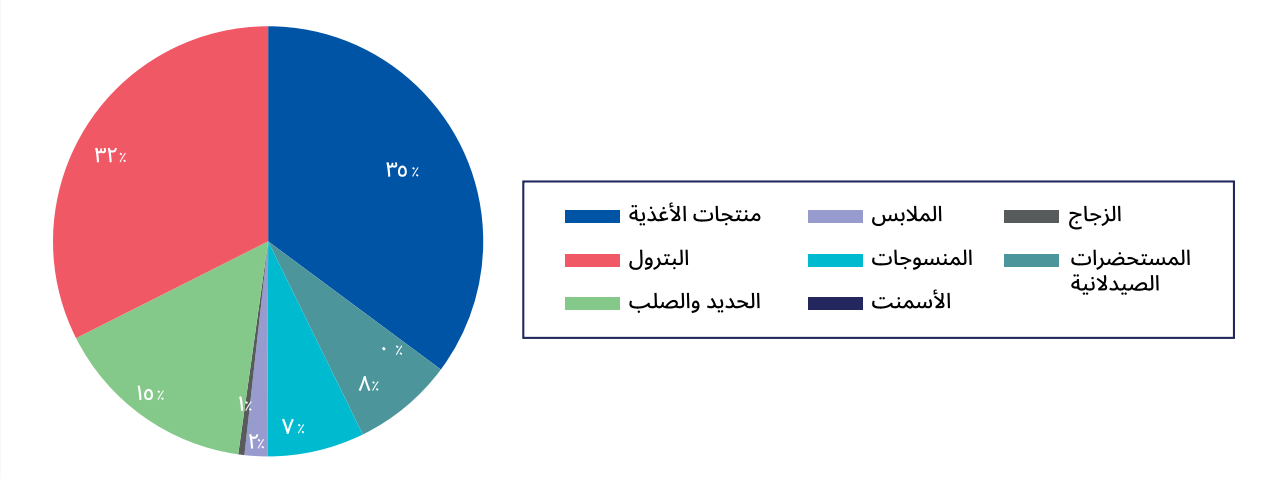

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ١٤٠، أكتوبر ٢٠٢٣.

٣,٢. العمل اللائق والمساواة بين الجنسين في سوق العمل

تركيب القوى العاملة

في عام ٢٠٢٢، كانت القوى العاملة في مصر (العاملون والعاطلون عن العمل) تتكون من ٣٠,١ مليون شخص: ٢٥ مليون رجل و٥,١ مليون امرأة. وانخفضت نسبة النساء المكونات للقوى العاملة إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠١٦، شكلت النساء ٢٤,٢% من القوى العاملة، بينما في عام ٢٠٢٢، لم يشكلن سوى ١٧٪.

الشكل ١٠: تركيب القوى العاملة

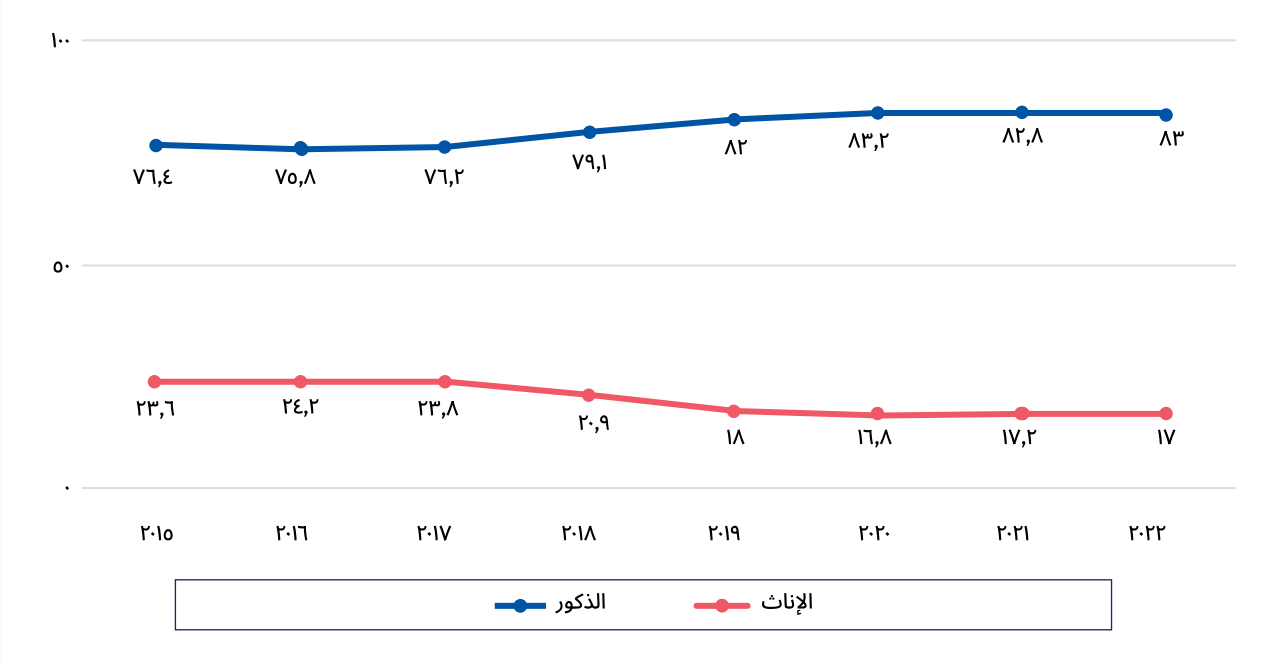

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

العمالة

في عام ٢٠٢٢، بلغت نسبة العمالة إلى السكان ٢٦,٨٪: ٨,٣٪ من النساء و٤٣,٧٪ من الرجال. ويعمل ٤٢,٣٪ في المناطق الحضرية و٥٧,٧٪ في المناطق الريفية. ويوظف القطاع الخاص ٧٩,٤٠٪، ويعمل بقطاع الحكومة ١٨,٢٦٪، والأعمال العامة ٢,٣٤٪ [٢٢]

[٢٢] مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «تقدير عدد العمالة»، ٢٠٢٣ب.

◄ الجدول ٢: القوى العاملة، العمالة، نسبة العمالة إلى السكان، البطالة

التقديرات السنوية لمعدلات العمالة والبطالة (١٥ سنة فأكثر) لعام ٢٠٢٢					
	القوى العاملة	العمالة	نسبة العمالة إلى السكان (٪)	البطالة	معدل البطالة (٪)
الرجال	٥,١١٢,٠٠٠	٤,١٧٢,٠٠٠	٨,٣	٩٤٠,٠٠٠	١٨,٤
النساء	٢٥,٠١٠,٠٠٠	٢٣,٧٦٧,٠٠٠	٤٣,٧	١,٢٤٣,٠٠٠	٥,٠
الإجمالي	٣٠,١٢٢,٠٠٠	٢٧,٩٣٩,٠٠٠	٢٦,٨	٢,١٨٣,٠٠٠	٧,٢

وبالنظر إلى توزيع القوى العاملة حسب نوع العمل، ففي عام ٢٠٢١، عمل ٧٢,٦% كموظفين (٧٠% من النساء و٧٣,١% من الرجال)، و٣,٨% كأصحاب عمل (١,٣% من النساء و٤,٢% من الرجال)، و١٨,٥% كعاملين لحسابهم الخاص (٩,٣% من النساء و٢٠,٢% من الرجال)، و٥,٢% كعاملين مساهمين في عمل الأسرة (١٩,٤% من النساء و٢,٦% من الرجال). وفي الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢١، تُظهر الاتجاهات أن الرجال والنساء على حد سواء كانوا أكثر احتمالاً للعمل كموظفين وعاملين لحسابهم الخاص وأقل احتمالاً أن يكونوا أصحاب عمل وعاملين مساهمين في عمل الأسرة.

◄ الجدول٣ : توزيع العمالة حسب نوع العمل والنوع الاجتماعي في الفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠٢١

الحالة	٢٠١٥			٢٠٢١		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
موظفون (عاملون بأجر)	٦٥,٣	٥١,٦	٦٢,٥	٧٣,١	٧٠	٧٢,٦
أصحاب عمل (يستعينون بموظفين)	١٤,٥	١,٩	١١,٩	٤,٢	١,٣	٣,٨
عاملون لحسابهم الخاص (لا يستعينون بموظفين)	١٤,٥	٦,٣	١٢,٨	٢٠,٢	٩,٣	١٨,٥
عاملون مساهمون في عمل الأسرة (عاملون بدون أجر)	٥,٧	٤٠,٠	١٢,٧	٢,٦	١٩,٤	٥,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢١

البطالة

في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، بلغ معدل البطالة ٧.٪ ومع ذلك، فإن معدلات البطالة أعلى بين النساء مقارنة بالرجال، ولا سيما بين الشابات والنساء اللاتي يعشن في المناطق الحضرية. وفي عام ٢٠٢٢، بلغ معدل البطالة بين النساء ١٨,٤٪، بينما كان ٥,٠٪ فقط بين الرجال. وبالنسبة للشباب، كان ٤٠,٥٪ من الشابات عاطلات عن العمل في عام ٢٠٢٣، بينما لم يكن سوى ١٠,٨٪ من الشباب عاطلين عن العمل في نفس الفترة. ويشير ذلك إلى أن الانتقال من التعليم إلى العمل يمثل تحديًا خاصًا للشابات في مصر.

وبالنظر إلى البيئة الحضرية مقابل الريفية، فإن ٢٢٪ من النساء المقيمات في المناطق الحضرية عاطلات عن العمل، مقابل ٧,١٪ فقط من الرجال، وفي المناطق الريفية، تبلغ نسبة النساء العاطلات عن العمل ١٢,٦٪، مقابل ٣,١٪ فقط للرجال.

الشكل ١١: معدل البطالة

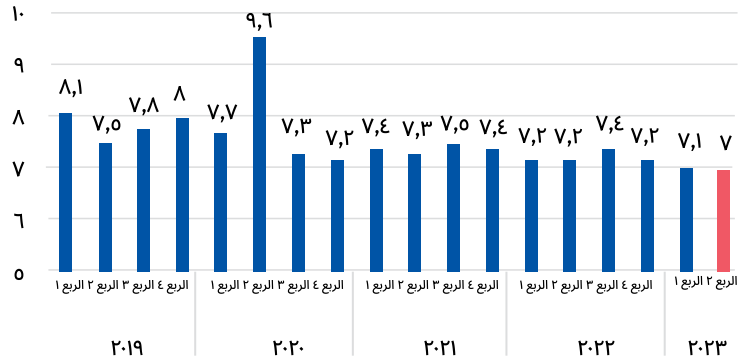

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الشكل ١٢: البطالة حسب النوع الاجتماعي والتوزيع في المناطق الحضرية/الريفية، ٢٠٢٢-٢٠٢٣

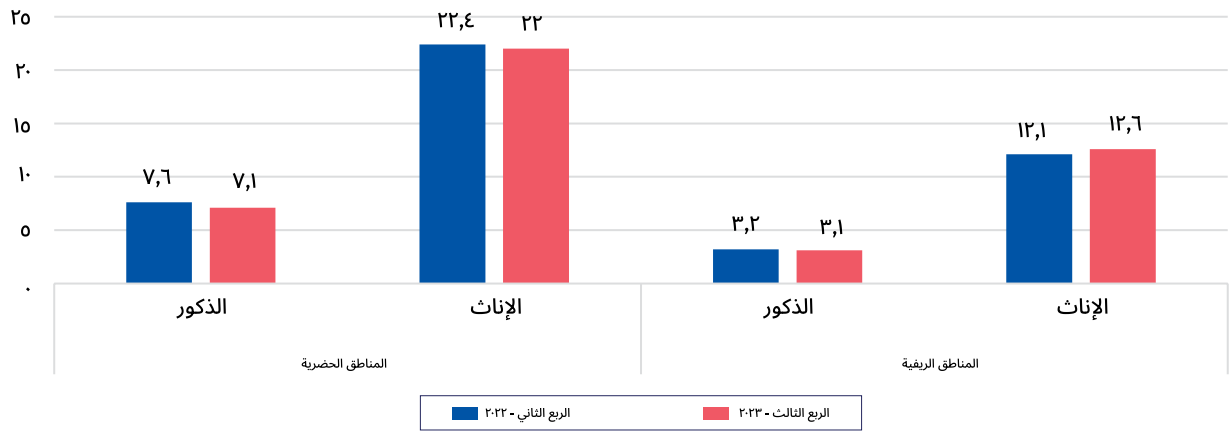

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الشكل ١٣: البطالة بين الشباب حسب النوع الاجتماعي، ٢٠٢٢-٢٠٢٣

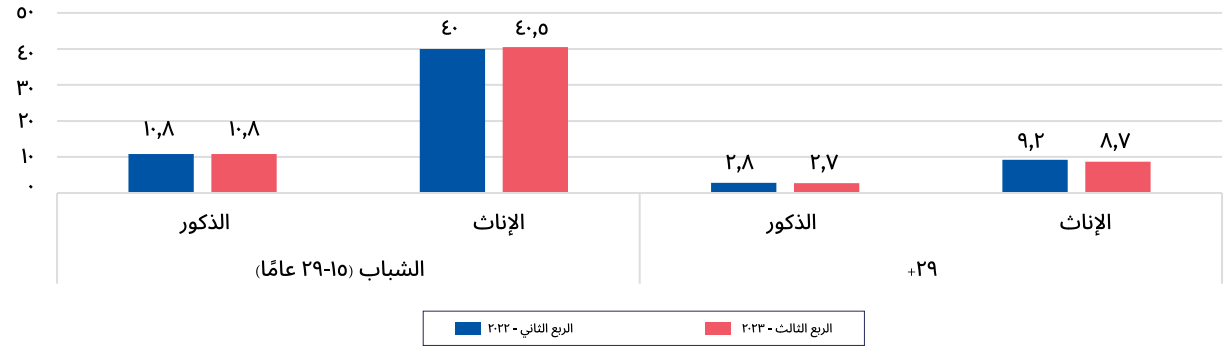

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

العمالة حسب القطاع

في عام ٢٠٢٢، كانت الزراعة هي أكبر جهات التشغيل للرجال في مصر (١٨,٩%)، وتجارة الجملة والتجزئة (١٤,٩%)، والبناء (١٣,٩%)، والتصنيع (١٢,٥%). وبالنسبة للنساء، كانت أكبر قطاعات التشغيل قطاع التعليم (٢٦,٩%)، والزراعة (١٧,١%)، وتجارة الجملة والتجزئة (١٤,٨%)، والصحة والعمل الاجتماعي (١٣,٨%).[٢٣]

الشكل ١٤: العمالة حسب القطاع، ٢٠٢٢

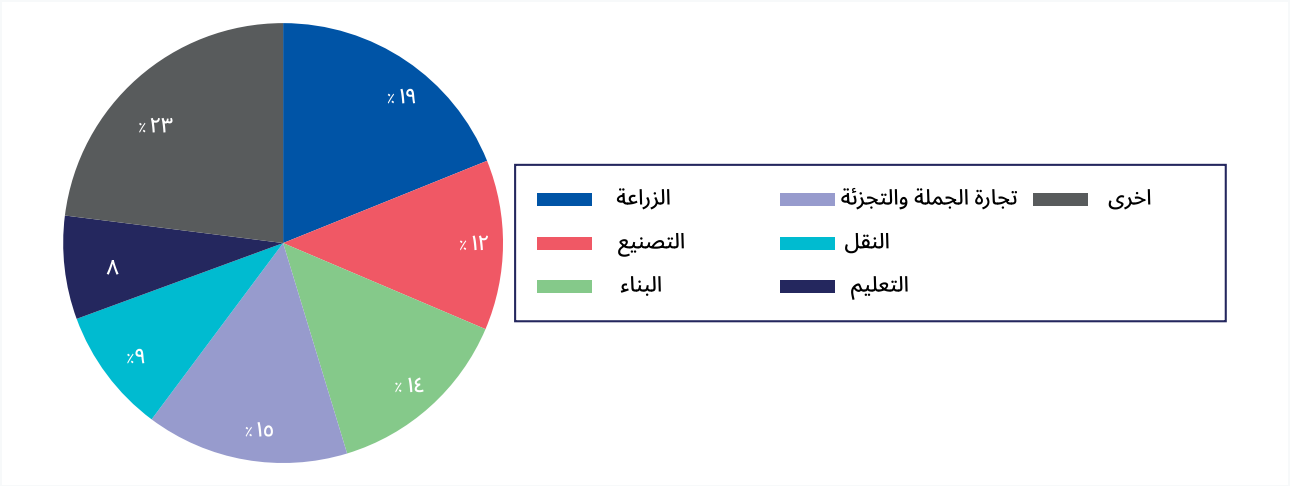

المصدر: مصر في أرقام ٢٠٢٣

الشكل ١٥: العمالة من الإناث حسب القطاع، ٢٠٢٢

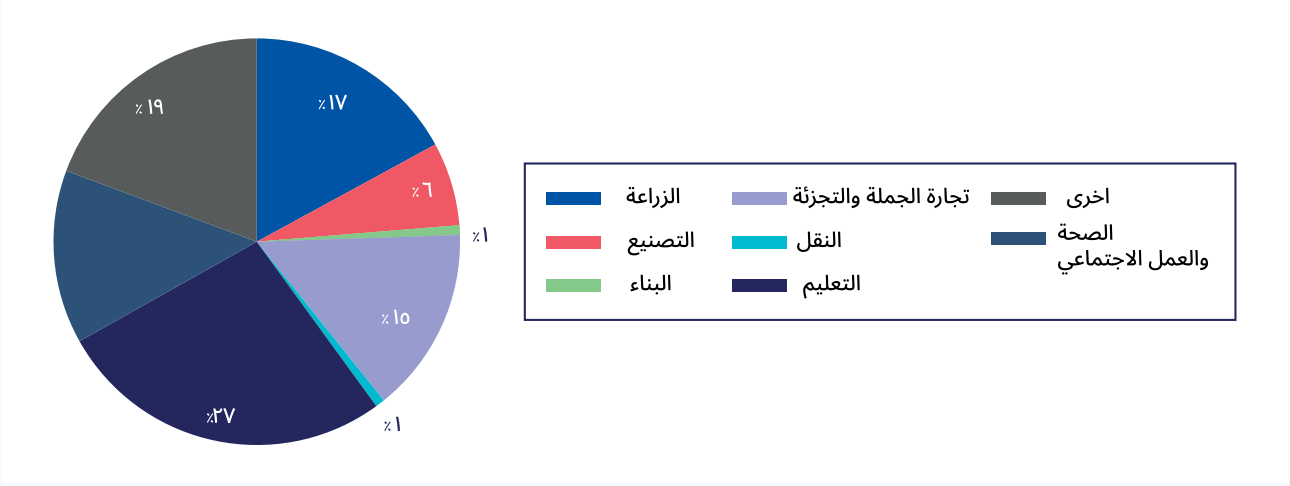

المصدر: مصر في أرقام ٢٠٢٣

[٢٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٣. مصر في أرقام ٢٠٢٣.

الأجور والفجوة في الأجور وساعات العمل

تم رفع الحد الأدنى للأجور عدة مرات على مدار العام الماضي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم. حدد المجلس القومي للأجور في مصر الحد الأدنى للأجور للعاملين في القطاع الخاص بواقع ٢٧٠٠ جنيه مصري شهريًا في يناير ٢٠٢٣، ثم ارتفع إلى ٣٠٠٠ جنيه مصري شهريًا في يوليو ٢٠٢٣، ووصل إلى ٣٥٠٠ جنيه مصري شهريًا (حوالي ١١٣ دولارًا أمريكيًا) في يناير ٢٠٢٤. [٢٤] وفي مارس ٢٠٢٤، تم تحديد حد أدنى جديد للأجور بواقع ٦,٠٠٠ جنيه مصري شهريًا وسيتم دخوله حيز التنفيذ.[٢٥]

في عام ٢٠٢١، بلغ متوسط الأجر الأسبوعي للعاملين في القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ٩٤٢ جنيهًا مصريًا، أي حوالي ٤٠٨٢ جنيهًا مصريًا شهريًا. وتشير مصادر أخرى إلى أنه في عام ٢٠٢٣ قد يكون ارتفع إلى ٩٢٠٠ جنيه شهريًا.[٢٦] يصل التكافؤ في الدخل إلى ١٩,٧%.[٢٧] في عام ٢٠٢١، حصلت المرأة على متوسط أجر أسبوعي قدره ٧٤٦ جنيهًا مصريًا - ١٦٨٧ جنيهًا مصريًا في القطاع العام و٧٢١ جنيهًا مصريًا في القطاع الخاص - بينما حصل الرجال على متوسط أجر أسبوعي قدره ٩٨١ جنيهًا مصريًا - ١٩١١ جنيهًا مصريًا في القطاع العام و٩٤٩ جنيهًا مصريًا في القطاع الخاص[٢٨].

◄ الجدول ٤: متوسط الأجر الأسبوعي للرجال والنساء في القطاع العام والخاص عام ٢٠٢١ (بالجنيه المصري)

	قطاع عام	قطاع خاص
النساء	١,٦٨٧	٧٢١
الرجال	١,٩١١	٩٤٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل ٢٠٢٢

تكسب النساء أجورًا أقل بكثير من الرجال في بعض القطاعات مثل الزراعة (فجوة في الأجور بنسبة ٦٠%)، والبناء (٣٦%)، وإدارة المخلفات (٣٧%)، بينما يكسبن أكثر من الرجال في قطاعات قليلة أخرى مثل النقل (تكسب النساء أكثر بنسبة ٤٨%)، والكهرباء والغاز (تكسب النساء أكثر بنسبة ١٧%)، والأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة (تكسب النساء أكثر بنسبة ١٨%)، على الرغم من أنهن لا يشكلن سوى نسبة ضئيلة من العاملين في هذه القطاعات.[٢٩] القطاعات التي تحصل فيها المرأة على رواتب أعلى هي القطاعات التي تحصل فيها على وظائف ذات مهارات عالية أو مناصب إدارية أعلى.

بلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية في القطاعين العام والخاص ٥٥ ساعة أسبوعيًا، وكان أدنى متوسط عند ٤٨ ساعة في مجال التعليم وأعلى متوسط عند ٦٢ ساعة في خدمات الطعام والإقامة.[٣٠]

[٢٤] رويترز، «مصر ترفع الحد الأدنى للأجور إلى ١١٣ دولارًا شهريًا اعتبارًا من يناير»، ١١ ديسمبر ٢٠٢٣.
[٢٥] رويترز، «مصر ترفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠% في إطار حزمة «عاجلة»، ٧ فبراير ٢٠٢٤.
[٢٦] «متوسط الرواتب في مصر»- Salaryexplorer.com
[٢٧] المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٣
[٢٨] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل ٢٠٢٢
[٢٩] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل ٢٠٢١
[٣٠] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل ٢٠٢١.

الصحة والسلامة المهنية في مصر

وفقًا لقانون العمل المصري، أنشأت وزارة العمل جهاز رسمي للتفتيش لإنفاذ لوائح السلامة والصحة المهنية المنصوص عليها في القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣. يتولى مفتشو هذا الجهاز مهمة إجراء عمليات تفتيش في مكان العمل، ومراجعة السجلات، وتحديد الانتهاكات، وإشراك العمال في تحديد المخاطر والأخطار التي يتعرضون لها، ولديهم، من بين واجبات أخرى، صلاحية التوصية بإغلاق المؤسسات التي تُشكل مخاطر على سلامة العمال أو البيئة، إذا لزم الأمر. ومع ذلك، تفيد التقارير أن عملية التفتيش تواجه تحديات قانونية ومؤسسية وفنية، مما يؤدي إلى بطء التنفيذ.[٣١]

العمل غير مدفوع الأجر

يقع عبء العمل غير مدفوع الأجر على عاتق المرأة بشكل كبير. وفقًا لمسح استخدام الوقت لعام ٢٠١٥، تقضي ٩١٪ من النساء وقتًا في أنشطة منزلية غير مدفوعة الأجر، مقارنة بـ ٢٦٪ من الرجال، كما تقضي ٢٧٪ من النساء وقتًا في رعاية أفراد الأسرة غير مدفوعة الأجر، مقارنة بـ ٨٪ من الرجال. قدر المسح قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة هذه بنحو ٤٩٦ مليار جنيه مصري. علاوة على ذلك، تُظهر البيانات أن عبء العمل غير مدفوع الأجر لا يقل عندما تدخل المرأة سوق العمل.[٣٢] وخلال جائحة كوفيد-١٩، أظهرت الاتجاهات أن انخفاض البطالة بين الإناث خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ كان نتيجة لانسحاب المرأة من القوى العاملة لمواجهة أعباء الرعاية المتزايدة، وقد ارتفع معدل البطالة مرة أخرى بنهاية عام ٢٠٢١. [٣٣]

التمييز

إن الفرص المتاحة للنساء لبدء الأعمال التجارية والمشاركة في سوق العمل في مصر محدودة بسبب التمييز الواسع النطاق بين الجنسين، والذي يتضح من القوالب النمطية بين الجنسين، والفجوات في الأجور بين الجنسين، ومعدلات المشاركة في القوى العاملة، ومعدلات العمالة. وعلى الرغم من وجود أحكام قانونية مناهضة للتمييز— إذ تمنع المادة ٣٥ من قانون العمل المصري التمييز في الأجور، كما تشير العديد من المواد الدستورية إلى مبدأ عدم التمييز— لا يزال التمييز على أساس الجنس قائمًا في بعض جوانب النظام القانوني، مما يساهم في تصنيف مصر المنخفض نسبيًا في مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية لعام ٢٠٢٣: إذ جاءت في المرتبة ١٣٠ في العدالة المدنية، والمرتبة ١٤٠ في الحقوق الأساسية (كلاهما يشملان مؤشرات للتمييز بين الجنسين)، والمرتبة ١٣٦ بشكل عام (من بين ١٤٢ دولة). [٣٤ - ٣٥]

نصًا على قرار وزارة القوى العاملة رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن تحديد الأعمال التى لا يجوز تشغيل النساء فيها ، يحظر تشغيل النساء في في المناجم أو المحاجر تحت الأرض، إلا إذا كن يؤدين مهام إدارية لا تتطلب نشاطًا يدويًا، ويحظر تشغيل النساء خلال فترات الحمل والرضاعة في الوظائف والظروف التي تنطوي على مخاطر محتملة على صحتهن الإنجابية أو صحة أطفالهن. من ناحية أخرى، يسمح القرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن تشغيل عمل النساء وتنظيمه في نوبات العمل الليلية للنساء بالعمل بعد الساعة السابعة مساءً بشرط أن يبلغ صاحب العمل مكتب العمل.

اتخاذ القرار داخل الاسرة

كشفت بيانات المسح الديموجرافي والصحي في مصر أن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية تزداد عمومًا مع تقدم العمر والتعليم والمشاركة في القوى العاملة والشريحة الخمسية للثروة. تميل النساء الريفيات واللاتي ليس لديهن أطفال إلى المشاركة بشكل أقل في اتخاذ القرارات الأسرية، و تميل النساء الأكثر فقرًا والأقل تعليمًا إلى امتلاك سلطة أقل في اتخاذ القرار، بينما تميل النساء العاملات بأجر إلى امتلاك سلطة أكبر.[٣٦]

القطاع غير الرسمي

يعتبر القطاع غير الرسمي في مصر مرتفعًا: إذ يعمل حوالي ٦٧% من العاملين فيه[٣٧] ويساهم النشاط

[٣١] نهال حاتم سعيد، قضايا تنفيذ الصحة والسلامة المهنية في مصر (الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠١٩).
[٣٢] البنك الدولي، دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة، ٢٠١٨.
[٣٣] منظمة العمل الدولية، التقرير الإقليمي الثاني عن الوظائف والنمو في شمال أفريقيا (٢٠١٨-٢١): التطورات خلال جائحة كوفيد-١٩، ٢٠٢٢.
[٣٤] مشروع العدالة العالمية، «مؤشر سيادة القانون»، ٢٠٢٣.
[٣٥] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تحليل وتقييم النوع الاجتماعي: التقرير النهائي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/مصر، ٢٠٢٠.
[٣٦] مصر، وزارة الصحة والسكان، المسح الديموغرافي والصحي في مصر ٢٠١٤، ٢٠١٥.
[٣٧] المنتدى الاقتصادي العالمي، «مؤشر الفجوة بين الجنسين»، ٢٠٢٣.

في البيانات التي تمثل ريادة المرأة للأعمال النسائية، ولكن لم يتم إدراجهن في هذا التقرير.

الاقتصادي غير الرسمي بما يقدر بنحو ٤٠% من الناتج الاقتصادي للبلاد[٣٨]. ووفقًا للتعداد الاقتصادي الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٨، تُشكل النساء حوالي ١٤% من القطاع غير الرسمي (و١٧% من القطاع الرسمي).[٣٩] ومن المرجح أن يساهم الانتشار الكبير للمشروعات متناهية الصغر، التي توفر ٧٠% من فرص العمل، في زيادة النشاط غير الرسمي وأوجه القصور في العمل اللائق، إذ تقل احتمالات تسجيلها كما إنها أقل قدرة على تقديم عقود رسمية. وفي الوقت نفسه، تشير التقارير إلى أن نصف العاملين فقط في الشركات المُسجلة لديهم عقود ومشمولين بالتأمين الاجتماعي، مما يشير إلى أن المشروعات الرسمية وغير الرسمية تساهم في القطاع غير الرسمي في مصر.[٤٠]

الحماية الاجتماعية

دخل قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات (القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩) حيز التنفيذ في يناير عام ٢٠٢٠، والذي وحد قوانين التأمينات الاجتماعية المتعددة في إطار تنظيمي واحد، إذ تم دمج صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي وصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص. ويغطي القانون رقم ١٤٨ مجموعة كاملة من المعاشات التقاعدية، (معاش الشيخوخة والعجز ومعاش الباقين على قيد الحياة)، وإصابات العمل، وتعويضات البطالة والمرض.[٤١]

وفقًا للقانون رقم ١٣٥، يُضمن حد أدنى للمعاش التقاعدي للأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عامًا فأكثر والذين يفتقرون إلى دعم بديل للشيخوخة، بغض النظر عن اشتراكهم السابق في خطط المعاشات التقاعدية. ومع ذلك، يظل العاملون في الأعمال العرضية وغير الرسمية هم الأكثر عرضة للخطر، إذ يحصلون على أقل قدر من التغطية في أنظمة التأمين الاجتماعي.[٤٢]

بموجب القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إنشاء صندوق إعانات الطوارئ للعمال، يقدم صندوق حكومي مساعدات مالية للعمال في الشركات التي تغلق أو تتوقف عن دفع الأجور أو الرواتب، بالإضافة إلى مساعدة الشركات على التغلب على الانخفاض المتوقع في الإنتاج والإغلاق بسبب الأزمات الاقتصادية. [٤٣]

يُذكر أن الصندوق يقدم إعانات للعمال لمدة تصل إلى ستة أشهر في المنشآت التي تضم ٣٠ عاملاً أو أكثر، لتغطية الحماية الاجتماعية والإعانات والطوارئ.

يُشارك المصريون حاليًا في برامج الحماية الاجتماعية، بشكل رئيسي من خلال برنامج تكافل - الذي يوفر مساعدات مالية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض – وبرنامج كرامة - الذي يدعم كبار السن والمعاقين. ووفقًا لوزيرة التضامن الاجتماعي، وصلت برامج الدعم النقدي إلى ٣,٨ مليون أسرة في عام ٢٠٢٠. [٤٤]

الحوار الاجتماعي

صادقت مصر على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم عام ١٩٥٧[٤٥] وحدّثت قانون النقابات العمالية في عام ٢٠١٧ (من رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ إلى رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧). وشملت تحديثات القانون عددًا من التغييرات لزيادة تحرير النقابات، ولا سيما السماح للجان النقابية بالتعامل مع المنازعات الجماعية والفردية. ويقدر معدل الكثافة النقابية من إجمالي العمالة بنسبة ١١%، وتغطي ١٣٥ اتفاقية في مجال المفاوضة الجماعية في أربع محافظات حوالي ٤٧٠٠٠ عامل.[٤٦]

[٣٨] الموقع الإلكتروني لاتحاد الصناعات المصرية ((FEI، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC)
[٣٩] التعداد الاقتصادي- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨.
[٤٠] البنك الدولي، مصر: القطاع غير الرسمي أصبح القاعدة، البنك الدولي، عرض موجز ٢، ٢٠١٤؛ الوكالة الدنماركية لتنمية النقابات العمالية، ملامح سوق العمل في مصر ٢٠٢٠/٢٠٢١.
[٤١] منظمة العمل الدولية. «الحماية الاجتماعية: مصر.»
[٤٢] الوكالة الدنماركية لتنمية النقابات العمالية، ملف تعريف سوق العمل .٢٠٢٠/٢٠٢١.
[٤٣] صحيفة مصر اليوم Egypt Today «في العمق: صندوق طوارئ العمال المصري»، ٢ مايو ٢٠١٧.
[٤٤] وزارة التضامن الاجتماعي. بيان أمام مجلس النواب في فبراير ٢٠٢١.
[٤٥] منظمة العمل الدولية، معلومات عن تطبيق الاتفاقيات المصدق عليها مقدمة من الحكومات في القائمة الأولية للأفراد، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٨، ٢٠١٨.
[٤٦] ملامح سوق العمل

◄ ٣,٣ لمحة عن رائدات الأعمال في مصر

يعرض هذا القسم بعض الإحصاءات والاتجاهات الرئيسية لريادة المرأة للأعمال في مصر. يقارن البيانات الواردة في تقييم سابق لتنمية ريادة المرأة للأعمال، الذي نشرته منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٦،[٤٨] بأرقام أكثر تحديثًا لإظهار كيف تغير مشهد الأعمال بالنسبة لرائدات الأعمال خلال العقد الماضي.[٤٨]

النوع الاجتماعي وملكية الأعمال

وفي عام ٢٠٢١، بلغ عدد الشركات المُسجلة المملوكة للنساء ١,٢٠٧,٢٠٠ شركة، وهو ما يمثل **١٧%** من إجمالي عدد أصحاب الأعمال في مصر. في المقابل، بلغ إجمالي عدد أصحاب الأعمال من الرجال ٦,١٠٢,٠٠٠ - أي **٨٣%**. وفقًا لتقييم ريادة المرأة للأعمال لعام ٢٠١٦، مثلت الشركات المملوكة للنساء **٩%** فحسب من إجمالي عدد العاملين لحسابهم الخاص/أصحاب الأعمال في مصر في عام ٢٠١٤. يُشير ذلك إلى اتجاه تصاعدي في ريادة المرأة للأعمال.

ولا تزال ملكية المرأة للأعمال التجارية مُتَركزّة في المناطق الريفية. ومع ذلك، تُظهر حصة مُلاكها في المناطق الحضرية نموًا ملحوظًا. ففي عام ٢٠١٤، كانت **١٨%** فقط من رائدات الأعمال يعشن في المناطق الحضرية، ارتفعت هذه النسبة إلى **٣٧%** عام ٢٠٢١، لتقترب من نسبة **٣٩%** للرجال الذين يقيمون في المناطق الحضرية، والتي ارتفعت بشكل طفيف من **٣٨%** في عام ٢٠١٤.

◄ الشكل ١٦: ملكية الأعمال التجارية حسب النوع الاجتماعي وحسب المناطق الحضرية/الريفية، ٢٠١٤/٢٠٢٢ (بالمئات)

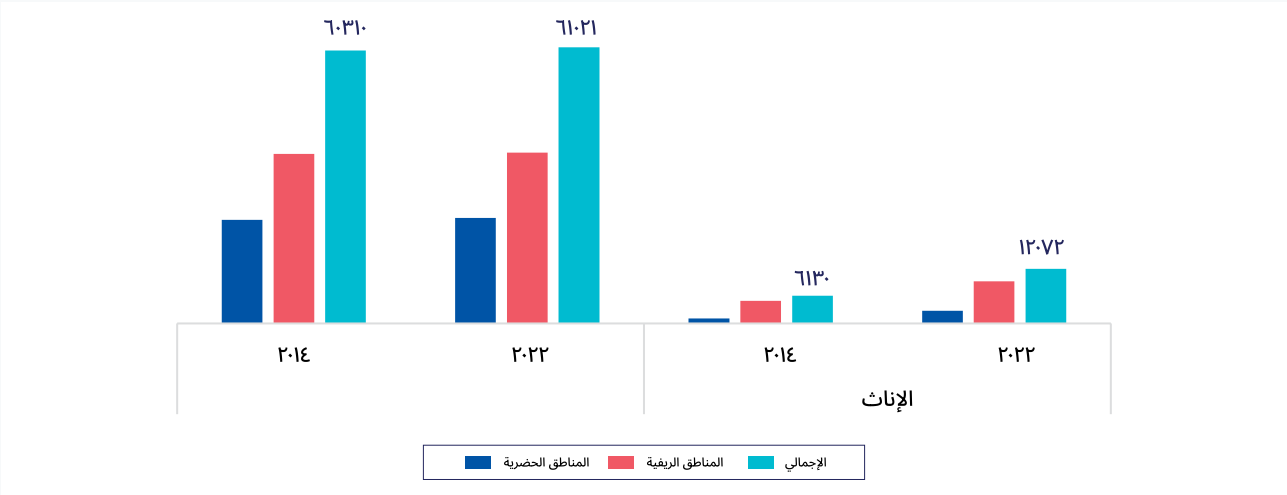

المصدر: النشرة السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للقوى العاملة ٢٠٢٢

[٤٧] منظمة العمل الدولية، تقييم تنمية ريادة المرأة للأعمال: مصر، ٢٠١٦.
[٤٨] في هذا التحليل، تشمل «رائدات الأعمال» النساء اللاتي تم تعريفهن على أنهن أصحاب عمل، أو يعملن لحسابهن الخاص، سواء أولئك الذين يعملون بشكل رسمي أو غير رسمي، في جميع فئات حجم المشروعات. في حين أنه في تقييم ريادة المرأة للأعمال لعام ٢٠١٦، تم إدراج النساء اللاتي شاركن كـ «أفراد أسرة مساهمين دون أجر» في البيانات التي تمثل ريادة المرأة للأعمال النسائية، ولكن لم يتم إدراجهن في هذا التقرير.

توزيع رائدات الأعمال حسب القطاع الرسمي وغير الرسمي

منذ الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤، حدث تحول في مشاركة المرأة في القوى العاملة. إذ شاركت النساء العاملات في القطاع الرسمي بشكل شبه كامل كموظفات (٩٨,٤%)، ولكن في عام ٢٠٢١ انخفضت هذه النسبة إلى ٧٠%.

وشهدت نسبة النساء صاحبات العمل زيادة طفيفة ولكن ملحوظة من ٠,٦% إلى ١,٣%. بيد أن الزيادة كانت أكبر بكثير في عدد العاملات لحسابهن الخاص، إذ ارتفعت من ٠,٨% إلى ٩,٣%. وشهدت نسبة العاملات المساهمات في الأسرة زيادة كبيرة من ٠,٢% إلى ١٩,٤%. ويُرجح أن التباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ قد لعب دورًا في هذه التغييرات.

الجدول ٥: وضع النساء العاملات خلال عام 15/2014 وعام 2021، القطاع الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي

العاملات من النساء	قطاع رسمي		قطاع غير رسمي	
	١٥/٢٠١٤	٢٠٢١		٢٠٢٠
موظفات (عاملات بأجر)	٩٨,٤	٧٠	٢٥,٦	١٧,٩
صاحبات العمل (تستعين بموظفين)	٠,٦	١,٣	٦,٨	٣,٣
عاملات لحسابهن الخاص (لا تستعين بموظفين)	٠,٨	٩,٣	٢٥,٠	١٩,١
العاملات المساهمات في عمل الأسرة (عاملات دون أجر)	٠,٢	١٩,٤	٤٠,٨	٥٩,٧
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٣ (النشرة السنوية لمسح القوى العاملة ٢٠٢٢)

توزيع رائدات الأعمال حسب المحافظة

ومن حيث توزيع رائدات الأعمال جغرافيًا، تتركز أكبر نسبة من رائدات الأعمال في محافظات المنيا والغربية والقليوبية والجيزة.

الشكل ١٧: الإناث (صاحبات العمل والعاملات لحسابهن الخاص) حسب المحافظة، ٢٠٢٢ (بالمئات)

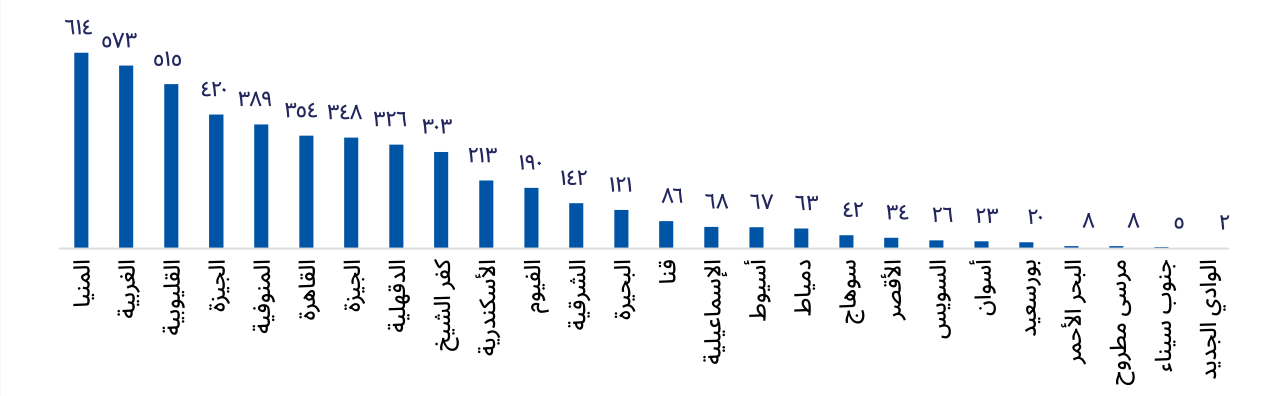

المصدر: التعداد الاقتصادي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨ وحسابات خاصة

الشكل ١٨: أصحاب الأعمال من النساء حسب القطاع (صاحبات العمل والعاملات لحسابهن الخاص) حسب قطاع النشاط الاقتصادي

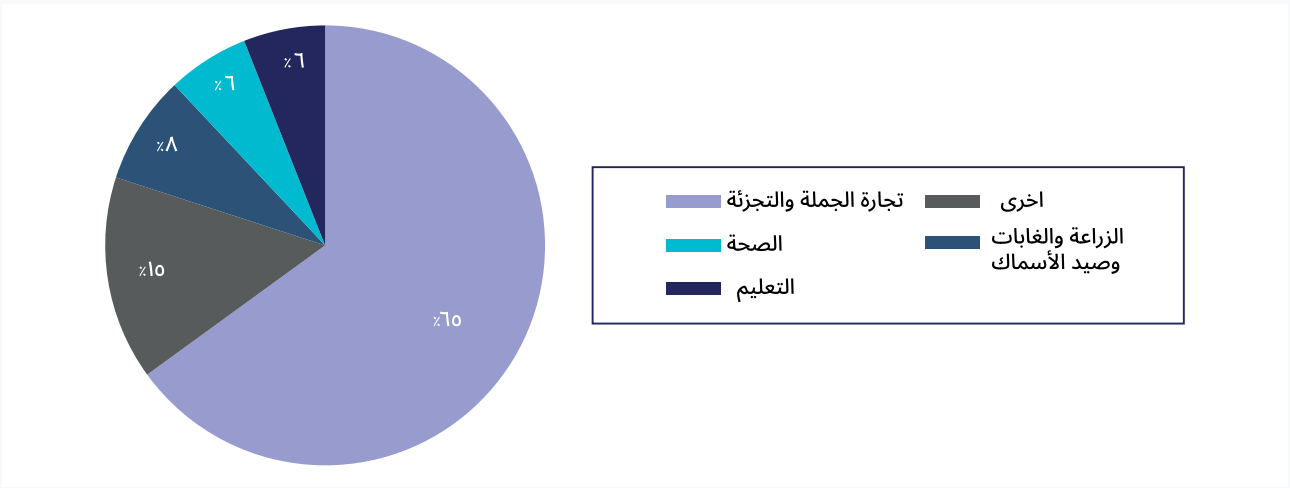

توزيع رائدات الأعمال حسب قطاع النشاط الاقتصادي

يُظهر الشكل ١٨ توزيع رائدات الأعمال من صاحبات العمل. في هذه الحالة، تعمل أكثر من ثلثي رائدات أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تجارة الجملة والتجزئة (**٦٥%**)، و**٨%** في الزراعة والغابات وصيد الأسماك، و**٦%** في التعليم، و**٦%** في الصحة.

وعندما يتم تقسيم توزيع الشركات المملوكة للنساء حسب حجم المشروع، فإن **٦٩%** من المشروعات متناهية الصغر تعمل في تجارة الجملة والتجزئة، في حين تعمل **٧٤%** من المشروعات المتوسطة الحجم في مجال التصنيع.

حجم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في مصر

قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، الذي حل محل قانون المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، يحدد تصنيف المشروعات على النحو التالي:

- المشروعات المتوسطة: هي التي يتراوح حجم أعمالها السنوي بين ٥٠ و٢٠٠ مليون جنيه مصري.
- المشروعات الصغيرة: هي التي يتراوح حجم أعمالها السنوي بين ١ و٥٠ مليون جنيه مصري.
- المشروعات متناهية الصغر: هي التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي ١ مليون جنيه مصري.

تعتبر الشركات الناشئة أو «حديثة التأسيس» تلك التي تعمل منذ ما يصل إلى عامين، وتُصنف وفقاً لاستثمار رأس المال:

- الشركات التي يقل رأس مالها عن ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري تعتبر مشروعات متناهية الصغر.
- الشركات التي يصل رأس مالها حتى ٥ ملايين جنيه مصري في مجال التصنيع أو ٣ ملايين جنيه مصري في المجالات غير التصنيعية تعتبر مشروعات صغيرة.
- الشركات التي يصل حجم رأس مالها حتى ١٥ مليون جنيه مصري في مجال التصنيع أو ٥ ملايين جنيه في المجالات غير التصنيعية تعتبر مشروعات متوسطة الحجم. [٤٩]

في حين أن القانون رقم ١٥٢ لا يتضمن عدد العمال في تعريفه، فإن البنك المركزي يعرّف:

- المشروعات المتناهية الصغر على أنها تلك التي توظف ١٠ أشخاص أو أقل.
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك التي توظف بين ١٠ و٢٠٠ موظف.

أما الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فيعرّف:

- المشروعات الصغيرة على أنها تلك التي توظف من ٥ إلى ٥٠ عاملاً.
- الشركات المتوسطة على أنها تلك التي توظف من ٥٠ إلى ٢٠٠ عامل. [٥٠]

باستخدام التعريف الأخير، يتضح من الجدول ٦ أدناه أن ٩٧٪ من المشروعات تصنف على أنها متناهية الصغر أو صغيرة.

[٤٩] دي كود للاستشارات الاقتصادية والمالية ((Dcode Economic and Financial Consulting، «قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ في مصر».

[٥٠] زينب عباس زعزوع ودعاء سلمان عبده، «معركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية ضد جائحة كوفيد-١٩: مارس - يوليو ٢٠٢٠»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية التطبيقية المجلد ٤، عدد ٢ (٢٠٢٢): ٩٤-١١٢.

الجدول ٦: نسبة أحجام المشروعات في مصر

حجم المؤسسة (عدد العاملين)	حجم المؤسسة كنسبة من إجمالي المنشآت في مصر (٪)
١	٣٠
٢	٣٧
٤-٣	٢٢,٢
٩-٥	٨,١
٤٩-١٠	٢,٤
٥٠+	٠,٣
الاجمالي	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٣ (النشرة السنوية لمسح القوى العاملة ٢٠٢٢)

مع عدم توفر بيانات حديثة مُصنفة حسب النوع الاجتماعي، تشير التقارير السابقة إلى أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء تميل إلى أن تكون أصغر حجمًا من تلك المملوكة للرجال. في عام ٢٠١١، بلغ متوسط عدد الموظفين في المشروعات المملوكة للنساء ١,٨٥ موظفًا، بينما بلغ متوسط عدد الموظفين في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للذكور ٢,١٢ موظفًا. ٣٨% من المشروعات المملوكة للرجال لديها موظف واحد فقط، بينما كان لدى ما يقرب من نصف المشروعات المملوكة للنساء نفس العدد من الموظفين.[٥١]

التحديات التي تواجه رائدات الأعمال

على الرغم من وجود تحديات متعددة تتعلق ببدء مشروع تجاري وتنميته في مصر، نجد أن بعضها أكثر وضوحًا بالنسبة لرائدات الأعمال مقارنة بالرجال. ظهرت التحديات المذكورة أدناه كأبرز القضايا التي تواجهها رائدات الأعمال، وفقًا للمقابلات التي أجريت خلال هذه الدراسة و/أو التي أكدتها مصادر ثانوية.

تنسيق السياسات

رغم أن العديد من الجهات تقدم أشكالًا مختلفة من المساعدة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لا يوجد غالبًا تنسيق يُذكر بينها. يؤدي هذا النهج المجزأ إلى انخفاض الكفاءة، وازدواجية الجهود، ونشوء فجوات في الدعم، مما يعيق في النهاية نمو وتطور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المشروعات التي تقودها النساء. ودون تنسيق متماسك للسياسات، تكافح المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتنقل عبر المشهد المعقد للدعم المتاح وقد لا تستفيد بشكل كامل من الموارد والمبادرات التي تهدف إلى المساعدة في تعزيز هذه المشروعات.

[٥١] منظمة العمل الدولية.

الحصول على الخدمات المالية

تُعدّ إمكانية حصول المرأة على التمويل في مصر منخفضة بشكل غير متناسب، وتُشير التقديرات إلى أنّ ٢٧% فقط من النساء المصريات لديهنّ حسابات مصرفية في عام ٢٠١٩، مقارنة بـ ٣٩% من الرجال.[٥٢] تواجه النساء صاحبات الأعمال صعوبات في الحصول على الائتمان والتمويل لأعمالهنّ. ويرجع ذلك جزئيًا إلى الافتقار إلى المعرفة المالية، مما يُعيق قدرتهنّ على التعامل مع النظام المالي بشكل فعّال، وفهم شروط القروض، والوصول إلى المنتجات والخدمات المالية. بل إن النساء في صعيد مصر أبلغن عن وقوعهن ضحية للاحتيال بسبب افتقارهن إلى المعرفة حول الإجراءات المشروعة لطلب القروض.[٥٣]

ومع ذلك، تُشير أيضًا بعض التقارير عن أن بعض المؤسسات مالية تُمارس ممارسات إقراض مُتحيزة عندما يتعلق الأمر بإقراض رائدات الأعمال، أو تضع معايير إقراض أكثر صرامة، أو ضمانات إضافية، أو متطلبات ضمانات قد لا تمتلكها النساء بسبب القيود القانونية أو الثقافية. لا تملك العديد من النساء ضمانات كافية لإرضاء المُقرضين الذين يتجنبون المخاطرة، إذ أن الممتلكات والأصول الأخرى التي يمكن استخدامها لتلبية متطلبات الضمانات عادة ما تكون باسم الرجل. كما تطلب المشروعات المالية في كثير من الأحيان من الشركات أن تكون عاملة لمدة ٣ سنوات قبل تقديم القرض، مما يؤدي إلى تفاقم القيود التي تواجهها النساء بالفعل في بدء الأعمال.

ووفقًا للمقابلات التي أُجريت، يفتقر القطاع المالي إلى بيانات مُصنفة حسب رائدات الأعمال في قطاعات عمل مُحددة، مما يجعل من الصعب على المؤسسات المالية تطوير منتجات مصرفية مناسبة. كما أن الموقع الجغرافي يزيد من تعقيدات الشمول المالي بالنسبة للنساء في المناطق الريفية، ويصعب الوصول إليهن، لا سيما في ظل عدم توفر التكنولوجيا المتقدمة مثل الهواتف الذكية التي يمكن أن تساعد في تجاوز المسافة الفعلية.[٥٤]

على الرغم من أنَّ معظم مشروعات الائتمان متناهي الصغر تشمل عنصر بناء القدرات، ترى العديد من النساء التدريب المالي غير كافٍ، لأنه لا يُراعي الأسواق المحلية والتقاليد المالية المحلية.[٥٥]

خدمات تطوير الأعمال

وفقًا للمقابلات التي أجريت، فثَمَّة نقص حاد في خدمات تطوير الأعمال المناسبة للنساء. لا تُلبي برامج التدريب والتعليم في مجال الأعمال بشكلٍ كافٍ الاحتياجات والتحديات ذات الصلة بالقطاعات والظروف المُحددة التي تعمل فيها المرأة. وأفادت النساء أنهن يواجهن صعوبة في مجالات تخطيط الأعمال والإدارة المالية والتسويق وتبني التكنولوجيا، وثَمَّة حاجة أيضًا إلى التدريب على المهارات الشخصية المتعلقة بالثقة بالنفس واتخاذ القرار.[٥٦]كما أن إمكانية الحصول على المشورة القانونية للمساعدة في تسجيل الأعمال، وحاضنات الأعمال، وبرامج الإرشاد، وفرص التواصل أيضًا ضعيفة أو غير متوفرة.

التكنولوجيا والرقمنة

في ظل اقتصاد يتجه سريعًا نحو الرقمنة، تفتقر العديد من رائدات الأعمال إلى إمكانية الوصول إلى الأدوات التكنولوجية والمهارات الرقمية اللازمة للاستفادة من المنصات الرقمية في مجالات تطوير الأعمال والتمويل والتسويق والمبيعات. وأفادت النساء بأنهن لا يعرفن كيفية الوصول إلى برامج تدريبية حول كيفية استخدام الأدوات الرقمية لأغراض تجارية، مثل التسويق وتعاقدات العمل الحر. يمكن أن تشكل الرقمنة تحديًا خاصًا للأعمال التجارية الصغيرة ذات ميزانيات محدودة وعرض نطاق ضيق. تواجه النساء في بعض السياقات تحديات إضافية في الوصول إلى الإنترنت عبر الهواتف المحمولة وغيرها من البنية التحتية اللازمة لدعم استخدام الأدوات الرقمية.

الوصول إلى الأسواق

تواجه رائدات الأعمال، لا سيما اللاتي يعيشن في المناطق الريفية الأكثر تشتتًا، تحديات في الوصول إلى الأسواق وقنوات التوزيع وسلاسل التوريد لمنتجاتهن وخدماتهن. ثمة نقص في الخدمات الداعمة مثل أبحاث السوق ودعم التصدير والوصول إلى المعارض التجارية، مما يمنع رائدات الأعمال من توسيع نطاق وصولهن إلى الأسواق وتنمية أعمالهن على الصعيدين المحلي والدولي. كما أن سياسات وممارسات الشراء المراعية للنوع الاجتماعي غير شائعة أيضًا.

[٥٢] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «توسيع الخدمات المصرفية والمدخرات والقروض للمرأة الريفية»، بدون تاريخ.
[٥٣] مقابلات في صعيد مصر
[٥٤] قابلات
[٥٥] مقابلات
[٥٦] مقابلات

المعلومات

تواجه العديد من رائدات الأعمال صعوبة في العثور على معلومات كافية عن السوق تتعلق بصناعتهن. ويشمل ذلك الفرص المتعلقة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أو الدخول فيه. ورغم وجود مبادرات تستفيد من الهواتف الذكية لنشر المعلومات، تُشكل هذه الطريقة إشكالية بالنسبة للنساء في المناطق الريفية و/أو الفقيرة اللاتي لا تمتلكن هواتف ذكية.

يؤدي ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاعات المختلفة وقلة تبادل المعرفة إلى فجوات في إمكانية الحصول على الموارد والمعلومات والخدمات اللازمة للنمو. قد يؤدي عدم التنسيق إلى عدم الاتساق في السياسات واللوائح التي تؤثر على رائدات الأعمال وتُقلل من فعالية السياسات والبرامج التي تهدف إلى دعمهن.

حقوق ملكية الأراضي والميراث

على الرغم من تحرك الحكومة لمواجهة قضايا تتعلق بحقوق الإرث - تحديدًا من خلال القانون ٢١٩، المادة ٤٩ التي تجرم الحرمان من حقوق الإرث، ويُعاقب عليه بالحبس والغرامة - لا تزال المرأة تعاني من قيود على حقوق الملكية المتعلقة بالحصول على الأصول العقارية وغير العقارية وعدم المساواة في حقوق الإرث للأرامل والبنات.[٥٧] وحتى مع وجود حقوق قانونية لإرث الأراضي من والديهن، قد تواجه النساء في المناطق الريفية محاولات من العائلة لحرمانهن من المطالبة بحقوقهن في الأرض، مما قد يؤدي بعد ذلك إلى خسارتهن لموارد ومصادر دعم أخرى. [٥٨]

الشبكات والصوت والتمثيل

غالبًا ما تفتقر رائدات الأعمال إلى إمكانية الوصول إلى الشبكات الداعمة وفرص التوجيه التي من شأنها أن تمكنهن من تبادل المعرفة وتوفير معلومات بشأن السوق والموارد. تفيد رائدات الأعمال، لا سيما في المناطق الريفية، أن مواقعهن النائية تجعل من الصعب عليهن بناء أي نوع من الشبكات مع أصحاب الأعمال الأُخْرَيَاتُ. تؤدي الصور النمطية السلبية إلى استبعاد صاحبات الأعمال من شبكات الأعمال والعلاقات مع المستثمرين. وفي حين توجد جمعيات لرائدات الأعمال، إلا أن مواردها غالبًا ما تكون محدودة. وأفادت التقارير بعدم وجود آليات الحوار الاجتماعي التي تشمل رائدات الأعمال.[٥٩]

الأعراف الثقافية

قد تثبط الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي والتوقعات المجتمعية في مصر عزيمة النساء على الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال أو الحصول على الخدمات المالية بشكل مستقل. قد تفرض الأعراف الثقافية على المرأة إعطاء الأولوية للمسؤوليات المنزلية، مثل تربية الأطفال والتدبير المنزلي وأعمال الرعاية، على المشاريع التجارية أو قد تتطلب موافقة أفراد الأسرة الذكور على إجراء المعاملات المالية، مما يُقيد استقلالية المرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات المالية. أفادت بعض النساء بأن أزواجهن يحجبن بطاقاتهن الشخصية لمنعهن من الذهاب إلى البنك. وذكرت نساء أُخريات أن أفراد العائلة لا يدعمون مشاركتهن في برامج التدريب إذا لم يكن لها عائد مربح مباشر. في العديد من المناطق، يُعتبر سفر المرأة بمفردها للبحث عن خدمات مالية أو تنمية أعمال أو خدمات تدريب أمرًا غير مقبول اجتماعيًا بالنسبة للنساء في العديد من المناطق، لا سيما بالنسبة للنساء الريفيات اللواتي يقطن في مناطق بعيدة.

ومع اكتساب النساء المزيد من التعليم والتمكين الاقتصادي، فإنهن يواجهن التحديات ويخففن تدريجيًا من الأعراف الصارمة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. غالبًا ما يُنظر للنساء في كثير من الأحيان على أنهن أقل مهارة من الرجل، إلا أنهن يُثبتن جدارتهن من خلال صبرهن وقدرتهن العالية على أداء المهام المتكررة التي تتطلب براعة يدوية مقارنة بالرجال.

التوازن بين العمل والحياة

يُعد تحقيق التوازن بين مسؤوليات الأسرة ومتطلبات ريادة الأعمال تحديًا كبيرًا تواجهه رائدات الأعمال في مصر، لا سيما مع الأعراف المجتمعية التي تُلقي على عاتق المرأة عادةً عبء رعاية الأبناء وإدارة شؤون المنزل. إن الجمع بين هذه المسؤوليات المختلفة قد يُؤثر على قدرة المرأة على تخصيص الوقت والطاقة اللازمين لإدارة أعمالها التجارية بفعالية.

---

[٥٧] المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٣.

[٥٨] شيريل دوس وروث مينزن ديك. أمن حيازة الأراضي للنساء: إطار مفاهيمي، سياسة استخدام الأراضي، المجلد ٩٩، ٢٠٢٠، ١٠٥٠٨٠، ISSN ٠٢٦٤-٨٣٧٧، https://doi.org/١٠,١٠١٦/j.landusepol/١٠٥٠٨٠,٢٠٢٠.

[٥٩] مقابلات

٣,٤ آثار تغير البيئة والمناخ على الأنشطة الاقتصادية والمساواة بين الجنسين وفرص العمل

يرتبط اقتصاد مصر ارتباطًا وثيقًا بمواردها الطبيعية، لا سيما الأراضي الخصبة للزراعة والمياه العذبة من نهر النيل والموارد المعدنية، بالإضافة إلى مناطق الجذب السياحي الطبيعية.

ارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة

يُعد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه العذبة في مصر ويدعم سبل عيش ملايين المصريين الذين يعملون في الزراعة، أي حوالي ٢٥% من القوى العاملة. إنه مصدر ري الأراضي الزراعية، سواء من خلال الري الحوضي، إذ يترسب الطمي الغني بالمغذيات أثناء الفيضانات السنوية، وكذلك الري الدائم لري المحاصيل على مدار العام. يتم تأمين حوالي ٦٠% من غذاء البلاد من خلال دلتا النيل، مما يجعلها ضرورية للأمن الغذائي في مصر.[٦٠]

تعتبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ دلتا النيل نقطة ساخنة شديدة التأثر وضمن أكثر ثلاث مناطق للدلتا في العالم عُرضة للخطر بسبب المخاطر التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر.[٦١] ارتفع مستوى سطح البحر بمعدل ٣,٢ ملليمتر سنويًا منذ عام ٢٠١٢ في مصر، مما يُهدد بغرق وتآكل الساحل الشمالي. تُشير بعض التقديرات إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر قد يصل إلى متر واحد بحلول عام ٢١٠٠، مما سيؤدي إلى غمر مساحات كبيرة من المناطق الساحلية المصرية تحت الماء. وتزداد مشكلة الغمر الساحلي وتسرب المياه المالحة سوءًا جراء عملية التبخر المتسارع التي يُسببها ارتفاع درجات الحرارة، مما يزيد من تركيز الأملاح في المناطق المتأثرة.[٦٢] من المتوقع أن يلحق ارتفاع مستوى سطح البحر ضررًا بحوالي ٢,٤ مليون شخص بحلول ثمانينيات القرن الحادي والعشرين. [٦٣]

الفيضانات والجفاف

يُشكل تزايد وتيرة الفيضانات وحالات الجفاف في مصر تهديدًا لإنتاج الغذاء في دلتا النيل، والذي من المتوقع أن ينخفض بنسبة ٣٠% على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.

كما تسببت الأمطار الغزيرة الأخيرة في انقطاع التيار الكهربائي في المدن الكبرى. وفي عام ٢٠١٨، شهدت القاهرة الكبرى انقطاع التيار الكهربائي لمدة يوم كامل تقريبًا، وفي عام ٢٠٢٠، أدت الأمطار الغزيرة وسرعة الرياح إلى إتلاف المحولات الكهربائية وخطوط النقل والأبراج في شمال شرق مصر، مما أدى إلى خسائر قُدرت بـ ١٣ مليون دولار أمريكي في قطاع الكهرباء. في سبتمبر ٢٠٢٣، أدى إعصار دانيال إلى فيضانات كبيرة في جميع أنحاء ليبيا المجاورة، مما تسبب في وفاة أكثر من ٢٥٠٠ شخص.[٦٢]

وعلى الرغم من زيادة حالات هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة، من المتوقع انخفاض إجمالي مستوى هطول الأمطار السنوي في مصر، إلى جانب ارتفاع متوسط درجات الحرارة. وهذا لا يضع ضغوطًا إضافية على الأراضي الزراعية فحسب، بل على قطاع الطاقة أيضًا. ويأتي نحو ٨٤% من توليد الكهرباء في مصر من الغاز الطبيعي. تعتمد محطات الغاز الطبيعي في مصر بشكل أساسي على المياه العذبة للتبريد، مما يزيد المنافسة على مورد يتناقص بشكل متزايد ويؤكد الحاجة إلى تقنيات فعالة في استخدام المياه لتكون قادرة على التكيف مع تغير المناخ. [٦٥]

ارتفاع درجات الحرارة وموجات الحر

تتوقع نماذج المناخ أن ترتفع درجة الحرارة السنوية في مصر ما بين ١,٥ إلى ٣,٠ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٩، وبين ٣,٤ إلى ٦,٢ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٩٩. كما يُتوقع أن تزداد موجات الحر شدة وتكرارًا.[٦٦] يفرض ارتفاع درجات الحرارة الناجم عن تغير المناخ تحديات متعددة. وكما ذكرنا سابقًا، يؤدي ارتفاع متوسط درجات الحرارة إلى زيادة التبخر، مما يقلل من توافر المياه ويزيد تركيز الأملاح، ويؤدي إلى تدهور الأراضي الذي يؤثر بشكل ملحوظ على القطاع الزراعي. كما تتأثر السياحة المعتمدة على المياه: إذ يؤدي ارتفاع درجة حرارة المياه إلى ابيضاض المرجان وفقدان النظم البيئية البحرية، التي تعتبر بالغة الأهمية لصناعة الغطس والغوص.

[٦٠] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مساهمة مصر المُحددة وطنيًا الأولى المحدثة، ٨ يونيو ٢٠٢٢.
[٦١] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)
[٦٢] سارة الصفطي وفرح سعفان. «نظرة ثاقبة: زيادة ملوحة الأراضي الزراعية بدلتا النيل بمصر مع ارتفاع درجات الحرارة ومستوى البحر»، رويترز، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢.
[٦٣] البنك الدولي. مخاطر آثار تغير المناخ في البلاد.
[٦٤] ليفتيريس بأباديماس ونينا تشيستني، «العاصفة المدمرة دانيال في البحر الأبيض المتوسط قد تكون نذيرًا لعواصف قادمة»، رويترز، ١٢ سبتمبر ٢٠٢٣.
[٦٥] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة-IEA ٢٠٢٣.
[٦٦] البنك الدولي. مخاطر آثار تغير المناخ في البلاد، مصر ٢٠٢١.

لا شك أن ارتفاع درجات الحرارة يزيد أيضًا من المخاطر الصحية على كل من البشر والحيوانات. مع ارتفاع درجات الحرارة، يزداد خطر الإصابة بالأمراض المرتبطة بالحرارة بشكل ملحوظ مثل الإجهاد الحراري وضربة الشمس. يعتبر العمال العاملون في الهواء الطلق والمزارعون والعاملين في المجال الزراعة وعمال البناء، وكذلك الفئات السكانية الضعيفة، مثل كبار السن والأطفال والأفراد الذين يعانون من ظروف صحية قائمة مسبقًا، معرضين للخطر بشكل خاص. كما أصبحت الأمراض المنقولة بالنواقل، مثل الملاريا وحمى الضنك وحمى غرب النيل، أكثر إشكالية في البيئات الأكثر حرارة، مما يُهدد البشر والحيوانات على حد سواء.

التلوث البلاستيكي

تواجه مصر مشكلة متنامية في إدارة المخلفات، لا سيما فيما يتعلق بالبلاستيك. يؤدي الاستهلاك المرتفع للبلاستيك والبنية التحتية غير الكافية للمخلفات إلى تلوث بلاستيكي كثيف ومخاطر صحية وتراجع جاذبية الوجهات السياحية. تنتج البلاد أكثر من ٣ ملايين طن من البلاستيك سنويًا، وينتهي معظمها في نهر النيل، أو البحر الأبيض المتوسط، أو في مدافن المخلفات غير القانونية، أو يتم حرقها. ووفقا للبنك الدولي، فإن أكثر من ثلثي منتجات المخلفات لا تتم إدارتها على نحو كاف في مصر، مما يؤكد الحاجة إلى زيادة الاستثمار في نظام إدارة المخلفات.[٦٧]

ديناميات تغير المناخ من منظور المساواة بين الجنسين

يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على النساء في مصر. يعمل ٥٧٪ من النساء العاملات في مصر في مجال الزراعة،[٦٨] وهو ما يرتفع في الأسر الأكثر فقرًا. غالبًا ما تشارك النساء في الزراعة الصغيرة النطاق، ولا سيما في المناطق الريفية. ومع تدهور الظروف الزراعية الناجمة عن الجفاف والفيضانات وتسرب المياه المالحة، من المرجح أن تواجه النساء تحديات في ضمان الأمن الغذائي لأسرهن ومجتمعاتهن، مما يؤدي إلى زيادة أعباء العمل والصعوبات الاقتصادية المحتملة.[٦٩] وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن النساء أكثر عرضة لضعف الأمن الغذائي مقارنة بالرجال، حيث تعاني ٩٫٨% من النساء البالغات من ضعف الأمن الغذائي الشديد و٢٩٫٩% من ضعف الأمن الغذائي بدرجة متوسطة إلى شديدة، بينما تبلغ النسبة للرجال ٧٫٩٪ و٢٧٪ على التوالي.[٧٠]

الشكل ١٩: نسبة الرجال والنساء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مصر

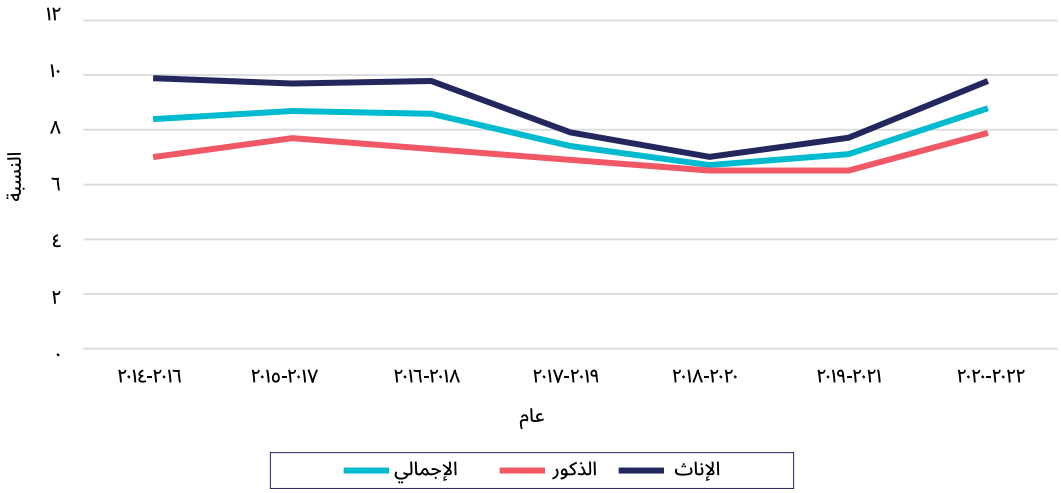

المصدر: التعداد الاقتصادي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨ وحسابات خاصة

[٦٧] إلياس الحلو، «مصر تواجه تحدي البلاستيك»، إيكونوميست ميدل إيست، ٢٣ يناير ٢٠٢٣.
[٦٨] يشمل ذلك النساء كرائدات أعمال والعاملات والمساهمات في عمل الأسرة
[٦٩] رودريجيز، Rodriguez ٢٠٢٢.
[٧٠] منظمة الأغذية والزراعة((www.fao.org/faostat

تعيق الأعراف الاجتماعية المُقيدة قدرة المرأة على الوصول إلى الأسواق والتمويل والتكنولوجيا والموارد الإنتاجية (منتدى البحوث الاقتصادية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي).[٧١] يحد هذا القيد من قدرة المرأة على اعتماد الممارسات التي تساعد على التكيف مع تغير المناخ أو الاستثمار في تدابير التكيف، إذ قد تفتقر المرأة إلى فرص الحصول على الموارد اللازمة والسلطة في اتخاذ القرار. كما أن محدودية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالممارسات والتكنولوجيات التي تساعد على التكيف مع تغير المناخ، فضلًا عن أنظمة الإنذار المبكر، قد تجعل النساء أكثر عرضة لآثار تغير المناخ.

خدمات النظم البيئية

تُساهم خدمات النظم البيئية في تعزيز الاقتصاد من خلال تنقية الهواء والمياه، وتجديد التربة، وتلقيح المحاصيل، ومكافحة الآفات الزراعية، واعتدال درجات الحرارة، والحماية من العواصف والفيضانات والرياح.

ومع تناقص أو فقدان هذه الخدمات بسبب تغير المناخ، فإن للآثار البيئية تداعيات على العمالة، لا سيما في القطاعات التي تعتمد عليها بشكل كبير مثل الزراعة والغابات وصيد الأسماك والسياحة.

الوظائف

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن الإجهاد الحراري سيؤدي إلى خسارة ٢,٢% في وقت العمل على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٣٠، أي ما يعادل ٨٠ مليون وظيفة بدوام كامل. وفي مصر، من المتوقع أن يؤدي الإجهاد الحراري إلى انخفاض الإنتاجية بنحو ١٣٤ ألف ساعة عمل سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، مع تأثر قطاعي الزراعة والبناء بشكل كبير. كما أن النساء العاملات في زراعة الكفاف قد يكن أكثر عرضة للخطر.[٧٢] وتتوقع مصر في مساهمتها المُحددة وطنيًا أن يؤثر انخفاض المياه المتاحة سلبًا على أكثر من ٢٥٪ من القوى العاملة في الزراعة.[٧٣]

◄ ٣,٥ آثار الأنشطة الاقتصادية والوظائف على البيئة والمناخ

وفقًا للبنك الدولي، يرتبط حوالي ٤٠٪ من فرص العمل في مصر بالأنشطة ذات الانبعاثات العالية من غازات الدفيئة - مثل الطاقة غير المتجددة والتعدين والمواد الكيماوية - بينما يرتبط ٥٨٪ بأنشطة ذات انبعاثات متوسطة من غازات الدفيئة - مثل البناء وإنتاج النسيج - و٢٪ فقط من الوظائف مرتبطة بالقطاعات منخفضة الانبعاثات.[٧٤] يساهم احتراق الوقود الأحفوري والانبعاثات الصناعية والأنشطة الزراعية وسوء إدارة المخلفات في انبعاثات غازات الدفيئة، كما يؤثر أيضًا على البيئة من خلال تدهور الأراضي وفقدان الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والتلوث.

انبعاثات غازات الدفيئة

تُعد مصر الدولة التاسعة والعشرون عالميًا من حيث انبعاثات غازات الدفيئة، حيث تمثل ٠,٦٣% من الانبعاثات العالمية. ارتفعت مستويات انبعاثاتها بشكل عام خلال عام ٢٠١٧، وبعد ذلك بدأت في التراجع - من ٣٣٨ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٧ إلى ٣٠٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٠. يُشكل قطاع الطاقة الغالبية العظمى من الانبعاثات (٧٣%)، يليه قطاع المخلفات (٩,٧%)، وقطاع الصناعة (٩,٦%) وقطاع الزراعة (٧,٦%).

[٧١] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقرير العالمي لمؤشر المؤسسات الاجتماعية و النوع الاجتماعي ٢٠١٩ : تحويل التحديات إلى فرص، ٢٠١٩.
[٧٢] منظمة العمل الدولية، العمل على كوكب أكثر دفئا، ٢٠١٩ ب
[٧٣] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ٢٠٢٢.
[٧٤] رودريجيز، Rodriguez ,٢٠٢٢

الشكل ٢٠: انبعاثات غازات الدفيئة السنوية (مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

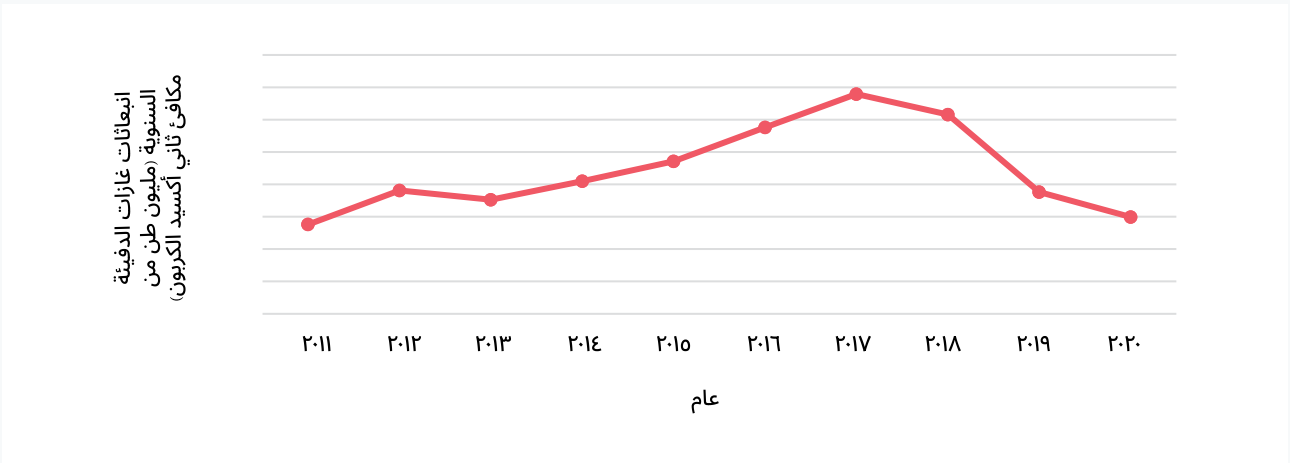

الشكل ٢١: انبعاثات غازات الدفيئة حسب القطاع (مليون طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ)، ٢٠٢٠

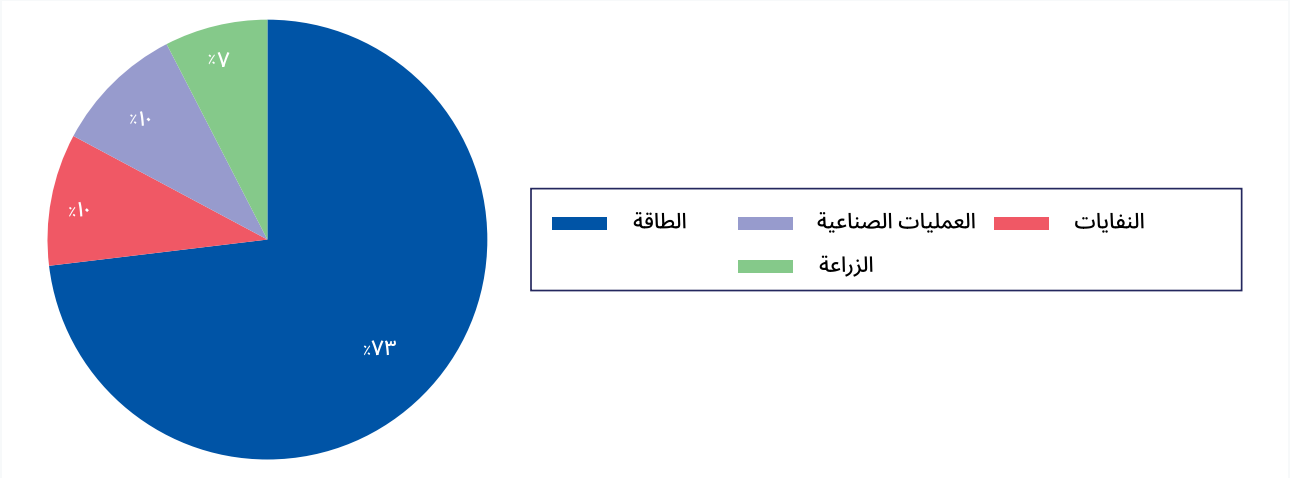

المصدر: مراقبة المناخ- Climate Watch

يوضح الجدول ٧ انبعاثات غازات الدفيئة حسب القطاع والغاز. يعد قطاع الطاقة أكبر مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، يليه قطاع الصناعة. يتصدر قطاع المخلفات قائمة انبعاثات غاز الميثان، وتتصدر الزراعة قائمة انبعاثات أكسيد النيتروز.

◄ **جدول ٧:**

القطاع	ثاني أكسيد الكربون(CO2)	الميثان (CH4)	أكسيد النيتروز (N20)	غازات مُعالجة بالفلور F-Gas
الزراعة	غير متاح	٩,٩٥	١٢,٧٨	غير متاح
الطاقة	١٩٢,٦٢	٢٥,٣٦	١,١٤	غير متاح
الصناعة	١٨,١٣	غير متاح	٦,٥٥	٤,١٥
النفايات	غير متاح	٢٩,١	٠,٠٠٤	غير متاح

المصدر: مراقبة المناخ- Climate Watch

تدهور الأراضي

في حين تظل التربة الزراعية في مصر منتجة نسبيًا، فإن النمو السكاني المتزايد يضع ضغطًا على الموارد المحدودة بما في ذلك الغذاء والأراضي. وعند اقتران ذلك بالتهديدات المتزايدة لإنتاجية الأراضي الزراعية الناجمة عن تغير المناخ، يظل تدهور الأراضي مصدر قلق رئيسي. كما تشكل الأنشطة السياحية، لا سيما في المناطق الساحلية والحساسة بيئيًا، مخاطر على الموائل الطبيعية، وتساهم في التلوث، وتضع ضغطًا على النظم البيئية الهشة مثل الشعاب المرجانية والأراضي الرطبة الساحلية.

إدارة المخلفات

تساهم ممارسات إدارة المخلفات غير الملائمة، لا سيما إلقاء القمامة في العراء وحرق المخلفات الصلبة، في تلوث البيئة وتدهورها في مصر في مصر. يؤدي التخلص غير السليم من المخلفات الصلبة إلى رمي المخلفات وتلوث التربة والمياه وإلحاق الضرر بالحياة البرية. ويؤدي الافتقار إلى مرافق إعادة التدوير ومعالجة المخلفات المناسبة إلى تفاقم هذه المشاكل.[٧٥]

[75] https://fount.aucegypt.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3470&context=retro_etds

مزيج الطاقة

تعتمد مصر على كل من الوقود الأحفوري التقليدي ومصادر الطاقة المتجددة، إذ يؤدي الأول دورًا محوريًا في التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. تحولت مصر من كونها مُصدرًا صافيًا للنفط والغاز إلى مستورد صافٍ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بسبب ارتفاع استهلاك الطاقة وتناقص الموارد. ومنذ ذلك الحين، يواجه قطاع الطاقة انقطاعات متقطعة للتيار الكهربائي، كما يساهم الدعم المرتفع على أسعار الطاقة في عجز الموازنة.[٧٦]

وفي عام ٢٠٢٠، جاء ٩٢% من طاقة البلاد من الوقود الأحفوري – ٢% من الفحم، و٣٤% من النفط، و٥٨% من الغاز – و٧% من مصادر منخفضة الكربون. في حين أن الطاقة المتجددة تمثل حاليًا نسبة صغيرة نسبيًا من إجمالي مزيج الطاقة، من المتوقع أن تزداد. استثمرت مصر في مشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق التي تعمل على تعزيز تركيب الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ووفقًا لمساهمتها المُحددة وطنيًا المُحدثة[٧٧]، تعتزم مصر خفض انبعاثات غازات الدفيئة من النفط والغاز بنسبة ٦٥% بحلول عام ٢٠٣٠.

تهيمن الطاقة الحيوية حاليًا على إمدادات الطاقة المتجددة في شكل الكتلة الحيوية التقليدية (على سبيل المثال من خلال المنتجات الثانوية الزراعية)، وتشكل ما يقرب من ثلثي إمدادات الطاقة المتجددة. تأتي الطاقة المائية/البحرية في المرتبة الثانية من حيث مصدر إمدادات الطاقة (٢٠%)، تليها الطاقة الشمسية (٨%)، ثم طاقة الرياح (٧%). فيما يتعلق بالحصول على الكهرباء وتوليدها، يوجد انقطاعًا منتظمًا للتيار الكهربائي على مدار العام في القاهرة رغم تمتع ١٠٠٪ من السكان بإمكانية الوصول إلى الكهرباء. وفي محاولة لتخفيف أحمال الكهرباء الناجمة عن ارتفاع الاستهلاك وارتفاع درجات الحرارة وسط نقص في الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية اللازمة لتشغيل بعض الوحدات، تنفذ الحكومة المصرية حاليًا خطة ترشيد من خلال قطع التيار الكهربائي لمدة ١-٢ ساعة يوميًا، بالتناوب بين مناطق مختلفة في القاهرة والمحافظات.

وأوضحت الشركة القابضة للكهرباء، أن انقطاع التيار الكهربائي مؤقت فقط لحين استعادة الشبكة للضغوط العادية.

وفي عام ٢٠٢٢، أنتجت مصر ٢٠٨,٠٩ تيراوات ساعة من الكهرباء، أي بمعدل ١٨٧٥ كيلووات ساعة للفرد.[٧٨] ويأتي ما يقرب من ٨٨% من مصادر غير متجددة و١٢% من مصادر الطاقة المتجددة: ٧% من الطاقة المائية/البحرية، و٢% من الطاقة الشمسية، و٣% من طاقة الرياح.

الشكل ٢٢: إجمالي إمدادات الطاقة، ٢٠٢٠

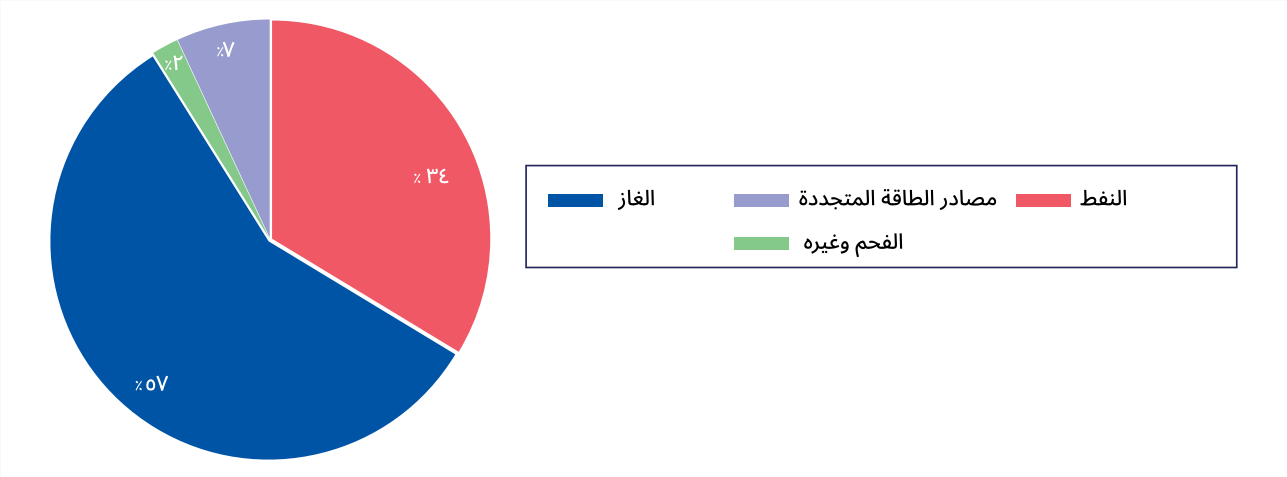

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، نشرة الطاقة-مصر٢٠٢٣

[٧٦] الوكالة الدولية للطاقة المتجدد، بيان موجز عن الطاقة، مصر ٢٠٢٣أ.
[٧٧] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ٢٠٢٢.
[٧٨] عالمنا في أرقام، البنك الدولي.

الشكل ٢٢: إمدادات الطاقة المتجددة، ٢٠٢٢

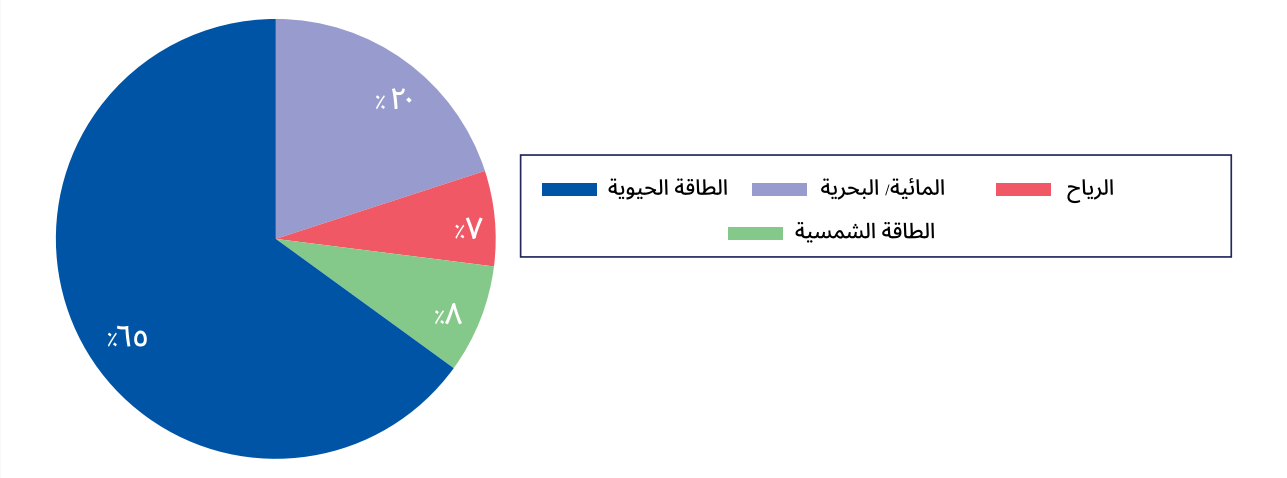

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، نشرة الطاقة-مصر٢٠٢٣

٤- تحليل دقيق للقطاعات

٤,١ الزراعة

تم اختيار قطاع الزراعة لإجراء تحليل دقيق لها بسبب أهميتها بالنسبة للاقتصاد والتشغيل، وقابليتها للتأثر بتغير المناخ، والفرص المتاحة في هذا القطاع لمعالجة أوجه القصور في العمل اللائق، والمشاركة العالية نسبيًا للمرأة في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي مصر تؤدي الزراعة دورًا مهمًا للغاية في الاقتصاد والتشغيل، فإن تمكين رائدات الأعمال من المشاركة في عملية الانتقال العادل يمكن أن يسرع من تبني ممارسات زراعية مبتكرة ومستدامة تحافظ على المياه والأنظمة البيئية، بما يتماشى مع الأهداف البيئية لمصر. ومن خلال دعم المرأة في الزراعة، يمكن لمصر الاستفادة من وجهات نظر متنوعة في استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ وفي معالجة التدهور البيئي، مما يضمن انتقالًا عادلًا يفيد جميع فئات المجتمع ويؤدي إلى قطاع زراعي أكثر مرونة واستدامة.

وتساهم الزراعة بنسبة ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني و١٩٪ من إجمالي العمالة. وتعمل **٨%** من رائدات الأعمال المعروفات في مجال الزراعة، يُهيمن على هذا المجال نمط الزراعة الأسرية. يعتبر القطاع الزراعي غير رسمي إلى حد كبير ويشهد أكبر فجوة في الأجور بين جميع القطاعات (٦٠٪).[٧٧] كما أنه قطاع تزداد فيه مشاركة المرأة، وهو يحظى بالأولوية في معظم السياسات والاستراتيجيات الوطنية الأساسية[٧٨].

يُعد القطاع الزراعي من القطاعات المعرضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ، إذ تشمل المخاطر تدهور الأراضي وتآكلها بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة وانخفاض الإنتاجية وفقدان المحاصيل نتيجة للزيادة في شدة وتواتر حالات الجفاف والفيضانات. ونظرًا أن ٦٠**%** من غذاء البلاد يأتي من دلتا النيل، فإن مخاطر تغير المناخ هذه تُهدد بدورها الأمن الغذائي الوطني.[٧٩] تشمل المحاصيل الرئيسية في مصر الشعير والقطن والتمور والفواكه (تحديدًا الحمضيات) والبقوليات والذرة والزيتون والأرز والذرة الرفيعة وبنجر السكر وقصب السكر والقمح. تُعد مصر ثاني أكبر مُنتج

[٧٩] الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء مجلة السكان، عدد ١٠٣، .
[٨٠] الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء
[٨١] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ٢٠٢٢

لزيتون المائدة والتين في العالم.[٨٢] تنتج زراعة العديد من هذه المحاصيل مخلفات يمكن تحويلها إلى سماد ووقود حيوي، ولكن المعرفة والخبرة الفنية محدودة لتنفيذ ذلك.[٨٣] بالإضافة إلى ذلك، يُساهم القطاع الزراعي نفسه في تغير المناخ من خلال انبعاث ٧% من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الوطني، وذلك بشكل أساسي من خلال انبعاثات أكسيد النيتروز.[٨٢]

تعتبر الوظائف الزراعية في الغالب موسمية، إذ تشارك الغالبية العظمى من العاملات في الفرز والتغليف والتعبئة. غالبًا ما تكون ظروف العمل غير آمنة، لا سيما عند التعامل مع الآلات. عدم وجود تأمين صحي أو تأمين ضد المخاطر يعرض الكثيرين لمخاطر الصحة والسلامة المهنية. غالبًا ما يتم تجاهل حقوق معظم العمال الزراعيين، لا سيما النساء. من المرجح أن تضع الشركات الكبرى أولوية لظروف العمل المناسبة وتوفر التأمين الطبي والاجتماعي.[٨٤]

تتمثل بعض التحديات الرئيسية التي تواجه رائدات الأعمال في الحصول على بذور عالية الجودة، والحصول على تدريب فني لاستخدام الممارسات الزراعية الحديثة والأكثر استدامة، والوصول إلى الأسواق، وقلة الوعي فيما يتعلق بالمرونة المناخية. نادراً ما تلبي برامج الدعم الحكومية المهارات المحددة واحتياجات الاستثمار الخاصة بالمرأة في مجال الزراعة، ولكنها تقدم بدلاً من ذلك دعمًا عامًا للنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية. تفتقر البيانات والإحصاءات ذات الصلة بانتقال عادل في هذا القطاع: المعلومات حول الوظائف التي تؤديها النساء في المشروعات الزراعية الاسرية المحدودة، وكذلك البيانات حول أنواع المهارات واحتياجات التدريب التي ستكون مطلوبة للتحول إلى زراعة أكثر استدامة وتكيفًا مع المناخ. كما لا توجد معايير للزراعة المستدامة وإدارة المخلفات الزراعية.[٨٦]

وفقًا للأطراف المعنية الذين تمت مقابلتهم لإعداد هذا التقرير، تعتبر النقاط المذكورة أدناه هي القيود الرئيسية أمام المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياق الانتقال العادل في هذا القطاع، ينطبق البعض منها على رائدات الأعمال، والبعض الآخر على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل عام.

العوائق الرئيسية في قطاع الزراعة	
السياسة	. **محدودية جمع البيانات ورصدها:** البيانات والإحصاءات المتعلقة بالوظائف التي تؤديها المرأة في المزارع الأسرية محدودة.
الوصول إلى الخدمات والمعلومات	. **محدودية الوصول إلى المدخلات والمعلومات:** غالبًا ما تفتقر رائدات الأعمال إلى إمكانية الحصول على المدخلات والمعرفة الجيدة حول كيفية التعامل مع الصدمات المناخية ونضوب الموارد الطبيعية. . **عدم توفر الخدمات:** تواجه النساء في مجال الزراعة تحديات في الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الإرشادية. وقد يعزى ذلك إلى قلة الوعي و/أو محدودية القدرة على الحركة، ولكن قد يشير أيضًا إلى أن خدمات الإرشاد الزراعي ربما لا تستهدف رائدات الأعمال على نحو فعال.
الوصول إلى التمويل	. تعاني المرأة من محدودية الوصول إلى الخدمات المالية بسبب قضايا مرتبطة بعدم وجود خيارات كافية للضمانات، إلى جانب المعرفة المالية المحدودة وشيوع العمل غير الرسمي.

[٨٢] منظمة الأغذية والزراع - أبرز المنتجات-مصر.
[٨٣] أكسفورد ٢٠٢٣. الطاقة النظيفة.
[٨٤] مراقبة المناخ
[٨٥] مقابلات
[٨٦] مقابلات

العوائق الرئيسية في قطاع الزراعة	
المهارات	. **فرص التدريب محدودة:** ثَمَّة نقص في فرص التدريب التي تستهدف النساء في سياقاتهن وظروفهن المناسبة. وغالبًا ما تكون البرامج التدريبية بعيدة جغرافيًا بحيث لا تستطيع النساء مغادرة قراهن لحضورها. . **مهارات محدودة لتنفيذ الممارسات المستدامة:** ثَمَّة نقص في القدرات المتعلقة بالممارسات الزراعية المستدامة، مثل التسميد وزراعة المحاصيل المقاومة للتغيير المناخي.
الوصول إلى الأسواق	. **المسافات الجغرافية:** تفتقر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة في كثير من الأحيان إلى القدرة على الوصول إلى الأسواق بسبب المسافات الجغرافية البعيدة، وكذلك بسبب نقص معلومات عن الأسواق، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، واشتراطات الحصول على الشهادات ومطابقة المعايير.
التكنولوجيا والمهارات والرقمنة	. **محدودية الوصول إلى الأدوات والمنصات الرقمية والدراية بها:** غالبًا ما تفتقر رائدات الأعمال إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت و/أو الوعي بالمزايا التجارية المحتملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوات الرقمية.
ظروف العمل	. **ظروف عمل سيئة:** تتفاقم ظروف العمل السيئة عادة في المشروعات الأصغر، إذ تقل احتمالية تغطية العمال بالتأمين الصحي. كما أن الأجور المنخفضة شائعة أيضًا في قطاع الزراعة، مع وجود فجوة في الأجور بين الجنسين تصل إلى ٦٠٪. . **العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي** موجودان داخل الأسر الريفية وفي المجتمع الأوسع نطاقًا.
المفاهيم والأعراف	. **حقوق الحصول على الأراضي والميراث:** غالبًا ما تواجه المرأة في قطاع الزراعة عوائق في الوصول إلى الأراضي بسبب الأعراف الثقافية والقيود القانونية. ونظرًا لأن الأراضي غالبًا ما تُورث للذكور، فمن النادر أن ترث المرأة أرضًا. وحتى مع وجود الحقوق القانونية لوراثة الأراضي من والديهن، فإن النساء في المناطق الريفية قد يواجهن جهودًا عائلية لرفض مطالبتهن بالأراضي، مما قد يؤدي بعد ذلك إلى خسارتهن للموارد ومصادر الدعم الأخرى. . **عمل غير مدفوع الأجر:** تقوم النساء في كثير من الأحيان بأعمال غير مدفوعة الأجر أو بأجر زهيد في قطاع الزراعة، لا سيما الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والأعمال الزراعية. يؤدي هذا التوزيع غير المتكافئ للعمل إلى تعزيز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي ويحد من قدرة المرأة على المُشاركة في أنشطة زراعية أكثر ربحية.
الشبكات والصوت والتمثيل	. **نقص التمثيل:** غالبًا ما تمثل المرأة تمثيلًا ناقصًا في هيئات صنع القرار في قطاع الزراعة على المستوى المجتمعي والإقليمي والوطني.

٤,٢ الطاقة المتجددة

تم اختيار الطاقة المتجددة للتحليل الدقيق بسبب أهميتها في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وأهميتها المتوقعة للاقتصاد والشغيل في المستقبل، ومستوى أولويتها العالي في إطار السياسة الوطنية، وفرص تولي النساء مناصب قيادية. إن التزام الحكومة بالطاقة المتجددة كأولوية استراتيجية يفتح المجال لتحسين ديناميات النوع الاجتماعي السابقة من خلال دعم رائدات الأعمال لتؤدي دورًا رئيسيًا في هذا القطاع الناشئ. ولا يؤدي هذا النهج إلى تسريع انتقال مصر إلى الاقتصاد الأخضر فحسب، ولكنه يضع أيضًا سابقة لشمول النوع الاجتماعي في القطاعات الناشئة، مما يمهد الطريق لتوزيع أكثر عدالة للمزايا الاجتماعية والاقتصادية لتحول الطاقة في مصر.

تمتلك مصر وفرة من موارد الطاقة المتجددة، والتي تتضمن طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية والكتلة الحيوية. يسمح موقعها الجغرافي ومناخها بإشعاع شمسي عالي وأنماط رياح منتظمة، مما يجعلها مناسبة لتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢١، زادت قدرة مصر على إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة ٨٢% (الطاقة الشمسية بنسبة ٥٣,٤%، وطاقة الرياح بنسبة ١٠,٤%)، وبين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٢، زاد الإنتاج بنحو ٨٤%. وتهيمن الطاقة الحيوية حاليًا على إمدادات الطاقة المتجددة في شكل الكتلة الحيوية التقليدية، إذ تُشكل ما يقرب من ثلثي إمدادات الطاقة المتجددة. ومع ذلك، ركزت الاستثمارات الحكومية علي نحو أساسي على تركيب طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وتبلغ القدرة الحالية لمصادر الطاقة المتجددة حوالي ٤٥% من الطاقة المائية والبحرية، و٢٧% من الطاقة الشمسية، و٢٦% من طاقة الرياح، و٢% من الطاقة الحيوية.[٨٩]

الاتجاهات الرئيسية في مجال الطاقة المتجددة حسب المصدر

طاقة الرياح: تضاعف إنتاج طاقة الرياح في مصر أربعة أضعاف خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١، حيث ارتفع الإنتاج من ١٧١,٤ جيجاوات/الساعة إلى ٥٢٦٩,٤ جيجاوات/الساعة. تمثل طاقة الرياح التي تنتجها مصر أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الطاقة المولدة بالرياح في إفريقيا[٨٨]

الطاقة الشمسية: بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١، ارتفع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في مصر بنسبة تقارب ٩٠٠٪ بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١. تعد قدرة الطاقة الشمسية في مصر ثاني أكبر قدرة في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا.[٨٩]

الطاقة الكهرومائية: يُعد نهر النيل المصدر الرئيسي للموارد المائية في مصر. تنتج سلسلة من محطات الطاقة الواقعة في مدينة أسوان حوالي ٢٨٠٠ ميجاوات، وتولد ١٣,٥٤٥ جيجاوات/الساعة سنويًا. وفي الستينيات والسبعينيات، شكلت الطاقة الكهرومائية ما يقرب من ٥٠% من الكهرباء في البلاد، ولكن في عام ٢٠١٦ أنتجت ٧,٢% فحسب. [٩٠]

الكتلة الحيوية: تبلغ القدرة المركبة في الكتلة الحيوية حاليًا ١٢ ميجاوات فحسب، ، إذ يأتي ١٠ ميجاوات من الجبل الأصفر، بيد أن ثَمَّة خطط لتطوير ٣٠٠ ميجاوات إضافية. ومع إنتاج أكثر من ٣٠ مليون طن من مخلفات الكتلة الحيوية الصلبة سنويًا من المخلفات الزراعية والبلدية، توجد إمكانية للكتلة الحيوية للمساهمة على نحو أكبر في مزيج الطاقة.[٩١]

[٨٧] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ٢٠٢٣أ؛ الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ٢٠٢٣ب.
[٨٨] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، «البيانات الإحصائية»، دون تاريخ؛ مذكور في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتحول الطاقة: مصر. ٢٠٢٣ب.
[٨٩] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، دون تاريخ؛ مذكور في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ٢٠٢٣ب.
[٩٠] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، توقعات الطاقة المتجددة: مصر، ٢٠١٨.
[٩٠] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ٢٠٢٣ب.

تُعد الطاقة المتجددة قطاعًا ناشئًا ومن المتوقع أن ترفع الناتج المحلي الإجمالي في مصر بمقدار ٦ مليارات دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٥٠. [٩٢] ويُعد عدد العاملين في مجال الطاقة المتجددة حاليًا ضئيلاً: حوالي ٢٠٠٠ وظيفة في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، و٩٠٠ وظيفة في مجال طاقة الرياح، وبضع مئات الوظائف في مجال الطاقة المائية.[٩٣] ومع ذلك، تتوقع النماذج أن يؤدي التحول في قطاع الطاقة إلى خلق العديد من فرص العمل، إذ سيتم خلق وظائف جديدة تفوق بكثير الوظائف التي تم فقدانها في قطاعات الوقود الأحفوري.[٩٤] وإذا تم تحقيق هدف ١,٥ درجة مئوية بموجب اتفاق باريس، فيمكن أن يصل عدد العاملين في قطاع الطاقة إلى ٢,٤ مليون، مقارنة بـ ١,٥ مليون، إذا تم اتباع خطط الطاقة الحالية. وبناءً على سيناريو ١,٥ درجة مئوية، من المتوقع أن تُمثل مصادر الطاقة المتجددة ٤٢,٢% من جميع وظائف قطاع الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠. [٩٥]

يُشكل العاملين من النساء حوالي ٢٠% من القوى العاملة في قطاع الطاقة المتجددة، ٧٠% منهن في مناصب إدارية و٣٠% فحسب من الوظائف ذات المهارات المنخفضة.[٩٦] يوجد ما يقدر بنحو ١٧٢ شركة للطاقة المتجددة في مصر – منها ١٤٢ شركة في مجال الطاقة الشمسية، و٣٠ شركة في مجال الغاز الحيوي – ١٤% منها مملوكة للنساء. تُشير بيانات هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة إلى أن ١١٨ من أصل ١٤٢ شركة مسجلة في مجال الطاقة الشمسية هي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و١٨ شركة منها تملكها النساء أو تديرها. [٩٧]

على الرغم من ارتفاع معدل التحاق النساء بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ، لم ينعكس ذلك بعد على القوى العاملة. ففي عام ٢٠١٩، شكلت النساء ٤٧,٣٪ من خريجي مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ولكن في عام ٢٠٢٠، لم تشكل النساء سوى ٣٨٪ من القوى العاملة في هذه المجالات. وتظهر الأبحاث أن العديد من النساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات غير قادرات على الانتقال من الدراسة إلى العمل بسبب التحيز على أساس النوع الاجتماعي والأعراف الاجتماعية، وعدم الشفافية في عملية التوظيف، والتحديات التي تواجهن في تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية.[٩٨] وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، أكدت المقابلات اتجاهات مماثلة: المعايير الثقافية والمجتمعية التي تثني النساء عن متابعة المسارات الوظيفية في مجال الطاقة المتجددة، والافتقار إلى نماذج واضحة يحتذى بها بسبب طبيعة القطاع التي يهيمن عليها الذكور، وعدم كفاية الوعي بالمسارات المهنية المحتملة وعدم كفاية أنظمة الدعم مثل الإرشاد وفرص التواصل التي تحد من دخول المرأة وتقدمها بشكل أكبر، سواء كرائدات أعمال أو كعاملات، فضلاً عن عدم كفاية خيارات رعاية الأطفال. ويأتي هذا بالإضافة إلى التحديات الشاملة المتعلقة بإمكانية حصولهن المحدودة على التمويل والأراضي والتكنولوجيا والتدريب الفني.

وفقًا للأطراف المعنية الذين تمت مقابلتهم لإعداد هذا التقرير، تعتبر النقاط المذكورة أدناه هي القيود الرئيسية أمام المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياق الانتقال العادل في هذا القطاع، ينطبق البعض منها على رائدات الأعمال، والبعض الآخر على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل عام.

[٩٢] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ٢٠٢٣ب.
[٩٣] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومنظمة العمل الدولية، الطاقة المتجددة والوظائف: الاستعراض السنوي٢٠٢٣.
[٩٤] رودريجيز، ٢٠٢٢؛ في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ٢٠١٨وأداة تقييم العمالة في مجال الطاقة النظيفة (CEEAT)
[٩٥] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ٢٠٢٣ب.
[٩٦] جامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، ٢٠١٦؛ مذكور في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ٢٠٢٣ب.
[٩٧] هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، www.nrea.gov.eg
[٩٨] منظمة اليونسكو، منصة المرأة العربية في مجال العلوم.

العوائق الرئيسية في قطاع الطاقة المتجددة	
السياسة	. **تعقيدات التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة:** يمكن أن تكون عملية بيع الطاقة المتجددة إلى الشبكة مُعقدة، لا سيما بالنسبة للشركات الأصغر حجمًا التي تفتقر إلى التدريب و/أو الخبرة الكافية. . **صعوبة ربط مشاريع الطاقة المتجددة بالشبكة:** قد يمثل ربط مشاريع الطاقة المتجددة بالشبكة تحديًا ويستغرق وقتًا طويلاً، على الأخص بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تواجه عقبات بيروقراطية. . **قلة الدعم الحكومي:** في حين حددت مصر أهدافًا طموحة للطاقة المتجددة، إلا أن المبادرات المحددة التي تستهدف الشركات التي تقودها النساء محدودة.
الوصول إلى الأسواق	. **ضعف فرص الوصول إلى مشاريع المشتريات:** هيمنة الشركات المملوكة للدولة في قطاع الطاقة تجعل من الصعب على المستجدون الدخول في المنافسة، لا سيما الشركات التي تقودها النساء. كما أن مشاريع المشتريات العامة ليست متاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تكون مُخصصة للمشروعات الضخمة الكبيرة، مما يحد أيضًا من الوظائف التي تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة القيام بها (على سبيل المثال، قد تقتصر على تجميع الألواح الشمسية في مجال الطاقة الشمسية).[٩٧] . **محدودية الحصول على الأراضي:** يمكن أن يُشكل الحصول على الأراضي لاستخدامها في مشاريع الطاقة المتجددة، لا سيما في المناطق الريفية، تحديًا بسبب تعقيدات هياكل الملكية والأعراف الثقافية.
التكنولوجيا والمهارات والرقمنة	. **فرص التعليم المحدودة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات:** يؤدي إقبال عدد أقل من الفتيات على الالتحاق بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المدارس المصرية إلى وجود مجموعة أصغر من المواهب النسائية التي تمتلك الخلفية التقنية اللازمة. . **القيود الثقافية:** تؤدي الأعراف المجتمعية إلى تثبيط عزيمة النساء عن متابعة التدريب التقني أو حضور ورش العمل في أماكن يهيمن عليها الرجال.
التمويل	. **محدودية الحصول على التمويل:** تُفضل العديد من رائدات الأعمال في مصر التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، إلا أن محدودية الخيارات المُصممة خصيصًا لمشاريع الطاقة المتجددة تقيد إمكانية الحصول عليه. كما تم الإبلاغ عن ارتفاع أسعار الفائدة وقيود الضمانات المرتبطة بملكية الأراضي باعتبارها عوائقًا تحد من القدرة على الحصول على التمويل.
الشبكات والصوت والتمثيل	**أنظمة دعم غير كافية:** عدم توفر برامج إرشاد وتدريب موجهة للنساء على وجه التحديد، بالإضافة إلى قلة فرص التواصل المهني، يعيق دخولهن هذا القطاع والتقدم فيه. **نقص المعلومات بشأن المسارات المهنية المُمكنة:** تفتقر الشابات إلى المعلومات الكافية حول الفرص المتنوعة والمسارات المهنية في مجال الطاقة المتجددة. **لاعتماد على الشبكات غير الرسمية:** الاعتماد على الشبكات غير الرسمية للحصول على العقود والوصول إلى المعلومات قد يضر النساء اللواتي يفتقدن نفس العلاقات التي يتمتع بها الرجال.
المفاهيم والأعراف	**محدودية الفرص والشبكات والنماذج التي يُحتذى بها:** تفتقر النساء إلى الثقة لدخول قطاع الطاقة المتجددة، إذ يذكرن بأنه قطاع يهيمن عليه الرجال ويعطي انطباعًا بعدم ملائمته للنساء. إن عدم وجود قيادات نسائية بارزة يثبط عزيمة النساء عن دخول هذا المجال. **القوالب النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي:** تثبط المعتقدات المجتمعية السائدة التي تربط المجالات التقنية بالرجال عزيمة الفتيات عن متابعة الدراسة والمهن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. **الأعراف الثقافية والمجتمعية:** يمكن أن تجعل التوقعات الثقافية بشأن مسؤوليات الأسرة من الصعب على المرأة العمل في وظائف تتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين، لا سيما في البيئات التي يهيمن عليها الرجال.

[٩٩] مبادرة إصلاح مناخ الأعمال في مصر (إرادة) «بيئة تمكين الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنمية الاقتصاد الأخضر في مصر»، مسودة ورقة سياسة، دون تاريخ.

٤,٣ إدارة المخلفات

تم اختيار قطاع إدارة المخلفات للتحليل الدقيق لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية في الحفاظ على البيئة، والفرص المتاحة للحد من أوجه القصور في العمل اللائق، وقدرته على إشراك المزيد من رائدات الأعمال، ومستوى أولويته العالي في إطار السياسة الوطنية.

تحولت إدارة المخلفات إلى قضية رئيسية في مصر. إذ لا تستطيع البنية التحتية الحالية لإدارة المخلفات مواكبة النمو المستمر في كمية المخلفات المنزلية والصناعية، مما يخلق مشاكل بيئية واجتماعية واقتصادية خطيرة. يمثل قطاع إدارة المخلفات ١% فقط من العمالة في مصر، إلا أن جزءًا كبيرًا من أنشطة إدارة المخلفات تتم على يد جامعي ومفرزي ومُعيدي تدوير المخلفات غير الرسميين - المعروفين محليًا باسم «الزبالين» - الذين يعملون خارج نطاق نظام إدارة المخلفات الرسمي.

تميل هذه الأعمال إلى أن تكون وحدات اقتصادية عائلية يشارك فيها كل من الرجال والنساء. وبينما يؤدي العاملون غير الرسميون دورًا مهمًا في جمع المخلفات وإعادة تدويرها، إلا أن أنشطتهم تفتقر غالبًا إلى التنظيم، مما يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والمخاطر الصحية والتحديات الاجتماعية. تُساهم ممارسات التخلص غير السليم من المخلفات، مثل الرمي العشوائي للمخلفات والحرق في الهواء الطلق والردم غير الخاضع للرقابة، في التلوث البيئي وتلوث الهواء والمياه وتدهور التربة وتهديدات خاصة بالصحة العامة.[١٠٠] تؤثر هذه الآثار بشكل غير متناسب على المجتمعات الأكثر احتياجا، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والفوارق الصحية.

يواجه قطاع إدارة المخلفات في مصر العديد من التحديات، تتعلق بالحوكمة، لا سيما ضعف اللوائح والتنفيذ والتنسيق بين وكالات الحكومة. بسبب انتشار العمل غير الرسمي انتشارًا كبيرًا، فالمعرفة بكيفية عمل سلاسل توريد المخلفات والوظائف المختلفة داخلها محدودة بالفعل. تشمل عمليات إدارة المخلفات النموذجية تحديد المخلفات والتعامل معها وفصلها وتخزينها في المصدر وجمعها ونقلها ومعالجتها وتحويلها والتخلص منها. ولكن في مصر، لا تتم مراقبة هذه الأنشطة ومن يقوم بها بشكل جيد. كما لا توجد أيضًا حوافز كافية لمعظم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة حاليًا في مجال إدارة المخلفات لإضفاء الطابع الرسمي عليها. تشمل المواد القابلة لإعادة التدوير التي يتم جمعها على نحو شائع الزجاج وعلب الألمنيوم والورق والمعادن والبلاستيك والمنسوجات توجد أيضًا منتجات مخلفات أخرى ذات إمكانات سوقية عالية القيمة، مثل الزيوت الناتجة عن تحلية المياه والمواد العطرية، إلا أن المعرفة محدودة حاليًا بكيفية التعامل معها ومعالجتها.

على الرغم من نقص البيانات والمعلومات حول ديناميات العمل في هذا القطاع، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أن الرجال يميلون إلى المشاركة بشكل أكبر في عملية الجمع، والتي تتطلب التنقل بين البلديات، بينما تشارك النساء بشكل أكبر في عمليات الفرز وإعادة التدوير. في القاهرة، تنتج العديد من النساء منتجات معاد تدويرها تشمل السجاد والحرف اليدوية والحقائب والمنتجات الورقية المصنوعة من مواد المخلفات، إما عن طريق بيعها في المتاجر بوصفهم أعضاء في الجمعيات أو يتم توظيفهن مباشرة من خلال شركات أخرى. ومن الحالات الناجحة اللافتة للنظر شركة Up-Fuse، وهي علامة تجارية للأزياء أسستها امرأتان مصريتان تمتلكان الآن العديد من المتاجر في مصر تبيع الملابس والأحذية المصنوعة من مواد معاد تدويرها. توظف شركة Up-Fuse بشكل رئيسي النساء وتهدف إلى تحسين سبل عيش النساء في المناطق المحرومة - وهي حالة لشركات مملوكة من نساء تمكن نساء أخريات.[١٠١-١٠٢]

وعلى الرغم من ارتفاع الطابع غير الرسمي ومن ثم انخفاض الشفافية في هذا القطاع، إلا أن التطورات الحديثة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدأت تظهر بوادر تحسن في تنظيم أنشطة إدارة المخلفات. تساهم المنصات الرقمية مثل «E-Tadweer» في تيسير التواصل بين المنازل ومرافق إعادة التدوير لتعزيز كفاءة جمع المخلفات. تُنشئ هذه المنصات إحصائيات حول القطاع وتتتبع حركة المخلفات، مما يُمكن الجهات الحكومية من الاستفادة منها في وضع سياسات داعمة للقطاع. وفي حين أن هذه الأدوات الرقمية تعد بتحسين القطاع ككل، إلا أن رائدات الأعمال قد يستفدن بشكل خاص من هذه الأدوات الرقمية التي تزيد من وصولهن إلى معلومات حول المشترين المحتملين وكذلك موردي المواد الخام (على سبيل المثال، بقايا المنسوجات من شركات الملابس).

وفقًا للأطراف المعنية الذين تمت مقابلتهم لإعداد هذا التقرير، تعتبر النقاط المذكورة أدناه هي القيود الرئيسية أمام المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سياق الانتقال العادل في هذا القطاع، ينطبق البعض منها على رائدات الأعمال، والبعض الآخر على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل عام.

[100] https://fount.aucegypt.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3470&context=retro_etds

[١٠١] إليزابيث ماكبرايد، «في مدينة القمامة بالقاهرة، يمكن لرواد الأعمال هؤلاء أن يكونوا أفضل القائمين على إعادة التدوير في العالم»، فوربس، ٨ يناير ٢٠١٧.

[١٠٢] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «المرأة المصرية تحول المخلفات المُعاد تدويرها إلى منتجات عصرية»، ٣ يوليو ٢٠٢٢.

العوائق الرئيسية في إدارة النفايات	
السياسة	**فجوات الرصد:** يفتقر قطاع إدارة النفايات في مصر إلى بيانات كافية حول سلاسل القيمة الحالية لإدارة النفايات، لا سيما ممارسات جمع النفايات غير الرسمية وأهم المشترين واتجاهات الطلب العام في السوق وفرص الابتكار والطرق المختلفة التي يشارك بها النساء والرجال في هذا القطاع.
تطوير السوق	**محدودية البنية التحتية:** تفتقر إدارة النفايات في مصر إلى البنية التحتية الرسمية الكافية، لا سيما مرافق الجمع والنقل والمعالجة والتخلص.
التكنولوجيا والمهارات والرقمنة	**قلة مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الرقمية:** ثمة نقص في المهارات والمعرفة بكيفية استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوات الرقمية. **محدودية الوصول إلى المعلومات:** يعاني العاملون بشكل غير رسمي في مجال إدارة النفايات من قلة المعلومات حول فرص السوق والحقوق القانونية وخدمات تطوير الأعمال.
الطابع غير الرسمي	**. ضعف الثقة في الهياكل الحكومية:** اعتاد جامعو النفايات والقائمون بإعادة التدوير، الذين غالبًا ما ينتمون إلى مجتمعات أكثر احتياجا، على العمل بشكل غير رسمي ولا يثقون في الهياكل الرسمية التي تفرضها الحكومة. **. ضعف حوافز إضفاء الطابع الرسمي:** تفتقر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الحوافز اللازمة لإضفاء الطابع الرسمي
ظروف العمل	**بيئة عمل خطرة:** يتعرض جامعو النفايات لمواد خطرة - بما في ذلك المواد الكيميائية والسموم والنفايات البيولوجية - بالإضافة إلى الملوثات المحمولة جوًا والأمراض المعدية. كما أنهم عرضة للإصابات الجسدية أثناء العمل في مقالب النفايات ومدافن النفايات والشوارع.

٥- مراجعة إطار السياسات الوطنية

يصف هذا القسم إطار السياسات ذات الصلة بتعزيز الانتقال العادل وتنمية ريادة المرأة للأعمال. ركز تحليل إطار السياسات الوطنية على استراتيجيات التنمية الوطنية الرئيسية، تليها تلك التي تركز على استدامة البيئة وتغير المناخ والتشغيل وتنمية المشروعات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقطاعات المحددة. يتم وصف الأهداف الرئيسية لكل استراتيجية أو قانون، وتحديد الثغرات من حيث تعزيز الانتقال العادل، أو ريادة المرأة للأعمال النسائية، أو كليهما.

بشكل عام، يشتمل إطار السياسات الوطنية في مصر على قوانين واستراتيجيات ذات أهداف مرتبطة بعمل المناخ، والاستدامة البيئية، وتعزيز العمل اللائق، وتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة وتعزيز صمودها في سوق العمل، والمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فإن هذه الأهداف ليست متكاملة بشكل جيد في إطار السياسات، كما أن الإشارات إلى تنمية ريادة المرأة للأعمال نادرة.

استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ (٢٠١٦)

رؤية مصر ٢٠٣٠ هي خطة تنمية طويلة المدى تُحدد تطلعات البلاد وأهدافها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بحلول عام ٢٠٣٠، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية خلق فرص العمل، وتعزيز قابلية التشغيل، وتحسين جودة العمل، باعتبارها مكونات رئيسية للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ويشمل ذلك خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات، لا سيما في قطاعات التصنيع والخدمات والزراعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات، وذلك لاستيعاب قوة العمل المتنامية وخفض معدلات البطالة.

تعطي الرؤية الأولوية للنمو الاقتصادي الشامل، بهدف ضمان إتاحة فرص العمل لجميع فئات المجتمع، لا سيما المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات الأكثر احتياجا. كما تؤكد على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والشباب عبر ركائزها الاستراتيجية. وتقر الرؤية بوجود فجوات بين الجنسين في سوق العمل - تتجلى من خلال معدلات البطالة وفجوة الأجور، لا سيما في القطاع غير الرسمي - وفي التعليم، كما يتضح من معدلات الأمية والالتحاق بالمدارس.

وتنقسم الاستراتيجية إلى ثلاثة أبعاد: اقتصادية، واجتماعية، وبيئية. وتُحدد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة من حيث ندرة الموارد الطبيعية وموارد التنمية البشرية والابتكار.
تتضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ رؤية استراتيجية للتنمية الاقتصادية ٢٠٣٠، والتي تتضمن هدفًا محددًا يتمثل في خلق فرص عمل لائقة ومُنتجة (على الرغم من أن مؤشرات الأداء الرئيسية لهذا الهدف تركز فقط على معدلات البطالة ومعدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة، ولا تتناول مؤشرات مرتبطة بظروف العمل). تشمل أهداف سياسات التشغيل تطوير سياسات دعم الاقتصاد الكلي التي تدعم زيادة فرص العمل للشباب، وإصلاح أنظمة التعليم والتدريب لزيادة إنتاجية العمل، ومعالجة التفاوت في الأجور، وتعزيز مرونة سوق العمل، ودعم العمل اللائق من خلال أجندة العمل اللائق، ومراجعة قانون العمل والتأمين الاجتماعي. ثمة إشارة إلى وجود برنامج سياسات سوق العمل لتعزيز ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة قيد التطوير، إلا أنه لا توجد إشارة مُحددة إلى وجود تدابير تعزيز ريادة المرأة للأعمال أو معالجة العوائق الخاصة بالنوع الاجتماعي في مجال ريادة الأعمال. وهناك اعتراف بضرورة التركيز على دور المرأة في ترشيد الموارد البيئية والحفاظ عليها.

الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ (٢٠٢٢)

تهدف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ إلى تمكين البلاد من معالجة تغير المناخ بشكل استراتيجي بما يتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة. وهي تتضمن مجموعة من تدابير التكيف والتخفيف التي تتجاوز بعض الأطر الزمنية في المساهمات المُحددة وطنيًا، وبعضها يصل إلى عام ٢٠٥٠.[١٠٣] وتشمل أهداف الاستراتيجية تعزيز الوظائف الخضراء من خلال مشاركة القطاع الخاص في تمويل المناخ والخدمات المصرفية الخضراء المحلية وخطوط الائتمان للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتشمل المبادرات الخاصة بقطاعات مُحددة تلك المتعلقة بالزراعة والطاقة المتجددة وإدارة المخلفات، وذلك من بين قطاعات أخرى، ولكنها لا تذكر على وجه التحديد دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تلك القطاعات. وتشمل التوجيهات الخاصة بالنوع الاجتماعي إدخال آليات تمويل مرنة تستجيب للاحتياجات المُحددة الخاصة بالمرأة فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف

[١٠٣] هالة أبو علي وآخرون.

من آثاره وتوفير فرص متساوية للحصول على الائتمان وبرامج التدريب المتعلقة بالتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. كما تسلط الضوء على زيادة قابلية تأثر المرأة بتغير المناخ، لا سيما في المناطق الريفية. [١٠٤]

وتتضمن بعض المبادرات البارزة في إطار هذه الاستراتيجية التعاون بين وزارة البيئة ومجلس المرأة لتحديد احتياجات التدريب للشابات فيما يتعلق بتحويل المخلفات إلى طاقة، وإنتاج الغاز الحيوي من المخلفات الزراعية، وممارسات إدارة المخلفات، وتقنيات الزراعة المستدامة. كما تشمل إنشاء منصة تبادل بشأن إدارة المخلفات سيتم إطلاقها في يونيو ٢٠٢٤ لتبادل الأبحاث والمعلومات ذات الصلة بتطوير قطاع المخلفات. [١٠٥]

المساهمة المُحددة وطنيًا

قدمت مصر أول مساهمتها المُحددة وطنيًا في عام ٢٠١٧، وتم تحديثها في عام ٢٠٢٢. وقد عززت مساهمتها المُحددة وطنيًا لعام ٢٠٢٢ خطط التكيف ووسعت أهداف التخفيف لتتماشى مع سياسات مصر التنموية وسياسات تغير المناخ. وتركز أهداف التخفيف على ثلاثة قطاعات رئيسية: النفط والغاز، والكهرباء، والنقل. وتشمل الالتزامات الرئيسية خفض الانبعاثات في قطاع النفط والغاز بنسبة ٦٥%، وقطاع الكهرباء بنسبة ٣٧%، وقطاع النقل بنسبة ٧%، وإنشاء مرافق الطاقة المُتجددة بهدف توليد ٤٢% من الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٥. [١٠٦] وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، تركز المساهمة المُحددة وطنيًا على التوسع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. تمت الإشارة أيضًا إلى زيادة استخدام الوقود الحيوي، ولكن بشكل خاص فيما يتعلق باستخراج زيوت الطحالب وليس من المخلفات الزراعية. كما يوجد هدف لزيادة الاستثمارات في المشاريع المناخية وتسهيل الوصول إلى حاضنات ومسرعات الأعمال لدعم ريادة الأعمال الخضراء. لا تشمل المساهمة المحددة وطنيًا على أي أهداف خاصة بالنوع الاجتماعي أو تعترف بالفوارق بين الجنسين. يتولى المجلس الوطني للتغيرات المناخية ووزارة البيئة مسؤولية تنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا.

استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة نحو عام ٢٠٣٠

استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة نحو ٢٠٣٠ هي الاستراتيجية والخطة الوطنية لتطوير القطاع الزراعي. وتهدف الاستراتيجية إلى خلق ٤ ملايين فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال البرامج المرتبطة بالزراعة أو المُكملة لها، وكذلك تحسين الظروف المعيشية الريفية وسبل العيش مع خفض معدلات الفقر. وتقر الاستراتيجية بقابلية تضرر النساء العاملات في قطاع الزراعة بشكل خاص، لا سيما في مواجهة تغير المناخ، وتسعى إلى بناء قدرات المرأة العاملة في الزراعة وتحسين مناخ الاستثمار لها. كما تؤكد على ضرورة تحسين التنسيق بين الوزارات وسياسات المساعدة المالية، بالإضافة إلى توسيع خدمات الإرشاد ونقل التكنولوجيا. وتؤكد مجددًا على الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي للتعاونيات الزراعية، وتسلط الضوء على قدرتها على العمل باعتبارها مراكز لنشر التكنولوجيا الحديثة، وإنشاء آليات التمويل، وزيادة الوعي بفرص التدريب. ومع ذلك، فإن تعزيز المرأة أو رائدات الأعمال باعتبارهن قادة لم يتم تحديده في الاستراتيجية.

قانون الطاقة المتجددة وقانون الكهرباء (٢٠١٥)

تم إصدار قانون الطاقة المتجددة وقانون الكهرباء لعام ٢٠١٥ في مصر لتعزيز تنمية مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة قطاع الكهرباء واستدامته.

ويضع قانون الطاقة المتجددة إطارًا لتحفيز الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية. ويُحدد آليات تراخيص وتصاريح وشراء مشاريع الطاقة المتجددة، لا سيما التعريفات التفضيلية لإمدادات الطاقة وعمليات تقديم العطاءات التنافسية. ويهدف القانون أيضًا إلى تسهيل ربط الشبكة ودمج الطاقة المتجددة في شبكة الكهرباء الوطنية.

يهدف قانون الكهرباء لعام ٢٠١٥ إلى تحديث وإصلاح قطاع الكهرباء في مصر. ويقدم تدابير لتعزيز المنافسة ومشاركة القطاع الخاص والاستثمار في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها. وينشئ القانون أيضًا هيئات تنظيمية للإشراف على القطاع وضمان الامتثال لمعايير البيئة والسلامة.

وتتوافق هذه القوانين مع رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بأهدافها لتعزيز التنمية المستدامة وتحديث قطاع الطاقة. يوفر قانون الطاقة المتجددة حوافزًا لتطوير

[١٠٤] هالة أبو علي وآخرون.
[١٠٥] مقابلات.
[١٠٦] هالة أبو علي وأميرة العيوطي ومحمود محيي الدين. «العمل المناخي في مصر: التحديات والفرص»، مفاتيح العمل المناخي: كيف يمكن للبلدان النامية أن تقود النجاح العالمي والرخاء المحلي، تحرير. بهاتاشاريا، أ.؛ هومي خاراس، وجون ماك آرثر (واشنطن العاصمة: معهد بروكينجز، ٢٠٢٣).

مشاريع الطاقة المتجددة، وهو ما يدعم الهدف المتمثل في تنويع مصادر الطاقة في البلاد في رؤية مصر ٢٠٣٠. ويقترح قانون الكهرباء إصلاحات لقطاع الكهرباء، لا سيما التدابير اللازمة لتعزيز المنافسة ومشاركة القطاع الخاص، والاستثمار في البنية التحتية للتوليد والنقل والتوزيع، وهو ما يدعم تأكيد رؤية ٢٠٣٠ على الحاجة إلى تحديث البنية التحتية في مصر وتحسين كفاءة واعتمادية خدمات الكهرباء.

على الرغم من ذلك، لا تغطي هذه القوانين جوانب التشغيل أو العمل اللائق أو ريادة الأعمال أو المساواة بين الجنسين أو الأحكام الخاصة بالنوع الاجتماعي.

استراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة لعام ٢٠٣٥

تضع الاستراتيجية المتكاملة للطاقة المستدامة لعام ٢٠٣٥(ISES ٢٠٣٥)، التي نشرتها وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، شروطًا إطارية لتوسيع قطاع الطاقة المتجددة وتؤكد من جديد تطلع مصر لتكون بمثابة مركزًا محوريًا للطاقة يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. وتهدف إلى زيادة إمدادات الكهرباء من المصادر المتجددة من ٢٠% في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٢% بحلول عام ٢٠٣٥ (تم تغييرها لاحقًا إلى عام ٢٠٤٠). وقد تم دمج الاستراتيجية بشكل جيد في رؤية مصر ٢٠٣٠. [١٠٧]

قانون إدارة المخلفات (٢٠٢٠) [١٠٨]

يوفر قانون إدارة المخلفات في مصر إطارًا لإدارة المخلفات لحماية الصحة العامة وحماية البيئة وتعزيز الممارسات المستدامة. ويضع القانون لوائح لجمع المخلفات ونقلها ومعالجتها والتخلص منها، كما يُصنف المخلفات إلى فئات، ويسند المسؤوليات إلى الوكالات الحكومية والبلديات والأطراف المعنية في القطاع الخاص لإدارة الجوانب المختلفة من إدارة المخلفات، كما يشمل آليات التنفيذ. ويتضمن كذلك بند «المسؤولية الممتدة للمنتِج»، والذي ينص على أن الشركات مسؤولة عن الإدارة الآمنة للمخلفات الخاصة بها.

لا يضع قانون إدارة المخلفات أي أحكام مُحددة تتعلق بخلق فرص العمل أو ريادة الأعمال أو العمل اللائق. كما لا يضع القانون أهداف التنمية بشأن سلاسل التوريد والوظائف الحالية. ونظرًا للطبيعة غير الرسمية للقطاع إلى حد كبير، يُمكن للفئات السكانية الضعيفة ورواد الأعمال العاملين في هذا القطاع الاستفادة بشكل أفضل من الانتقال العادل إذا كانت سياسات إدارة المخلفات تهدف إلى تحسين الرصد وربما المساعدة على إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الحالية والتبادلات في السوق. يقدم تدبير «المسؤولية الممتدة للمنتِج» فرصة لإنشاء أو تعزيز العلاقات السوقية بين جامعي المخلفات والشركات عبر الصناعات التي تحتاج إلى التخلص من المخلفات بأمان ومسؤولية.

قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

يهدف قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ في مصر إلى تعزيز نمو واستدامة المشروعات الصغيرة عن طريق تقديم أشكال مختلفة من الدعم، وتفعيل دور هيئة تطوير المشاريع باعتبارها الجهة المسؤولة والداعمة لهذا القطاع. ويتضمن هذا التشريع أحكامًا تتعلق بالمساعدات المالية، مثل القروض والمنح، بالإضافة إلى المساعدة الفنية وبرامج التدريب لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما ينص القانون على مجموعة من الحوافز والمزايا لدعم وإطلاق هذه المشاريع، بما يمكنها من تأدية دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل للشباب. بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على آليات لتبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل وصول هذه المشروعات إلى الأسواق. هدف القانون الشامل هو تعزيز ريادة الأعمال وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الشعبي في مصر.

لا يتطرق قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى البيئة أو تغير المناخ، كما أنه لا يضع أحكامًا خاصة بتنمية ريادة المرأة للأعمال أو الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ (٢٠١٧)

أصدر المجلس القومي للمرأة الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٧ باعتبارها

[١٠٧] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. ٢٠١٨.
[١٠٨] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، «مصر: قانون إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠»، قاعدة البيانات فاولكس، ٢٠٢٠.

خارطة طريق للمجتمع للمساهمة في تمكين المرأة وحمايتها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. تُقر الاستراتيجية بالتحديات التي تواجهها المرأة في القوى العاملة وتؤكد على ضرورة تغيير الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تحد حاليًا من المشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل وتحد من حقوقها القانونية.

وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من التدخلات الاستراتيجية لتعزيز تمكين المرأة في مصر. وفيما يتعلق بالانتقال العادل، ثمَّة تدخل محدد لتعزيز قدرة المرأة على التعامل مع المخاطر البيئية وتغير المناخ والاستهلاك غير المستدام. وتشمل تدابير التكيف في إطار هذا التدخل رفع مستوى الوعي بين النساء، لا سيما العاملات في قطاع الزراعة، حول كيفية التعامل مع آثار تغير المناخ، وتسهيل وصول النساء إلى التكنولوجيا والتمويل للعمل في الصناعات الخضراء، مثل إدارة المخلفات والزراعة العضوية والطاقة المتجددة، وتوفير التدريب والتمويل للمرأة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية القائمة على الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، مثل السياحة البيئية.[١٠٩]

تتكامل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ مع رؤية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في هدفها المتمثل في معالجة الفوارق بين الجنسين، وتعزيز تمكين المرأة، ومراعاة الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في أجندة التنمية الوطنية. وهي تقدم تدخلات محتملة لمعالجة بعض مخاطر تغير المناخ التي تهم النساء بوجه خاص.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ (٢٠١٩)

دخل قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٠، إذ جمع أربعة قوانين سابقة للتأمين الاجتماعي ودمج صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي وصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص. ويُغطي القانون معاشات الشيخوخة والعجز ومعاش الباقين على قيد الحياة، وإصابات العمل، وتعويضات البطالة والمرض[١١٠] ويوسع القانون نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل العمالة غير المنتظمة والعمالة الموسمية.

قانون التأمين الصحي الشامل (٢٠١٨)

يهدف قانون التأمين الصحي الشامل إلى الوصول إلى تغطية صحية شاملة بحلول عام ٢٠٣٢. ويتم تسهيل المساعدة الاجتماعية من خلال مخططين للتحويل النقدي: برنامج تكافل، الذي يغطي الأسر الفقيرة، وبرنامج كرامة، الذي يغطي كبار السن والمعاقين والأيتام. ويتم تمويل هذه البرامج من خلال قروض البنك الدولي.[١١١]

[١٠٩] المجلس القومي للمرأة ٢٠١٧.
[١١٠] منظمة العمل الدولية، «الحماية الاجتماعية: مصر»
[١١١] منظمة العمل الدولية، «الحماية الاجتماعية: مصر»

٦- توصيات بشأن نقاط الدخول المحتملة لسياسات وتدخلات الانتقال العادل مع التركيز على تنمية ريادة المرأة للأعمال

يُقدم الفصل التالي مجموعة من التوصيات المُصممة خصيصًا لمعالجة القيود الرئيسية التي تعيق تعزيز الانتقال العادل، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز تنمية ريادة المرأة للأعمال. واستكمالًا لما ورد في الأقسام السابقة، تواجه رائدات الأعمال في مصر مجموعة من التحديات، بدءًا بالعقبات المتجذرة في بيئة الأعمال على المستوى المتوسط، مثل صعوبة الحصول على التمويل وفرص تطوير الأعمال والخدمات الفنية والتدريبية، ووصولًا إلى الظروف على المستوى الكلي، لا سيما ضعف اتساق وتنسيق السياسات، والأعراف الاجتماعية والثقافية التي تُرسخ الفوارق بين الجنسين وتحد من تمثيل المرأة في عالم العمل. وبناءً على تحليل شامل للتحديات والفرص الراهنة، تهدف هذه التوصيات إلى معالجة القيود الرئيسية وخلق بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل الذي يراعي المساواة بين الجنسين.

١. تنسيق السياسات:

• إدراج أولويات الانتقال العادل ضمن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل: نظرًا لأن الحكومة بصدد صياغة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، فهي فرصة سانحة لدمج ومواءمة أولويات الانتقال العادل مع أهداف تعزيز التشغيل وتنمية المشاريع، لا سيما تلك التي تدعم بشكل خاص رائدات الأعمال لمواجهة التحديات الموضحة في هذا التقرير. إن التأكد من أن الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتشغيل تعترف بأهمية إعداد ودعم العمال والشركات – لا سيما المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء - للانتقال إلى اقتصاد أكثر شمولًا وصديقًا للبيئة أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق انتقال عادل.

مرتكزات السياسة: رؤية مصر ٢٠٣٠، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (قيد الإعداد)

• دمج قضايا الجنسين في التحديث المقبل للمساهمة المحددة وطنيًا: لا تحتوي أحدث مساهمات مصر المحددة وطنيًا على أي أهداف مُحددة تتعلق بالنوع الاجتماعي، كما أنها لا تعترف بوجود تفاوتات بين الجنسين في أي سياق. يُمثل التحديث المقبل للمساهمة المحددة وطنيًا فرصة لتحسين التركيز بشكل كبير على تطوير ريادة المرأة للأعمال داخل استراتيجياتها الوطنية لتغير المناخ وتعزيز الانتقال العادل. علاوة على ذلك، ستساهم موائمة الأهداف والاستراتيجيات المُحددة بشأن النوع الاجتماعي وريادة المرأة للأعمال في المساهمة المحددة وطنيًا وتكاملها مع رؤية ٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في تعزيز وتوحيد جهود مصر لتحقيق انتقال عادل على نحو كبير.

مرتكزات السياسة: المساهمة المحددة وطنيًا

• تحسين التنسيق لتعزيز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: يجب على الحكومة النظر في توحيد الجهود عبر مختلف أجهزة الدولة التي تتعامل مع مبادرات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحسين التنسيق وتعزيز فعالية سياسات وبرامج هذه المشروعات، لا سيما فيما يتعلق بريادة الأعمال الخضراء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء منصة مركزية أو هيئة مسؤولة عن تنسيق الجهود وتقديم دعم شامل مُصمم لتلبية الاحتياجات المحددة للشركات التي تملكها المرأة. كما يمكن أن يؤدي تعزيز التنسيق مع المؤسسات المالية وجمعيات الأعمال التجارية إلى تعزيز فعالية البرامج التي تهدف إلى دعم كل من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل عام والمشروعات التي تقودها المرأة بشكل خاص. ستكون المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا سيما تلك التي تقودها المرأة، في وضع أفضل للاستفادة من التحول نحو اقتصادات أكثر اخضرارًا إذا كانت السياسات الموضوعة لدعمها شاملة ومنسقة تنسيقًا جيدًا.

مرتكزات السياسة: رؤية مصر ٢٠٣٠، قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر

• تحديث المؤشرات وأنظمة جمع البيانات لتتبع ريادة الأعمال في مصر، مع التركيز بشكل خاص على النساء: إن تحسين جمع البيانات حول دور المرأة في المشاريع الأسرية، مثل دور النساء التي تُصنف حاليًا «كأفراد مساهمين في عمل الأسرة»، يمكن أن يساعد على تحسين الاستراتيجيات التي تستهدف دعم المشروعات التي تملكها المرأة، لا سيما في قطاعات مثل الزراعة، كما يساعد على معالجة قضايا مثل الفجوة المرتفعة في الأجور.

تعزيز نظم الرصد والتقييم: يجب تعزيز أنظمة الرصد والتقييم لتقييم فعالية السياسات والبرامج التي تهدف إلى دعم رائدات الأعمال. مع وجود بيانات أكثر شمولًا عن اتجاهات ريادة المرأة للأعمال، لا سيما فيما يتعلق بقدرتهن على أن يصبحن أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ والمساهمة في النهوض باقتصاد أكثر مراعاة للبيئة، يصبح من الممكن تقييم فعالية هذه المبادرات بدقة، وتحديد الاستراتيجيات الناجحة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

٢.الحصول على التمويل:

• **التثقيف المالي:** تطوير برامج متخصصة للتثقيف المالي مصممة خصيصًا لرائدات الأعمال. ينبغي أن تغطي هذه البرامج المواضيع ذات الصلة بتمويل الأعمال، بما في ذلك إعداد الميزانية، وإدارة التدفق النقدي، والوصول إلى رأس المال، واستراتيجيات الاستثمار، وإدارة المخاطر. والتأكد من أن المحتوى سهل الوصول إليه وعملي وقابل للتطبيق على الاحتياجات والتحديات الفريدة التي تواجهها المشاريع التي تملكها نساء في مصر.

هذا إلى جانب إقامة شراكات مع المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية لتقديم برامج وورش عمل للتعليم المالي/التثقيف المالي تستهدف رائدات الأعمال في القطاعات الخضراء. بالإضافة إلى دمج تعليم الثقافة المالية في مناهج التعليم الرسمي، وبرامج التدريب المهني، ومبادرات تعليم الكبار التي تستهدف النساء. وبالتوازي مع ذلك، يمكن إنشاء آليات لرصد وتقييم فعالية مبادرات التثقيف المالي للنساء، لا سيما تتبع معدلات المشاركة، واكتساب المعرفة، ونتائج تغيير السلوك. واستخدم هذه البيانات لتحسين تقديم البرنامج وإنتاج محتواه تحسينًا مستمرًا. ومن خلال تعزيز الخدمات المالية المتاحة لرائدات الأعمال، فإنه سيعالج عقبة رئيسية تحول دون نمو وتطور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، ويضعها في وضع أكثر ملاءمة للاستفادة من الفرص في الانتقال إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة.

مرتكزات السياسة: الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

٣. الوصول إلى التكنولوجيا والرقمنة

• **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحو الأمية:** الاستثمار في البنية التحتية القوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إلى الإنترنت، لا سيما في المناطق الريفية، لتحسين الاتصال بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والمعلومات وخدمات تطوير الأعمال المالية وغير المالية والموارد وفرص التدريب، ودعم رائدات الأعمال من خلال التدريب والتوعية ليصبحن أكثر مهارة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز مشاريعهن.

من شأن تعزيز خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يُمكن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في القطاع الزراعي من الوصول إلى المزيد من المعلومات والخدمات ذات الصلة لتتمكن من تنفيذ الزراعة المستدامة والممارسات الزراعية الذكية مناخيًا، وبناء علاقات سوقية جديدة مع المشترين المهتمين بالاستدامة، وتشكيل شبكات مع مشروعات أخرى تقودها نساء.

ويمتلك قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضًا إمكانات كبيرة في تطوير قطاع إدارة المخلفات. يمكن الاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعقب حركة منتجات المخلفات رقميًا بدءًا من جمعها حتى بيعها. كما يمكن لمنصات مثل E-Tadweer أن تساعد في ربط جامعي المخلفات بالمشترين، وتحسين معايير الجودة، ورفع الكفاءة. كما يمكن للمنصات الرقمية مساعدة جامعي المخلفات على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموارد مثل برامج وخدمات الحوافز الحكومية وتسهيل المعلومات لرائدات الأعمال اللاتي يواجهن تحديات أكبر تتعلق بالتنقل والوصول إلى الشبكات مقارنة بالرجال. وفي نهاية المطاف، يمكن تحقيق تقدم كبير في كل من القدرة على التكيف مع تغير المناخ والاستدامة البيئية من خلال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستهدف رائدات الأعمال.

مرتكزات السياسة: رؤية مصر ٢٠٣٠، الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة نحو عام ٢٠٣٠، قانون إدارة المخلفات، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

٤. الوصول إلى الأسواق

• **المشتريات:** النظر في مراجعة وتنفيذ سياسات المشتريات المراعية للنوع الاجتماعي والتي تعطي الأولوية للتعاقد مع الشركات المملوكة للنساء وتعزيز المساواة بين الجنسين في سلاسل التوريد الخضراء. وقد يشمل ذلك عمليات تقديم العطاءات الجماعية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بعض القطاعات، مثل الطاقة المتجددة، التي تمكن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من التنافس مع الشركات الأكبر، مع تقليل تكاليف المعاملات وتخفيف المخاطر بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وهذا يمكن أن يخلق فرصًا لرائدات الأعمال للوصول إلى العقود الحكومية وتوسيع أعمالهن.

مرتكزات السياسة: رؤية مصر ٢٠٣٠، المساهمة المحددة وطنيًا، قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

أ. التعاونيات التي تقودها النساء: تعزيز الهياكل التعاونية التي تقودها النساء والمناسبة لمختلف المحافظات وتقديم المساعدة الفنية من خلال خدمات الإرشاد حول كيفية إنشاء وإدارة التعاونيات الزراعية كمؤسسات تجارية مشتركة، وجمع ونشر المعلومات والفرص السوقية بشكل فعال، والحصول على الآلات

والمعدات المشتركة، والحصول على الموارد حول كيفية تكييف الممارسات الزراعية مع المناخ المتغير، لا سيما في صعيد مصر. وكما تم التأكيد عليه في استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، يمكن للتعاونيات الزراعية أن تكون بمثابة مراكز لنشر التكنولوجيا الحديثة، وإنشاء آليات التمويل، وزيادة الوعي بفرص التدريب. ومن الممكن أن يساعد الاستثمار في الهياكل التعاونية التي تقودها النساء في معالجة الفوارق بين الجنسين في عملية صنع القرار وتخصيص الموارد في قطاع الزراعة، بما في ذلك التحديات المستمرة المرتبطة بملكية الأراضي والميراث، والحصول على مدخلات عالية الجودة، والحصول على التمويل، وبرامج التدريب المصممة خصيصًا.

ب. دعم تأسيس التعاونيات وهياكل الجمعيات التي تقودها النساء في مجال الرعاية. يمكن أن تساعد نماذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الناشئة في تخفيف أعباء رعاية الأطفال التي تواجهها رائدات الأعمال، مما يوفر لهن إمكانية الحصول على أجور أفضل وظروف عمل مناسبة ومزايا. يمكن لأدوات منظمة العمل الدولية مثل Think.coop و Start.coop وManage.coop أن تسهم في إنشاء هذه النماذج. إن الاستثمار في التعاونيات التي تقودها النساء في مجال الرعاية يقدم حلاً تحوليًا فيما يخص المساواة بين الجنسين لتحقيق العمل اللائق، ويتيح استكشاف إمكانات المرأة في مصر في ريادة الأعمال ويعد نموذجًا محتملاً لبلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

مرتكزات السياسة: رؤية مصر ٢٠٣٠، الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة نحو ٢٠٣٠، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

٥. تطوير السوق

• **إجراء أبحاث السوق بشأن الكتلة الحيوية:** يُنصح بإجراء بحث حول الإمكانيات المستقبلية لتطوير صناعة الكتلة الحيوية باعتبارها مصدرًا إضافيًا للطاقة المتجددة. كما أشار التقرير سابقًا، بينما تستمر جهود تطوير قدرات الطاقة المتجددة من مصادر عدة مثل الرياح والطاقة الشمسية في التقدم، لا تزال الكتلة الحيوية تمثل ما يقرب من ثلثي الإمدادات. يأتي تحويل الكتلة الحيوية إلى مصدر طاقة صناعي حاملاً لفوائد جمة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الزراعي، لا سيما تلك التي تملكها وتديرها النساء، والتي تعد واحدة من الفئات الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ. ويمكن للسياسات التي تدعم القدرات التقنية وتطوير إدارة الأعمال لاستغلال الفرص السوقية في الكتلة الحيوية والوقود الحيوي، والتي تلبي احتياجات وسياق النساء العاملات في المناطق الريفية، أن تكون سبيلاً لتمكين المرأة من الاستفادة بشكل أفضل من تحول الطاقة.

مرتكزات السياسة: رؤية مصر ٢٠٣٠، المساهمة المُحددة وطنيًا، قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

• **إجراء أبحاث السوق بشأن منتجات النفايات ذات القيمة العالية:** الاستثمار في دراسات الجدوى لاستغلال الفرص السوقية لمنتجات مخلفات محددة وبناء برامج تدريبية تعليمية وفنية في هذا الشأن. تشير الدلائل إلى أن الافتقار إلى المعرفة والخبرة حول كيفية استخدام منتجات معينة، **مثل الزيوت الناتجة عن تحلية المياه والمواد العطرية**، يترك فرص السوق المحتملة ذات القيمة العالية غير مستغلة والتي من شأنها أن تدعم أهداف الاستدامة.

مرتكزات السياسة: رؤية مصر ٢٠٣٠، قانون إدارة المخلفات

• **البنية التحتية لإدارة المخلفات:** الاستثمار في أنظمة فعالة لتصنيف وجمع النفايات وصيانة هذه النظم، بما في ذلك توفير مسارات منفصلة للمواد القابلة لإعادة التدوير والنفايات العضوية والمواد الخطرة. وإجراء مسح شامل للقطاع من أجل فهم أفضل لكيفية عمل سلسلة القيمة، بما في ذلك الأنشطة غير الرسمية والرسمية، والتي تشمل أنواع النفايات المختلفة مثل النفايات الإلكترونية والبلاستيك والمعادن وغيرها، ودور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المشروعات التي تقودها المرأة. يمكن أن يساعد فهم شبكات ومعايير القطاع الحالية في صياغة سياسات من شأنها تنظم إدارة النفايات على نحو أفضل، وتشجع إضفاء الطابع الرسمي، وتحسين ظروف العمل، مع تنمية قطاع له القدرة على حماية النظم البيئية بشكل أفضل واستعادة الظروف البيئية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى

مرتكزات السياسة: رؤية مصر ٢٠٣٠، قانون إدارة المخلفات

٦. الشبكات والصوت والتمثيل

• **تعزيز التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات:** تشجيع النساء على متابعة التعليم ومزاولة المهن في المسارات الوظيفية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وزيادة الوعي حول فرص العمل والأعمال المختلفة في القطاع بالإضافة إلى متطلبات تحقيق النجاح في هذه المجالات. ويمكن أن يشمل ذلك سياسات تعليمية تهدف إلى زيادة فرص الوصول إلى التعليم الجيد للفتيات والنساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات منذ سن مبكرة وتمويل البرامج والمنح الدراسية والمبادرات التي تركز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للحد من الحواجز القائمة على النوع الاجتماعي التي تحد هذا المجال في التعليم. وسيساهم هذا في تعزيز دور

المـرأة، سـواء كرائـدات أعمـال أو كعـاملات، فـي ترسـيخ مكانتهـن فـي هـذه القطاعـات وزيـادة مسـاهمتهن فـي تطويـر المجـالات التقنيـة اللازمـة لتحقيـق انتقـال عـادل نحـو اقتصـاد أخضـر.

مرتكـزات السياسـة: رؤيـة مصـر ٢٠٣٠، الاسـتراتيجية الوطنيـة لتمكيـن المـرأة المصريـة ٢٠٣٠

• **التوعيـة والشـبكات:** دعـم مبـادرات التوعيـة وفـرص التواصـل، مثـل ورش العمـل وفـرص الإرشـاد لمسـاعدة النسـاء فـي الوصـول إلى المـوارد اللازمـة وشـبكات الدعـم لتحقيـق النجـاح فـي القطاعـات الناشـئة مثـل الطاقـة المتجـددة، وكذلـك القطاعـات التقليديـة مثـل الزراعـة، التي تـؤدي دورًا مهمًـا فـي الانتقـال العـادل. سيسـاهم تمكيـن رائـدات الأعمـال فـي القطاعـات الرئيسـية التـي تشـهد تحـولًا فـي القضـاء على عـدم المسـاواة بيـن الجنسـين خلال عمليـة الانتقـال.

مرتكـزات السياسـة: رؤيـة مصـر ٢٠٣٠، الاسـتراتيجية الوطنيـة لتمكيـن المـرأة المصريـة ٢٠٣٠

• **الانتقـال مـن التعليـم إلى سـوق العمـل:** تعزيـز الشـراكات بيـن المؤسسـات التعليميـة والهيئـات الحكوميـة وشـركات القطـاع الخـاص لإنشـاء برامـج التدريـب الداخلـي وبرامـج تدريـب مهنـي وفـرص التشـغيل للنسـاء فـي مجـالات العلـوم والتكنولوجيـا والهندسـة بهـدف تحسـين انتقـال المـرأة مـن مرحلـة الدراسـة إلى سـوق العمـل، سـواء كموظفـات أو كرائـدات أعمـال. إن معالجـة القضايـا التـي تحـول دون دخـول خريجـات مجـالات العلـوم والتكنولوجيـا والهندسـة والرياضيـات إلى سـوق العمـل مـن شـأنه أن يسـاهم فـي القضـاء على الفصـل القطاعـي والمهنـي الـذي يعيـق نمـو وتطـور القطاعـات الرئيسـية. يُمكـن النظـر فـي تقديـم حوافـز ماليـة للشـركات العاملـة فـي مجـال الطاقـة المتجـددة لتشـغيل النسـاء أو الاسـتعانة بمقدمـي خدمـات يدعمـون الشـركات الناشـئة التـي تملكهـا نسـاء.

مرتكـزات السياسـة: رؤيـة مصـر ٢٠٣٠، الاسـتراتيجية الوطنيـة لتمكيـن المـرأة المصريـة ٢٠٣٠

٧. الحوار الاجتماعي

•**تحسـين آليـات الحـوار الاجتماعـي** مـن خلال إشـراك المشـروعات متناهيـة الصغـر والصغيـرة والمتوسـطة والعامليـن فـي صياغـة السياسـات، لا سـيما النسـاء، اللاتـي يعانيـن مـن نقـص التمثيـل حاليًـا فـي الأدوار القياديـة فـي القطاعـات الصناعيـة. يمكـن أن يبـدأ هـذا فـي معالجة بعض القيـود الهيكليـة الراسـخة التـي تـؤدي حاليًـا إلى تفاقـم عـدم المسـاواة بيـن الجنسـين.

فـي الوقـت الحالـي، لا يوجـد سـوى قـدر ضئيـل للغايـة مـن المشـاركة مـع منظمات المـرأة فـي تطوير سياسـات المناخ، ممـا يـؤدي إلى رؤيـة محـدودة لتعزيـز التمكيـن الاقتصـادي للمـرأة فـي عمليـة الانتقـال إلى اقتصـاد أكثـر اخضـرارًا ، على سـبيل المثـال، لا توجـد أهـداف خاصـة بالنـوع الاجتماعـي فـي مسـاهمات مصـر المحـددة وطنيًـا. إن ضمـان التشـاور بفاعليـة مـع رائـدات الأعمـال وجمعيـات رائـدات الأعمـال وإشـراكهن فـي عمليـة صنـع السياسـات فـي جميـع المراحـل، لا سـيما فيمـا يتعلـق بالتغلـب على آثـار تغيـر المنـاخ، بـدءًا مـن وضـع جـدول الأعمـال وحتـى التنفيـذ والتقييـم، مـن شـأنه أن يمكّـن المبـادرات الحكوميـة مـن تحقيـق العديـد مـن أهـداف التنميـة وأهـداف تغيـر المنـاخ بشـكل أفضـل ، فـضلًا عـن ضمـان قـدر أكبـر مـن اتسـاق السياسـات حـول ريـادة المـرأة للأعمـال فـي سـياق تعزيـز الانتقـال العـادل.

مرتكـزات السياسـة: الاسـتراتيجية الوطنيـة لتمكيـن المـرأة المصريـة ٢٠٣٠

٧- الخاتمة

يُعد الانتقال العادل أمرًا بالغ الأهمية في مصر لدمج أهداف التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يضمن أن يكون التقدم نحو الاستدامة شاملاً ومنصفًا. تواجه مصر تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، لا سيما معدلات البطالة المرتفعة وعدم المساواة في الدخل، والتي تتفاقم بسبب تغير المناخ. ومن خلال إعطاء الأولوية للانتقال العادل، يُمكن لمصر تعزيز مسار شامل ومُنصف نحو الاستدامة، وبناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود يعود بالفائدة على جميع المواطنين والأجيال القادمة.

وتُعد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق انتقال عادل نحو اقتصاد أكثر اخضرارًا في مصر. وباعتبارها محركات لتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، تُعد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة جزءًا لا يتجزأ من تعزيز التنمية الشاملة ومعالجة التحديات التي يفرضها تغير المناخ. ومع ذلك، فإن رائدات الأعمال، اللاتي يشكلن جزءًا كبيرًا من قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أكثر عرضة بشكل غير متناسب لتأثيرات تغير المناخ ويواجهن عوائق أمام ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي.

ومِن ثَمَّ، يُعد دعم رائدات الأعمال أمرًا ضروريًا لضمان انتقال عادل لا يتخلف فيه أحدٌ عن الركب. ومن خلال تمكين رائدات الأعمال من المشاركة الكاملة في الاقتصاد الأخضر، يُمكننا أن نطلق العنان لإمكاناتها باعتبارها محركات التغيير ومبدعات وقائدات في مجال التنمية المستدامة. وللمضي قدمًا، يُعدّ من الضروري إعطاء الأولوية للسياسات والبرامج والاستثمارات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تُعزز تنمية ريادة المرأة للأعمال، وتزيد من قدرتها على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ، وتُعزز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ومن خلال إدماج الاعتبارات المراعية للنوع الاجتماعي في سياسات المناخ والاقتصاد، لن يكون الانتقال إلى مستقبل مستدام عادلاً فحسب، بل سيكون أيضًا شاملاً ومنصفًا للجميع.

الخطوات التالية

تم تقديم نتائج مسودة هذا التقرير في ورشة عمل للتحقق من صحة االمعلومات وذلك يوم ٧ يوليو بالقاهرة ٢٠٢٤ (انظر الملحق الرابع لجدول الأعمال). وتم دمج تعقيبات الأطراف المعنية في التقرير النهائي. وشملت هذه الأطراف المعنية ممثلين عن الحكومة وأصحاب عمل ورائدات أعمال ومنظمات نسائية ومؤسسات مالية ومنظمات غير ربحية وأوساط أكاديمية وغيرها. وكان نطاق هذا التقرير للتحليل السريع للأوضاع هو استكشاف مدى فعالية الإطار السياسي الوطني في: أولاً، تعزيز الانتقال العادل إلى اقتصاد مستدام بيئيًا، وثانيًا، وضع تطوير ريادة المرأة للأعمال كركيزة أساسية هذا الانتقال. ويقدم استعراض السياسات، مدعومًا بآراء مستخلصة من مقابلات الأطراف المعنية، إطارًا أوليًا يمكن البناء عليه لتطوير استراتيجيات مستقبلية تعزز السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
ومع ذلك، فإن هذا التحليل لا يعد تقييمًا كاملاً للسوق في القطاعات الرئيسية. ينبغي أن تركز الأبحاث المستقبلية بشكل أعمق على ديناميات السوق المحددة في سلاسل القيمة ذات الأولوية لدراسة الأسباب الجذرية للقيود السوقية بشكل أكثر منهجية. وستساعد تحليلات سلاسل القيمة أو أنظمة السوق في القطاعات المذكورة في هذا التقرير—وهي الزراعة، والطاقة المتجددة، وإدارة النفايات—على تحديد التدخلات الأكثر استهدافًا لتعزيز تطوير ريادة المرأة للأعمال في القطاعات ذات الأولوية، وكذلك أيضًا تحديد أفضل الشراكات مع المؤسسات والمنظمات الوطنية لمعالجتها بشكل مستدام على المدى الطويل.

٨- المراجع

- الحلو، إلياس. ٢٠٢٣. «مصر تواجه تحدي البلاستيك». مجلة إيكونومي ميدل إيست، ٢٣ يناير ٢٠٢٣ /https://economymiddleeast.com/news/egypt-plastic
- دوس، شيريل، وروث مينزن-ديك. ٢٠٢٠. أمن حيازة الأراضي للنساء: إطار مفاهيمي، سياسة استخدام الأراضي.
- المجلد ٩٩، ٢٠٢٠، ١٠٥٠٨٠, ISSN ٠٢٦٤-٨٣٧٧. ٢٠٢٠,١٠٥٠٨٠.j.landusepol/١٠,١٠١٦/https://doi.org
- مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٢٣. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد ١٤٠، أكتوبر ٢٠٢٣.
- ٢٠٢٣ب. «العدد التقديري للعمالة» ١١٢٠=https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id
- ٢٠٢٢. مجلة السكان عدد رقم ١٠٣.
- ٢٠١٨. التعداد الاقتصادي ٢٠١٨.
- مصر، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة..http://www.nrea.gov.eg/
- مصر، وزارة الصحة والسكان. ٢٠١٥. المسح الديموغرافي والصحي مصر ٢٠١٤.
- صحيفة مصر اليومEgypt Today «في العمق: صندوق طوارئ العمال المصري»، ٢ مايو ٢٠١٧.
- مبادرة إصلاح مناخ الأعمال في مصر (إرادة). دون تاريخ. «بيئة تمكين الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنمية الاقتصاد الأخضر في مصر»، مسودة ورقة سياسة.
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).٢٠٢٠ «مصر: قانون إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠»، قاعدة البيانات فاولكس، ٢٠٢٠. /https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC١٩٩١٣٤
- منظمة الأغذية والزراعة - أبرز المنتجات-مصر. /https://www.fao.org/country-showcase/egy/product-highlights/en
- www.fao.org/faostat
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. «شراكة بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والأمم المتحدة لتمكين المرأة في القطاع الخاص المصري». ٢٨ فبراير ٢٠٢٣.
- اتحاد المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM. ٢٠٢٣. تقرير ٢٠٢٢/٢٣ لريادة المرأة للأعمال: تحدي التحيز والقوالب النمطية.
- https://www.gemconsortium.org/reports/womens-entrepreneurship
- منظمة العمل الدولية، نتائج لجنة المناقشة العامة بشأن الانتقال العادل، مؤتمر العمل الدولي-ILC. ١١١/Record No. ٧A, ٢٠٢٣.
- التقرير الإقليمي الثاني عن الوظائف والنمو في شمال أفريقيا (٢٠١٨-٢١): التطورات خلال جائحة كوفيد-١٩، ٢٠٢٢.

- تقييم تنمية ريادة المرأة للأعمال. ٢٠٢٠.
- ٢٠١٩أ، معلومات عن تطبيق الاتفاقيات المُصدق عليها مُقدمة من الحكومات بشأن القائمة الأولية للحالات الفردية، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٨.
- العمل على كوكب أكثر دفئا، ٢٠١٩ ب
- ٢٠١٦. . تقييم تنمية ريادة الأعمال لدى المرأة: مصر.
- ٢٠١٦. . مبادئ توجيهية للانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع.
- ٢٠١٥.. قرار بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع. مؤتمر العمل الدولي ILC. ٧/١١١
- «الحوار الاجتماعي» https://www.ilo.org/ifpdial/areas-of-work/social-dialogue/lang--en/index.htm
- الحماية الاجتماعية: مصر» https://www.social-protection.org/gimi/ShowCountryProfile.action?iso=EG
- الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. ٢٠١٨. توقعات الطاقة المتجددة: مصر. #٥٩
- ٢٠٢٣ أ. ملف الطاقة: مصر. #٤٠
- ٢٠٢٣ب. البصمة الاجتماعية والاقتصادية للتحول في مجال الطاقة: مصر. #٥٧
- «البيانات الإحصائية». www.irena.org/statistics .#٥٧
- الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومنظمة العمل الدولية. ٢٠٢٣. الطاقة المتجددة والوظائف: المراجعة السنوية ٢٠٢٣. #٦٢
- جامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، ٢٠١٦.
- ماكبرايد، إليزابيث «في مدينة القمامة بالقاهرة، يمكن لرواد الأعمال هؤلاء أن يكونوا أفضل القائمين على إعادة التدوير في العالم»، فوربس، ٨ يناير ٢٠١٧. in-cairos-garbage-city-the-lure-of-/٠٨/٠١/٢٠١٧/https://www.forbes.com/sites/elizabethmacbride .٧ab٤c١٤٢١c٣٩=profits-is-strong-so-are-the-mothers/?sh
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقرير العالمي لمؤشر المؤسسات الاجتماعية و النوع الاجتماعي٢٠١٩ : تحويل التحديات إلى فرص، ٢٠١٩. en/index.html?itemId=/content/-٦٤٩٨ea١٠ /https://www.oecd-ilibrary.org/sites .en -٦٤٩٨ea١٠ /component
- باباديماس، ليفتيريس ونينا تشيستني،٢٠٢٣ «العاصفة المدمرة دانيال في البحر الأبيض المتوسط قد تكون نذيرًا لعواصف قادمة»، رويترز. ١٢ سبتمبر ٢٠٢٣.
- رويترز. ٢٠٢٤. «مصر ترفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠% في إطار حزمة «عاجلة». ٧ فبراير ٢٠٢٤.
- رويترز. ٢٠٢٣. «مصر ترفع الحد الأدنى للأجور إلى ١١٣ دولارًا شهريًا اعتبارًا من يناير». ١١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- رودريجيز، وكاميلا كورتيز، وماريا يوجينيا جينوني، ونانسي لوزانو جراسيا، وتانيا إيفلين سانشيز هيرناندير. ٢٠٢٢ (تقرير المناخ والتنمية القطري الخاص بمصر): مذكرة معلومات أساسية (البنك الدولي).

- سعيد، محب، شهير زكي. ٢٠٢٣. نحو المزيد من النمو الغني بفرص العمل: حالة مصر. (منتدى البحوث الاقتصادية-منظمة العمل الدولية).
- سعيد، نهال حاتم. ٢٠١٩. قضايا تنفيذ معايير الصحة والسلامة المهنية في مصر (الجامعة الأمريكية بالقاهرة). https://fount.aucegypt.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=١٠٨٠&context=studenttxt.
- «متوسط الأجور في مصر». Salaryexplorer.com
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ٢٠٢٢. «المرأة المصرية تحول المخلفات المُعاد تدويرها إلى منتجات عصرية». ٣ يوليو ٢٠٢٢. https://egypt.unwomen.org/en/stories/feature-story/٢٠٢٢/٠٧/egyptian-women-transform-upcycled-waste-into-fashionable-products.
- دون تاريخ. «توسيع الخدمات المصرفية والمدخرات والقروض للمرأة الريفية». https://egypt.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/banking-services-savings-loans-for-rural-women.
- دون تاريخ. «دور المرأة في تسريع وتيرة العمل المناخي في مصر». https://egypt.unwomen.org/sites/default/files/٢٠٢٣/٠٤/Women Accelerating Climate Action-FINAL_٠.pdf.
- منظمة اليونسكو. ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣. «منصة المرأة العربية في مجال العلوم». https://unescoarabsciencepodium.org/?p=١٣٨٣١.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ٢٠٢٢. أول مساهمات مصر المحدثة المحددة وطنيًا. ٨ يونيو ٢٠٢٢.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ٢٠٢٠. تحليل وتقييم النوع الاجتماعي: التقرير النهائي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/مصر.
- البتك الدولي. ٢٠٢١. لمحة عن مخاطر تغير المناخ: مصر.
- ٢٠١٨. . دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة.
- دون تاريخ. قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.
- المنتدى الاقتصادي العالمي. ٢٠٢٣. «مؤشر الفجوة بين الجنسين».
- مشروع العدالة العالمية. ٢٠٢٣. «مؤشر سيادة القانون». https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global.
- زعزوع، زينب عباس، ودعاء سلمان عبده. ٢٠٢٢. «معركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية ضد جائحة كوفيد-١٩: مارس - يوليو ٢٠٢٠». مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية التطبيقية. المجلد ٤، عدد ٢ (٢٠٢٢): ٩٤-١١٢.

الملحق الأول: المبادرات البارزة المتعلقة بتنمية ريادة المرأة للأعمال والانتقال العادل

١. بموجب إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، يهدف مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر إلى تعزيز مبادرات العمل المناخي في مصر من خلال تعزيز حصول المرأة على وظائف لائقة في مجالات الزراعة والطاقة المتجددة والمجالات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. يتم تحقيق هذا الهدف من خلال برامج لتعلم مهارات جديدة وتطويرها، وتعزيز تنافسية رائدات الأعمال في سلاسل القيمة والأسواق، وتوفير فرص لتطوير القدرات والاستثمار، ودعم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تتولاها المرأة لتمكين مشاركتها الاقتصادية، وتعزيز القيادة النسائية.

٢. في فبراير ٢٠٢٣، نظمت الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ومكتب الأمم المتحدة في القاهرة ندوة بعنوان «الاستثمار ومبادئ تمكين المرأة من أجل اقتصاد خاص أكثر تنافسية» بهدف تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في عالم الأعمال.

٣. برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني بمصر هو مبادرة بتمويل مشترك من الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي تهدف إلى مساعدة طلاب وخريجي التعليم والتدريب الفني والمهني على اكتساب المهارات التقنية وتحسين استعدادهم لسوق العمل من خلال شبكات دعم الصناعة والقطاع الخاص. وقد ساعد برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني حتى الآن ١٠٠ شركة ناشئة في مجال ريادة الأعمال، وتجديد ١٠٠ مؤسسة تعليمية أو تدريبية، وتيسير ٢٥٠٠ فرصة تدريبية، وتوفير التوجيه المهني إلى ١٠٠ ألف شخص.

٤. تم إطلاق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية في إطار جهود تحقيق التنمية المستدامة وفي إطار تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

٥. يركز عنصر التمكين الاقتصادي على تمكين المرأة في الفئة العمرية ما بين ١٨ – ٤٥ عامًا لإيجاد فرصة عمل وكسب العيش وتحقيق الاستقلال المالي. (وزارة التضامن الاجتماعي)

٦. تهدف الاستراتيجية الوطنية المصرية لتطوير التجمعات العضوية إلى دمج المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تعزيز تطوير الزراعة العضوية، وزيادة إنتاجية الزراعة، وإنشاء تجمعات أعمال ومؤسسات تدعم الزراعة العضوية. (جهاز تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر)

٧. تشرف المنصة الرقمية E-Tadweer على مختلف جوانب إدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك جمعها ونقلها ومعالجتها والتخلص منها، بهدف تحسين ممارسات إدارة النفايات والحد من التلوث البيئي وتعزيز الاستدامة. تتعاون المنصة مع الهيئات الحكومية والسلطات المحلية وكيانات القطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى لتنفيذ حلول متكاملة لإدارة النفايات في جميع أنحاء البلاد. وقد يشمل ذلك مبادرات مثل إنشاء مرافق لمعالجة النفايات، وتنفيذ برامج إعادة التدوير، وتحسين ممارسات إدارة طَمْر النفايات، وزيادة الوعي العام حول الحد من النفايات وطرق التخلص المناسبة. (وزارة البيئة)

٨. تهدف مبادرة مصر الدولية للانتقال البيئي العادل: المرأة وتغير المناخ إلى معالجة الآثار الخاصة لتغير المناخ على المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في جهود الاستدامة البيئية. (المجلس القومي للمرأة)

٩. مراكز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا» هي مبادرة وطنية أطلقتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز معيار دعم التكنولوجيا الجديدة للشباب في مصر. تعمل المبادرة على سد الفجوة بين المهارات التكنولوجية والمتطلبات الفعلية لسوق العمل. تتوفر مراكز إبداع مصر الرقمية في المنصورة والمنوفية والمنيا وسوهاج وقنا وأسوان، حيث يقدم كل مركز عرضًا فريدًا للمجتمع المحلي بناءً على الطلب. تعمل المبادرة على تمكين الشباب من خلال ربط المهارات التكنولوجية باحتياجات سوق العمل المختلفة، ما بين سوق العمل المستقبلي وسوق العمل الحر والعمل عن بُعد وأنشطة ريادة الأعمال (هذه المبادرة عبارة عن عمل تعاوني بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.)

١٠. أطلق المجلس القومي للمرأة برنامجًا لريادة الأعمال في إطار المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية. وينفذ البرنامج على مستوى ٢٢ محافظة تحت عنوان «رائدة"Pioneer . ويستهدف البرنامج ١١٤ ألف امرأة من خلال تنفيذ ٤٥٠٠ تدريب.

١١. إطلاق برنامج الشمول المالي والرقمي) مشروع مجموعات الادخار والإقراض الرقمي – تحويشة(في ١٣ محافظة عام ٢٠٢٢ لتقديم الخدمات المصرفية بالتنسيق مع البنوك المصرية.

١٢. برنامج Start Hub هو برنامج ما قبل الاحتضان مصمم للأفكار والمشاريع التي في طريقها للتطور إلى أعمال تجارية ناجحة.

١٣. مؤسسة مناخ أرضنا هي منظمة تنموية غير ربحية تعمل من أجل سلامة البيئة وتحسينها وتنميتها.

١٤. يسلط ماراثون المناخ Climatethon الضوء على المبتكرين المحليين الذين يأخذون في الاعتبار آليات تمكين العمل المناخي من أجل الوصول إلى فهم ناضج للمشاكل التي تواجه محفظاتهم محليًا، وبالتالي الخروج بحلول فعالة ومبتكرة تركز على المبادئ الأساسية للبيئة والاستدامة والمسؤولية المجتمعية والتطبيق العملي. يوفر الماراثون الفرصة للتعاون بين المبتكرين والمبدعين للفئات المستهدفة وصناع القرار، وكذلك ربط المواهب والأفكار الواعدة بمستثمرين متعددين بالإضافة إلى حاضنات الأعمال للحصول على فرصة أكبر للتنفيذ على أرض الواقع.

الملحق الثاني: تجميع البيانات الأولية

تـم إجـراء مقـابلات مـع مقدمـي المعلومـات الرئيسـيين ومناقشـات مجموعـات التركيـز فـي أربـع محافظـات: الإسـكندرية، والقاهرة، والفيوم، والمنيا. وأجريت مقابلات مع مجموعـة من الأطراف المعنية، بما في ذلك رائدات الأعمال، والمسـؤولين الحكومييـن، وجمعيـات وشـبكات الأعمـال، والمؤسسـات الماليـة، ومقدمـي التدريـب، والمنظمـات الدوليـة، والمؤسسـات والمنظمـات غيـر الربحيـة، وأعضـاء الأوسـاط الأكاديميـة. تـم عقـد مقـابلات مقدمـي المعلومات الرئيسـيين مـع مـا يلـي:

١. وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة: مديـر التقييـم (السـابق) بمبـادرة المشـروعات الخضـراء الذكيـة

٢. وزارة البيئة

أ. قسم المخلفات الزراعية
ب. وحدة النوع الاجتماعي

٣. جهـاز تنميـة المشـروعات المتوسـطة والصغيـرة ومتناهيـة الصغـر

I. رئيس القطاع المركزي للتنمية البشرية والمجتمعية
II. نائب مدير ائتمان التمويل الأصغر
III. مدير القطاع المركزي للتخطيط والتعاون الدولي
IV. نائب مدير وحدة النوع الاجتماعي
V. المسؤول الفني، الوحدة العامة
VI. نائب المدير التنفيذي

٤. وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، المسـؤول الفنـي، مشـروع إدارة المخلفـات والمخلفـات الطبية – برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي

٥. وزارة التعاون الدولي، أخصائي اقتصادي

٦. الهيئـة المصريـة العامـة للمواصفـات والجـودة - مديـر عـام

٧. وزارة البتـرول والثـروة المعدنيـة - مستشـار الطاقـة والبيئـة

٨. وزارة التخطيط، مبادرة رواد الأعمال المصريين

٩. اتحاد الصناعات المصرية

١٠. اتحـاد الصناعـات المصريـة- منسـق قطـاع الكيماويـات (إدارة المخلفـات) – خبيـر الاسـتدامة- مكتـب الالتـزام البيئي والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية

١١. رائدات أعمال - مديرة وحدة المرأة

١٢. وزارة العمـل، الإدارة المركزيـة للعلاقـات الدوليـة، عضـو وحـدة المسـاواة بين الجنسـين والتمكين الاقتصـادي للمرأة، المسـاعد الفنـي لوزير العمل

الملحق الثالث: مصفوفة تقييم اختيار القطاع

	الأبعاد والأسئلة التوجيهية	يمكنك أن تأخذ في الاعتبار المؤشرات التالية للإجابة على الأسئلة	دليل إرشادي حول التقييم	الترجيح
I	البعد الاقتصادي	ما هي مساهمة القطاع في النمو والناتج المحلي الإجمالي والشغيل؟		٪٢٠
١	هل يعتبر هذا القطاع قطاعًا مهمًا في الاقتصاد؟	مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	تسجيل نقاط عالية إذا كان القطاع مهمًا في الاقتصاد	٪٥,٠
٢	هل يعتبر هذا قطاعًا مهمًا من حيث توفير فرص العمل ونسبة العمالة فيه (بالنسبة للنساء؟)	نسبة القوى العاملة في هذا القطاع (حسب النوع الاجتماعي)	تسجيل نقاط عالية إذا كان القطاع ذو أهمية	٪١٠,٠
٣	هل هذا القطاع آخذًا طريقه في مسار النمو أم التراجع (من حيث القيمة المضافة والتشغيل)؟	نمو الناتج المحلي الإجمالي	تسجيل نقاط عالية لمسار النمو/آفاق النمو	٪٥,٠
	الإجمالي الفرعي			
II	بعد العمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين	ما هي التوقعات بشأن العمالة والمساواة بين الجنسين وتعزيز العمل اللائق		٪٢١
١	هل يعتبر هذا القطاع قطاعًا مهمًا في الاقتصاد؟	النسبة بين متوسط الأجر في القطاع ومتوسط الأجر في جميع القطاعات	تسجيل نقاط عالية إذا كان القطاع لا يدفع أجورًا لائقة	٪٣,٥
٢	هل لدى هذا القطاع قضايا تتعلق بالصحة والسلامة المهنية؟ (بالنسبة للنساء؟)	نسبة إجمالي الإصابات التي يتحمل هذا القطاع مسؤوليتها	تسجيل نقاط عالية إذا كان القطاع يمثل خطورة عالية فيما يتعلق بقضايا الصحة والسلامة المهنية	٪٣,٥
٣	هل يستفيد العمال من تغطية الحماية الاجتماعية؟		تسجيل نقاط عالية إذا كان القطاع يقدم تغطية حماية اجتماعية منخفضة	٪٣,٥
٤	ما هي نسبة المشروعات غير الرسمية والعمالة غير الرسمية في هذا القطاع؟	نسبة المشروعات غير الرسمية و/أو العمالة غير الرسمية من إجمالي الشركات/العمالة في هذا القطاع	تسجيل نقاط عالية إذا كان القطاع يمثل مستويات عالية من الأنشطة غير الرسمية	٪٣,٥
٥	كيف يتم تمثيل الفئات الضعيفة (الشعوب الأصلية والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة) في هذا القطاع؟ هل توجد قضايا تتعلق بالمساواة بين الجنسين؟	نسبة الفئات الضعيفة في هذا القطاع	تسجيل نقاط إيجابية في حالة وجود علامات تتعلق بالتمييز	٪٣,٥
٦	ما مقدار الفجوة في الأجور بين الجنسين في القطاع؟	نسبة أصحاب العمل والعمالة من الإناث على مستويات مختلفة من السلطة (مناصب إدارية، مدراء، غير ذلك)، متوسط دخل الإناث مقابل الذكور.	تسجيل نقاط إيجابية في حالة وجود فجوة في الأجور بين الجنسين*	٪٣,٥
	الإجمالي الفرعي			

	الأبعاد والأسئلة التوجيهية	يمكنك أن تأخذ في الاعتبار المؤشرات التالية للإجابة على الأسئلة	دليل إرشادي حول التقييم	الترجيح
III	البعد البيئي			٪٢٢
١	هل هذا القطاع عرضة للتأثر بتغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى؟ (هل تتأثر النساء على نحو غير متناسب؟)	تقييم نوعي بناءً على بيانات كمية: قابلية تأثر مرتفعة جدًا /مرتفعة /متوسطة /منخفضة /لا يوجد	تسجيل نقاط عالية إذا كانت القابلية للتأثر عالية	٪٥,٥
٢	هل يساهم هذا القطاع جديًا وسلبيًا في التغير المناخي والتدهور البيئي؟	التقييم النوعي بناءً على البيانات الكمية (مثل انبعاثات غازات الدفيئة، وتلوث الهواء/التربة/الماء واستنزافها، وغير ذلك): مساهمة سلبية مرتفعة جدًا/ مرتفعة/ متوسطة/ منخفضة/ لا يوجد	تسجيل نقاط عالية إذا كان القطاع يؤثر سلبًا على البيئة.	٪٥,٥
٣	هل من المتوقع تحول هذا القطاع من قطاع تقليدي إلى قطاع أخضر؟	تقييم نوعي	٧ = نعم ، ٣ = لا	٪٥,٥
٤	هل يساهم هذا القطاع بفاعلية في الحفاظ على النظم البيئية والبيئة أو تعزيزها؟	تقييم نوعي	٧ = نعم ، ٣ = لا	٪٥,٥
	الإجمالي الفرعي			
IV	مدى أهميته لرائدات الأعمال			٪٢٢
١	ما هو مستوى نشاط ريادة الأعمال في القطاع/انتشار المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؟	نسبة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إجمالي المشروعات	تسجيل نقاط عالية إذا كان الانتشار مرتفعًا.	٪٥,٥
٢	ما مدى انتشار المشروعات المملوكة للنساء/المنظمات التي تقودها النساء في هذا القطاع؟	نسبة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء	من المرجح تسجيل نقاط عالية إذا كان معدل الانتشار مرتفعًا، سيتم تحديده لاحقًا	٪٥,٥
٣	ما هي نسبة النساء العاملات و/أو الرائدات في هذا القطاع؟	نسبة العاملات وصاحبات العمل في هذا القطاع + تقييم نوعي (١٠ لأكثر من ٢٠٪، ٧ لأكثر من ١٠٪، ٥ لأكثر من ٥٪، ٣ لأقل من ٥٪)	من المرجح تسجيل نقاط عالية إذا كان معدل الانتشار مرتفعًا، سيتم تحديده لاحقًا	٪٥,٥
	ما هي إمكانات القطاع على جذب المزيد من رائدات الأعمال؟	تقييم نوعي	سيتم التحديد لاحقًا إذ تم استخدامه	٪٥,٥
	الإجمالي الفرعي			

الملحق الرابع: جدول أعمال ورشة العمل بشأن التحقق من صحة المعلومات

الوقت	الوصف	
٩:٣٠ - ١٠:٠٠	الوصول والتسجيل	
١٠:٠٠ - ١٠:٣٠	الترحيب والمقدمة	
١٠:٢٠ - ١٠:٠٠	كلمة الترحيب	أ/إيريك أوشلين، مكتب منظمة العمل الدولية لمصر وإريتريا بالقاهرة فريق العمل اللائق لشمال إفريقيا م/ أحمد كمال عبد المنعم المدير التنفيذي - مكتب الالتزام البيئى والتنميه المستدامة، اتحاد الصناعات المصرية
١٠,٢٠-١٠,٣٠	نظرة عامة على أهداف الورشة وجدول الأعمال	مكتب الالتزام البيئى والتنميه المستدامة- اتحاد الصناعات المصرية
الجلسة ١: فهم السياق: تقديم النتائج الرئيسية والتوصيات الواردة في التحليل السريع للأوضاع بشأن الروابط بين التشغيل والبيئة والمساواة بين الجنسين في مصر		
١٠:٤٥ - ١٠:٣٠	مقدمة من منظمة العمل الدولية عن الانتقال العادل المراع لاعتبارات النوع الاجتماعي	أ/سارة أندرسون مسؤولة فنية، تنمية ريادة المرأة للأعمال ، منظمة العمل الدولية، جنيف أ/ميته غرانفارد لوند أخصائية الانتقال العادل، المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في الدول العربية/ فريق العمل اللائق في بيروت
١١:٣٠ - ١٠:٤٥	عرض تقديمي عن أهداف التحليل السريع للأوضاع ومنهجيته ونتائجه وتوصياته	مؤلفو تقرير التحليل السريع للأوضاع أ/كالي هام، مستشارة دولية أ/مروة حسين، مديرة الاستدامة الاجتماعية والاتصالات مكتب الالتزام البيئى والتنميه المستدامة- اتحاد الصناعات المصرية
١٢:٣٠ - ١١:٣٠	جلسة الأسئلة والأجوبة والتعقيبات والتحقق	
١٣:٠٠ - ١٢:٣٠	استراحة قهوة	
جلسة ٢: حلقة نقاش: التحديات والفرص لإطلاق إمكانات ريادة المرأة للأعمال في تعزيز الانتقال العادل في مصر		
١٤:٠٠ - ١٣:٠٠	حلقة نقاش الميسر: أ/مروة حسين، مديرة الاستدامة الاجتماعية والاتصالات مكتب الالتزام البيئى والتنميه المستدامة- اتحاد الصناعات المصرية	د. أميمة محمد سوان رئيسة سابقة لمعهد بحوث الزراعية والبيولوجية - مستشارة وزارة البيئة في إدارة النفايات الزراعية أ/ أنجي الياماني منسقة برنامج تطوير الأسرة - مديرة الشمول المالي والرقمي، المجلس القومي للمرأة م/ هدى شقرا خبيرة استشارية أولى- الصناعة والعلاقات الخارجية - مبادرة أجيال مصر الرقمية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خبيرة استشارية أولى لإدارة النفايات الإلكترونية، وزارة البيئة أ/ نشوى حبيب خبيرة استشارية أولى لريادة الأعمال والشبكات – برنامج Business Egypt - شبكة الاستثمار الملائكي Tiye Angels
١٤:٣٠ - ١٤:٠٠	أسئلة وأجوبة	
١٥:٠٠ – ١٤:٣٠	كلمة الختام، الصورة الجماعية، والشكر	أ/هند محمد صفاء الدين مديرة وحدة معلومات سوق العمل، وزارة القوى العاملة أ/فالنتينا فيرزي أخصائية تطوير المشروعات وخلق فرص العمل، منظمة العمل الدولية، مكتب فريق العمل اللائق في القاهرة
١٥:٠٠	استراحة غذاء	